مطبوعات المجمع العلمي العراقي

مسائل لغويّة في مذكّرات مجمعيّة

الشيخ محمد حسن آل ياسين
(عضو المجمع)

مطبعة المجمع العلمي العراقي
١٤١٣هـ - ١٩٩٢م

مطبوعات المجمع العلمي العراقي

مسائل لغوية في مذكرات مجمعية

الشيخ محمد حسن آل ياسين
(عضو المجمع)

مطبعة المجمع العلمي العراقي
١٤١٣هـ - ١٩٩٢م

بسم الله الرحمن الرحيم

حمداً لله على آلائه ونعمائه ، وصلاة وسلاماً على عباده الذين اصطفى .

* * *

في المجمع العلمي العراقي – كما يعلم المطلعون على شؤونه – عدد غير قليل من اللجان والهيئات العلمية العاملة ، تقوم بواجباتها بصمت وصبر ودأب ، وتعنى كل واحدة منها بجانب معيّن من الجوانب المتصلة برسالة المجمع ودوره في الحياة العامة .

ويدور في هذه اللجان – كلاً أو بعضاً – من المطارحات والمناقشات وتبادل المعلومات ما يتّسم معظمه بالنفاسة والعمق والجدّة والفائدة الكبيرة . وقد يستغرق البحث في المسألة اللغوية الواحدة جلسة كاملة ، وقد يمتد الى جلستين أو جلسات ، وكثيراً ما تُكتَب خلال ذلك المذكرات ، وربما تُحرَّر التعليقات على تلك المذكرات ، حتى يصل البحث الى ما يقْنِع الجميع أو يكون موضع قبول الأكثر منهم .

وكنتُ قد قدّمت الى لجنتَي « الاصول » و « اللغة العربية » – وهما اللجنتان المعنيّتان بتقعيد القواعد اللغوية والفتوى في الصحيح والغلط من الصيغ والتراكيب والألفاظ المتداولة بين الناس – عدة مذكرات في عدد من المسائل اللغوية ، كانت موضع النقاش والأخذ والرد من قبل الأعضاء ، كما كان بعضها موضع التعليق والتعقيب من الزملاء .

ولما كانت المسائل التي دارت حولها هذه المذكرات من الموضوعات اللغوية الطريفة التي تستحق العناية والاهتمام ، رأيت من المستحسن جداً أن أشرك المعنيين بهذا الجانب والذوّاقين له من غير أعضاء المجمع ، بالعلم التفصيلي بذلك والاطلاع التام عليه ، أملاً في زيادة الفائدة وإثراء البحث وتوخّي الصواب ، فقدمت هذه المجموعة للنشر تحقيقاً لهذا الغرض ، والله من وراء القصد .

ولا يفوتني التنبيه — أداءً للأمانة العلمية — على أن هذا المنشور لا يحكي تلك المذكرات بنصّها الذي كُتبتْ به يوم تقديمها ، وليس صورة (طبق الأصل) لما كانت عليه حينذاك ، لأني قد زدت فيها وأضفت اليها ما وقفت عليه بعد تحريرها من أمثلة وشواهد رَوَتْها المعجمات ، ومن آراء وأقوال أوردتها كتب السلف ، مضافاً الى الردود والملاحظات على تعليقات الزملاء .

كما ينبغي التنبيه أيضاً على أني قد أغفلتُ ذكر أسماء الزملاء الذين شاركوا في المناقشات والمحاورات ولم أروِ نصوص كتاباتهم وتعقيباتهم ، لأن نشر ذلك من شؤونهم الخاصة بهم دون غيرهم . كما أني لم أورد قرارات اللجنتين المذكورتين في القضايا التي عُنيت بها هذه المذكرات ، لأن نشر تلك القرارات من الحقوق الخاصة باللجنة ذات العلاقة .

والله تعالى المسؤول أن يسدد خطا الجميع ويمدّهم بعونه وتأييده ، إنه خير مسدّد ومؤيد ومعين .

صيغة «فَعَّلَ» في العربية (*)

نال الفعل الثلاثي المضعّف العين نصيباً كبيراً من الشهرة في العصر الأخير، فبرز الى الصف المتقدم من الصيغ التي تستطيبها الأقلام والألسنة وتمنحها مكانة متميزة من الظهور والتداول في الكتابات والمحاورات المعاصرة ؛ ولا سيّما فيما أُريدَ تعريبه أو ترجمته من اللغات الاخرى مما لم يؤثر عن العرب استعماله ولم يرد له ذكر في مصادر اللغة ومعجماتها . ولعل أهم الدوافع الى ذلك ما تمليه الحاجات الطارئة المتجددة وما تستدعيه مواكبة الركب العلمي العالمي من التعبير عن المستحدثات المتدفقة على الناس في كل يوم .

وهكذا أصبحنا نقرأ ونسمع عدداً كبيراً من هذه الألفاظ المخترعة المشتقة على هذا الوزن ، منذ بدأ تداول كلمات (التشخيص) و (التحليل) ، و (التخدير) في الطب ؛ و (التأميم) و (التأمين) و (التسويق) في الاقتصاد ؛ و (التدويل) و (التعليق) و (التمثيل) في السياسة ، وانتهاء بما استُعْمِل أخيراً في هذه الميادين من (التعويم) و (التحجيم) و (التسييس) و (التطبيع) . وكلها كلمات حظيت بالشيوع والذيوع منذ بدء استعمالها فأصبحت سائرة على أكثر الأفواه ودائرة في معظم الكتابات .

لذلك كان من الحق المشروع لأبناء هذه اللغة أن يتساءلوا — وهم بإزاء هذا التيار العنيف الجارف — عن مدى الصحة والغلط في هذه الاستعمالات ، وعن امكان ايجاد قاعدة ثابتة تقوم بمهمة التمييز بين الخطأ والصواب في هذه الاشتقاقات .

ومشاركةً مني في هذا الميدان أضع هذه الصفحات بين أيدي المعنيين ، عسى أن يكون في النتائج التي سيسفر عنها البحث ما ينير الطريق ويحسم الخلاف ويقدم

(*) مذكرتان مقدّمتان الى لجنة الأصول بتاريخ ١٤ / ٤و٢٢ / ٤ / ١٩٨٠م .

قانوناً أو ما يشبه القانون في هذه المسألة . والله المسدِّد للصواب .

ولما كان التثبُّت من الأمر باقتناع تام ؛ والحكم على القياسي والسماعي من الأوزان بضرس قاطع ؛ متوقفاً على استقراء كلام العرب الفصحاء واستعمالاتهم ، كان لا مناص من الرجوع الى كتب العربية ومعجماتها وما دوَّن السلف في مؤلفاتهم ودراساتهم للتحقق من سلامة عملية الاستقراء والاستيعاب .

وقد دفعني ذلك – زيادةً في اليقين والاطمئنان – الى القيام باديءَ بدء بتقسيم المأثور من تلك الاستعمالات على الأغراض التي أراد العرب التعبير عنها بالتضعيف ، وبالاكثار من نقل أقوال أعلام اللغة ورجالها الذين يعتمد على رأيهم ويوثق بنقلهم ؛ للاطلاع على ما فهموه من تلك الاستعمالات وما رجح لديهم – في كل موردٍ منها – من الاقتصار على المسموع وحده أو جواز القياس عليه . ثم لخَّصتُ بعد ذلك نتائج البحث فيما يخَيَّل إليَّ أنه الأرجح أو الأصوب أو الأقرب الى الواقع مبيِّناً ما صحَّ القياس فيه وما لا يقاس عليه ، وشفعته بخاتمة أوردتُ فيها أمثلة مما يتداوله الناس اليوم من (التفعيل) ودراسة كل مثال منها للتمييز بين جيِّده ورديئه وصحيحه وسقيمه . وفوق كل ذي علمٍ عليم .

١ – التضعيف للتكثير والمبالغة :

قال الخليل :

« ألْقَحوا نخلَهم إلقاحاً ، ولقَّحوها تلقيحاً في المبالغة » (١) .

وقال : « فلان مُظفَّر : أي لا يؤوب الّا بالظفر ، فثُقِّل نعتُه للكثرة والمبالغة » (٢) .

وقال : « تقول : رَوَّيتُ السويقَ من الماء وغيره . فاذا أردتَ وجهَ الفعل من غير مبالغة قلتَ : أرْوَيْته » (٣) .

وقال سيبويه :

---

(١) العين : ٣ / ٤٧ .
(٢) العين : ٨ / ١٥٨ .
(٣) العين : ٨ / ٣١٢ .

« تقول : كَسَرتها وقَطَعْتُها ، فاذا أردتَ كثرة العمل قلت : كسَّرْتُه وقَطَّعْتُه ومزَّقتُه .... وقالوا : يُجَوِّل أي يُكثِر الجَوَلانَ ؛ ويُطوِّفُ أي يُكثِر التطويف . واعلم ان التخفيف في هذا جائزٌ ، كلُّه عربي ، الا انَّ فَعَّلْتُ إدخالُها هاهنا لتبين الكثير » .

وقال ايضاً :

« وقالوا : أغْلَقْتُ البابَ وغَلَّقْتُ الأبوابَ حين كثَّروا العملَ »(٤).

وقال ابن السكيت :

« وتأتي فَعَّلْتُ بمعنى التكثير من الفعل نحو قولك : قَتَّلْتُ القومَ وغَلَّقْتُ الأبوابَ وفَرَّقْتُ جَمْعَهم وكَسَّرْتُ الآنيةَ » (٥) .

وقال الفرّاء في تفسير قوله تعالى : (في بروجٍ مُشَيَّدَة) :

« يُشَدَّد ما كان من جمعٍ مثل قولك : مررتُ بثيابٍ مُصَبَّغة وأكْبُش مذبَّحة ، فجاز التشديد لأن الفعل متفرّق في جمعٍ . فاذا أفردتَ الواحد من ذلك ؛ فان كان الفعل يتردَّد في الواحد ويكثر جاز فيه التخفيف والتشديد ؛ مثل قولك : مررت برجلٍ مشجَّج وبثوب ممزَّق ؛ جاز التشديد لأن الفعل قد تردَّد فيه وكثر. وتقول : مررت بكبش مذبوح ولا تقل مذبَّح ، لأن الذبح لا يتردَّد كتردد التمزق » (٦) .

وقال ابن قتيبة :

« تدخل فَعَّلت على فَعَلْت اذا أردتَ كثرة العمل ، فتقول : قَطَعْته باثنين وقَطَّعته آراباً ، وكذلك كَسَرْته وكسَّرْته وجَرَحته وجرَّحته اذا أكثرت الجراحات في جسده ، وجَوَّلت في البلاد وطوَّفت اذا أردتَ كثرة التَّطواف والجَوَلان فيها ؛ فاذا لم ترد الكثرة قلتَ : جُلت وطُفْت »(٧) .

---

(٤) الكتاب : ٢ / ٢٣٧ .

(٥) اصلاح المنطق : ١٤٥ .

(٦) معاني القرآن : ١ / ٢٧٧ .

(٧) أدب الكاتب : ٣٥٤ .

وقال الفارابي في أثناء حديثه عن معاني صيغة فَعَّلَ :

« ومنها : مايكون بمعنى كثرة الأسماء أو كثرة الفعل ، مثل قولك : قَطَعْتُه باثنين وقَطَّعْتُه آراباً ؛ وفَتَحْتُ البابَ وفَتَّحْتُ الأبواب ؛ وقَطَعْتُ الشيءَ ؛ وجَرَّحْتُ الرجُلَ » (٨) .

وقال الأزهري :

« فَعَّلْتُ : كثَّرتُ ذاك فيه » (٩) .

وقال ابن فارس :

« فَعَّلْتُ يكون بمعنى التكثير ؛ نحو : غَلَّقْتُ الأبوابَ » (١٠) .

وقال ابن سيده :

« تقول : كَسَرْتُه وقَطَعْتُه ، فاذا أردتَ كثرةَ العمل قلتَ : كَسَّرْتُه وقَطَّعْتُه ومَزَّقْتُه . وانما يدلُّك على ذلك قولهم : عَلَّطْتُ الابلَ وإبلٌ مُعَلَّطَة وبعير مَعْلُوطٌ ولا يقال مُعَلَّط ، لأن الابل كثير فقد تكرَّر فيه العِلاطُ . وعلى هذا : شاة مذبوح وغنم مُذَبَّحَةٌ ؛ وبابٌ مُغْلَقٌ وأبوابٌ مُغَلَّقَة ، وجَرَحْتُ الرجلَ اذا جرحتَه مرةً أو أكثر ؛ وجَرَّحْتُه اذا أكثرتَ الجراحات في جسده ، وقالوا : ظَلَّ يُفَرِّسُها السبُعُ ويُؤَكِّلُها اذا أكثر ذلك فيها ، وقالوا : مَوَّتَتْ وقَوَّمَتْ اذا أردتَ جماعةَ الابل .... واعلم ان التخفيف في هذا كله جائز عربي ، الا أنَّ فَعَّلْتُ إدخالُها هنا أجْوَد ليبين الكثير. وقد يدخل في هذا التخفيفُ .... ولكن .... قد يجوز أن يرادَ به القليل والكثير ، فاذا شدَّدتَ دللتَ به على الكثير » .

وقال ايضا :

« قال ابو علي : اعلم أن اللفظ الذي يُدَلُّ به على التكثير هو تشديدُ عينِ الفعل في الفعل ، وان كان قد يقع التشديد لغير التكثير » (١١) .

---

(٨) ديوان الأدب : : ٢ / ٣٨١ .

(٩) التهذيب / المستدرك : ٨٩ .

(١٠) الصاحبي : ١٨٩ .

(١١) المخصص : ١٤ / ١٧٣ — ١٧٤ .

وقال الزمخشري :

« ومجيئه [أي فَعَّلَ] للتكثير هو الغالب عليه ، نحو قولك : قَطَّعْتُ الثيابَ وغَلَّقْتُ الأبوابَ وهو يُجَوِّل ويُطَوِّف أي يكثر الجولان والطواف وبَرَّكَ النعمُ ورَبَّضَ الشاءُ ومَوَّتَ المالُ ؛ ولا يُقال للواحد » (١٢) .

وأورد الفارابي في معجمه القيم جريدة بالأفعال المضعَّفة مع النصّ على أنها قد شُدِّدتْ للكثرة أو المبالغة ، جاء فيها :

ثَقَّبَ : اذا أكثر الثقبَ .
خَرَّبوا بيوتَهم : شُدِّدَ لفشو الفعل أو للمبالغة فيه .
بنان مخضَّب : التشديد فيه مثل التشديد في التخريب .
طرَّحَه : أي أكثر طرحَه .
فَتَّحَ الأبوابَ وغَلَّقَها : شُدِّد للكثرة .
مَلَّحْتُ القِدرَ : اذا أكثرتَ مِلْحَها .
مررتُ بقومٍ مُشَدَّخي الرؤوس : شُدِّدَ للكثرة .
خُشُبٌ مُسَنَّدة : شُدِّد للكثرة .
خيوطٌ مُعَقَّدة : شُدِّدَ للكثرة .
نَبَّذَه : أي أكثر نبذَه .
ثَمَّرَ اللهُ مالَه : أي كَثَّرَ .
كَسَّرَه : أي أكثر كسْرَه .
دُرٌّ مُنَثَّرٌ : شُدِّد للكثرة .
صُحُفٌ مُنَشَّرَة : شُدِّد للكثرة .
عَبَّس : أي بالغَ في العبوس .
لَبَّس عليه الأمرَ : أي شَبَّهَ ، شُدِّد للمبالغة .
خَدَّشَ وَجهَه : شُدِّد للكثرة والمبالغة .
نَفَّضَ الثيابَ من التراب : شُدِّد للكثرة والمبالغة .

---

(١٢) المفصل : ٢٨١ .

نَقَّضَ القطا : اذا صاحَ ، شُدِّدَ للكثرة .
علَّطَ الابلَ : أي وَسَمَها علاطاً ، شُدِّدَ للكثرة .
رجُلٌ مُخَدَّعٌ : أى قد خُدِعَ في الحروب مرّات .
رجلٌ مُخَذَّع : أي مُقَطَّع في الحرب ، يراد بذلك كثرة ما جُرِح .
رَقَّعَ ثوبَه : اذا رَقَعَه في مواضع .
مررت بقتلى مصَرَّعين : شُدِّدَ للكثرة .
ثُمامٌ مُنَزَّع : شُدِّدَ للكثرة .
ثياب مُصَبَّغة : شُدِّدَ للكثرة .
قسيٌّ مُعَطَّفَة : شُدِّدَ للكثرة .
نُتِّفَتْ حواصلُ الطير : شُدِّدَ للكثرة .
حَرَّقَ : أى أكثر الاحراقَ .
دَفَّقَتْ كفّاه النّدى : أى صبّتا ، شُدِّدَ للكثرة .
فَرَقَ بين الشيئين وفَرَّقَ بين الأشياء .
ثريدةٌ مُلَبَّقَة : أى كثيرة الوَدَك .
بَتَّكَ الآذانَ : أي قَطَّعَ ، شُدِّدَ للكثرة .
رجل مُعَذَّلٌ : أي جواد يُعْذَلُ في جُوده لإفراطه ، شُدِّدَ للكثرة .
عَضَّلَتِ الأرضُ بالجيش : اذا ضاقتْ بهم لكثرتهم .
عقَّلَ الابلَ : من العقال ، شُدِّدَ للكثرة .
ذبالٌ مُفَتَّل : شُدِّدَ للكثرة .
قُتِّلَ القومُ : شُدِّدَ للكثرة .
أقْفَلَ البابَ وقَفَّلَ الأبوابَ .
نَقَّلَه : أي أكثر نَقْلَه .
ثَلَمَه في موضع وثَلَّمَه في مواضع .
رجلٌ مرحومٌ ومُرَحَّم : شُدِّدَ للمبالغة .
رَزَّمَ الثيابَ : أي شَدَّها رزمات .
نارٌ مُضَرَّمَة : اذا بولغ في إضرامها .
حديثٌ مُكَتَّم : أي بولغ في كتمانه .

خَدَّ مُلَطَّمٌ : اذا لُطِم كثيراً .
رَدَّنْتُ القميصَ : أي جعلت له أرداناً .
قَرَّنَهم في الحبال : شُدِّد للكثرة (١٣) .

٢ ـ التضعيف للتعدية :

قال سيبويه :

« وقد يجيء الشيءُ على فَعَّلْتُ فيشرك أفْعَلْت .... وذلك قولك : فَرِحَ وفَرَّحْتُه وان شئتَ قلتَ أفْرَحْتُه ؛ وغَرِمَ وغَرَّمْتُه وأغْرَمْتُه إن شئتَ ، كما تقول : فَزَّعْتُه وأفْزَعْتُه ، وتقول : مَلُحَ ومَلَّحْتُه وسمعنا من العرب من يقول أمْلَحْتُه .... وقالوا : ظَرُفَ وظَرَّفْتُه ؛ ونَبُلَ ونَبَّلْتُه ، ولا يستنكر أفْعَلْتُ فيهما ، ولكنَّ هذا أكثر ، واستُغْنِيَ به » (١٤) .

ونصَّ ابن قتيبة على « مجيء فَعَّلْت بمعنى أفْعَلْت» (١٥) .

وروى الفارابي مجيء فَعَّلَ بمعنى فَعَلَ وأفْعَلَ وفاعَلَ (١٦) .

وذكر ابن سيده اشتراك أفْعَلَ وفَعَّلَ وقال :

« اشتركا في باب نقل الفاعل الى المفعول في قولك : غَرَّمْتُه وأغْرَمْتُه وفَرَّحْتُه وأفْرَحْتُه » (١٧) .

وقال أيضاً :

« يقال اسوادَدْتُ واسْوَدَدْتُ وسَوِدْتُ وسُدْتُ بمعنى واحد ، وذلك كلُّه غير متعدٍّ .... فاذا أردتَ المتعدّي جاز أن تقول سُدْتُه وسَوَّدْتُه ، فأمّا سُدْتُه فجعلتُ فيه سواداً ؛ وأمّا سوَّدْتُه فجعلتُه أسْوَدَ » .

ثم زاد ذلك ايضاحاً فقال :

« والمتعدي منه ليس على طريق النقل والتغيير لما لا يتعدّى ؛ ولكن

---

(١٣) ديوان الأدب : ٢ / ٣٣٨ ـ ٣٧٩ .
(١٤) الكتاب : ٢ / ٢٣٣ ـ ٢٣٤ .
(١٥) أدب الكاتب : ٣٥٤ .
(١٦) ديوان الأدب : ٢ / ٣٨٠ .
(١٧) المخصص : ١٤ / ١٧٢ .

على معنى جعلتُ ذلك الفعل فيه » (١٨) .

وقال ابن القطاع الصقلي :

« فاذا أردتَ أن تعدِّيَ ما لا يتعدّى عَدَّيْتَه .... بتشديد عين الفعل » (١٩)

وقال الزمخشري :

« للتعدية أسباب ثلاثة : وهي الهمزة وتثقيل الحشو وحرف الجر ، تتصل ثلاثتها بغير المتعدّي فتصيِّره متعدياً وبالمتعدي الى مفعول واحد فتصيِّره ذا مفعولين ، نحو قولك : أذهَبْتُه وفَرَّحْتُه وخَرَجْتُ به » (٢٠) .

ولعل مما يدخل في هذا الباب ؛ بل هو منه قطعاً ، ما دعاه اللغويون (التضعيف للتسمية) (٢١) أو (التضعيف للنسبة الى الشيء) (٢٢) ، كقولك : كَفَّرْتُ فلاناً وفَسَّقْتُه وجَهَّلْتُه وسَخَّفْتُه ولَحَّنْتُه وخَطَّأْتُه وغَلَّطْتُه وصَوَّبْتُه وجَوَّرْتُه وبَخَّلْتُه وجَبَّنْتُه وسَفَّهْتُه وخَوَّنْتُه وسَرَّقْتُه ، أي نَسَبْتَه الى الكفر والفسق والجهل والسخف واللحن والخطأ والغلط والصواب والجور والبخل والجبن والسفه والخيانة والسرقة ، أو سمَّيْتَه بذلك ، أو رَمَيْتَه به كما عبَّر ابن قتيبة (٢٣) .

وقد عدَّ ابن سيده هذا التضعيف باباً في معناه ، وكأنه يشير بذلك الى اطراده وقياسيته في الاستعمال ، فقال :

« والباب فيما نَسَبْتَه الى الشيء أن يكون على فَعَّلْتُ » (٢٤) .

وواضح ان الأصل الثلاثي لجميع الأفعال المارة الذكر قائم على اللزوم ،

---

(١٨) المخصص : ١٤ / ١٦٨ .
(١٩) الأفعال : ١ / ١٧ .
(٢٠) المفصل : ٢٥٧ .
(٢١) الكتاب : ٢ / ٢٣٥ والمخصص : ١٤ / ١٦٩ .
(٢٢) ديوان الأدب : ٢ / ٣٨١ والصاحبي : ١٨٩ .
(٢٣) أدب الكاتب : ٣٥٥ .
(٢٤) المخصص : ١٤ / ١٦٩ .

ويكون الغرض من تضعيفها هذا هو التعدية لاغير ، اذ لو كان المقصود من التضعيف هو مجرد « التسمية» فانَّ من الممكن اشتقاقها من الفعل الثلاثي على زنة اسم الفاعل من غير حاجة الى تضعيف ، ولا خلاف في أنَّ كلَّ مَنْ كفر يسمّى « كافراً » وكل من جهل يسمّى « جاهلاً » وهكذا . وكذلك القول في « النسبة » المشار اليها ، اذ لا ريب في صحة استعمال اسم الفاعل دلالة على مَنْ نُسِبَ اليه فعلٌ من تلك الأفعال بأصلها الثلاثي اللازم، ولا يستدعي ذلك تضعيفاً وزيادة في حروف الفعل للوصول الى هذا المعنى .

واذن . ينحصر الغرض من هذا التضعيف بتسمية فلان من الناس كذا أو كذا ؛ أو نسبة صفةٍ مّا اليه؛ بوقوع فعل الفاعل عليه ، وذلك هو معنى التعدية وموردها الأصيل .

٣ ـ التضعيف للسلب :

وهذا ضرب من ضروب التضعيف يستعمل فيه الفعل خلافاً لظاهره ، وقد أشار اليه سيبويه بقوله :

« أمْرَضْتُه : أي جعلتُه مريضاً ؛ ومَرَّضْتُه : أي قمتُ عليه ووَليتُه . ومثله : أقْذَيْتُ عَيْنَه : أي جعلتُها قَذِيَةً ؛ وقَذَّيْتُها : نَظَّفْتُها »(٢٥)

وقال ابن قتيبة :

« وتأتي فَعَّلْتُ مضادة لأفْعَلْتُ نحو : أفْرَطت جُزت المقدار وفرَّطت قصَّرت ، وأعْذَرت في طلب الشيْ بالَغْتُ وعَذَّرت قصَّرت ، وأقذيت العينَ ألقيت فيها القذى وقذَّيتها نظَّفتها من القذى ، وأمرضته فعلت به فعلاً مَرِضَ منه ومَرَّضته قمتُ عليه في مرضه » .

وقال أيضاً :

«تأتي فعَّلتِ مخالفة لفَعَلْتُ نحو : تَمَيَّتُ الحديثَ نقلته على جهة الاصلاح ونَمَّيْته نقلته على جهة الافساد ، وجابَ القميصَ قوَّر جيبه وجَيَّبه جعل له جيباً » (٢٦) .

---

(٢٥) الكتاب : ٢ /٢٣٧ .

(٢٦) أدب الكاتب : ٣٥٥ .

وذكر ابن فارس في جملة معاني فَعَّلَ مجيئه « مُضاداً لأفْعَلْتُ نحو أفْرَطْتُ : جُزْتُ الحَدَّ ، وفَرَّطْتُ : قَصَّرْتُ » (٢٧) .

وشرح ابن جني هذه الظاهرة باسهاب فقال :

«اعلم ان كُلَّ فعلٍ او اسمٍ مأخوذٍ من الفعل أو فيه معنى الفعل ؛ فانَّ وَضْعَ ذلك في كلامهم على اثباتِ معناه لا سلبهم اياه ، وذلك قولك : قامَ ؛ فهذا لاثبات القيام ، وجلس لاثبات الجلوس ، وينطلق لاثبات الانطلاق . جميع ذلك وما كان مثلَه انما هو لإثبات هذه المعاني لا لنفيها . ألا ترى انك اذا أردتَ نفي شيْ منها ألْحقْتَه حرف النفي فقلتَ : ما فَعَلَ ولم يفعلْ ولن يفعلَ ولا تفعلْ ونحو ذلك » .

« ثم انهم مع هذا قد استعملوا ألفاظاً من كلامهم من الأفعال ومن الأسماء الضامنة لمعانيها : في سلب تلك المعاني لا إثباتها . ألا ترى ان تصريف (ع ج م) أين وقعت في كلامهم انما هو للابهام وضد البيان . . .. ثم انهم قالوا: أعْجَمْتُ الكتابَ اذا بَيَّنْتَه وأوضَحْتَه » وكذلك عَجَّمْتُه .

« ومنه تصريف (م رض) انها لاثبات معنى المرض، نحو مرض يَمرض وهو مريضٌ ومارِضٌ ومَرْضى ومَراضى . ثم انهم قالوا: مَرَّضْتُ الرجلَ أي داوَيْتَه من مَرَضِه حتى أزَلْتَه عنه أو لتزيلَه عنه » .

« وكذلك تصريف (ق ذ ى) انها لاثبات معنى القذى ، منه قَذَتْ عَيْنُه وقَذِيَتْ وأقْذَيْتُها . ثم انهم مع هذا يقولون : قَذَّيْتُ عَيْنَه اذا أزَلْتَ عنها القذى ، وهذا لسلب القذى لا لإثباته » (٢٨) .

وقال ابن سيده :

يتحنَّث : أي يتعبَّد ، « وهذا عندي على السَّلب ؛ كأنه ينفي بذلك الحِنْثَ الذي هو الإثم عن نفسه ، كقوله عزّوجل : (ومن الليل فتهجَّدْ به نافلةً لك) أي انْفِ الهجودَ عن عينيك ، ونظيره تأثَّم وتحوَّب : أي نفى الاثم والحُوبَ » (٢٩) .

(٢٧) الصاحبي : ١٨٩ .
(٢٨) الخصائص : ٣ / ٧٥-٧٧ .
(٢٩) المحكم : ٣ / ٢٢٣ (حنث) .

وقال ابن منظور :

« وللعرب أفعال تخالف معانيها ألفاظها ، يقال : فلان يتنجَّس اذا فعل فعلاً يخرج به من النجاسة ، كما يقال يتأثم ويتحرَّج اذا فعل فعلاً يخرج به من الاثم والحرج » (٣٠) .

ومن الأمثلة الاخرى لهذا الاستعمال قولهم :

عَوْدٌ يُقَلَّحُ : أي تُنَقّى اسنانُه وتُعالَجُ من القَلَح .

جَلَّدَ الجزورَ : نزع عنها جِلْدَها .

قَرَّدْ بعيرَك : أي انزَعْ عنه القِرْدانَ .

قَشَّرَ الشيءَ : نَزَعَ عنه قِشْرَه .

قوله تعالى : (حتى اذا فُزِّعَ عن قلوبهم) أي أُذهبَ الفَزَعُ عنها .

هَشَّمْتُ الرجُلَ : أكرمْتُه وعظَّمتُه .

طَنَّيْتُ الرجُلَ : عالجتُه من طَنَاه (٣١) .

٤ – التضعيف في النحت :

ونعني بذلك عدداً من الأفعال المضعَّفة رَوَتْها المصادر ، وهي – في حقيقتها – منحوتة من جملة أو منتزعة منها للدلالة عليها والاشارة اليها ، نحو :

رَحَّبَ به : قال مرحباً بك (٣٢) .

غَوَّثَ : قال واغَوْثاه (٣٣) .

سَبَّحَ : قال سبحان الله (٣٤) .

---

(٣٠) لسان العرب (حنث) .

(٣١) يراجع في الأمثلة المذكورة بحسب تسلسلها في الذكر : ديوان الأدب : ٢ / ٣٤٧ والقاموس المحيط (قلح) واللسان (جلد) وديوان الأدب : ٢ / ٣٥٠ والصحاح (قشر) والمخصص : ١٤ / ١٧٢ والأفعال للسرقسطي : ١ / ١٩١ وديوان الأدب : ٢ / ٣٤٧ .

(٣٢) ديوان الأدب : ٢ / ٣٣٩ .

(٣٣) ديوان الأدب : ٣ / ٤٢٩ .

(٣٤) القاموس المحيط : (سبح) .

حَمَّدْتُ اللهَ ومَجَّدْتُه : قلت انك حميد مجيد (٣٥) .

سَدَّدَك الله : وَفَّقَكَ للسداد (٣٦) .

عَمَّرْتُه : قلت له عَمَّرَكَ الله (٣٧) .

كَبَّرَ : قال الله أكبر (٣٨) .

جَدَّعْتُه : قلت له جَدَّعَكَ الله (٣٩) .

أفَّفَ بـه : قال له أُفَّ لك (٤٠)

بَرَّكَ عليـه : دَعا له بالبرَكة (٤١) .

سَبَّلَ ضَيْعَتَه : جعلها في سبيل الله (٤٢) .

هَلَّـلَ : قال لا اله الا الله (٤٣) .

حَيَّـاه : استقبله بِحَيَّاكَ الله (٤٤) .

رَعَّـاه : قال له رَعَّاكَ الله (٤٥) .

سَقَّـاه : قال له سَقَّاكَ الله (٤٦) .

لَبَّاه : قال له لَبَّيك (٤٧)

٥ ـ التضعيف في الأشتقاق من أسماء الاعيان :

يستفاد من التأمل في الأفعال التي جاءت على زنة (فَعَّلَ) أن كثيراً منها قد اشتقته العرب من الأسماء الجامدة ؛ كأسماء الجواهر والأماكن والأثـاث

---

(٣٥) ديوان الأدب : ٢ / ٣٤٨ .

(٣٦) ديوان الأدب : ٣ / ١٦٩ .

(٣٧) المخصص : ١٤ / ١٦٩ .

(٣٨) القاموس المحيط : (كبر) .

(٣٩) المخصص : ١٤ / ١٦٩ .

(٤٠) أدب الكاتب : ٣٥٥ .

(٤١) ديوان الأدب : ٢ / ٣٧١ .

(٤٢) ديوان الأدب : ٢ / ٣٧٣ .

(٤٣) الأفعال للسرقسطي : ١ / ١٩١ .

(٤٤) و (٤٥) و (٤٦) الكتاب : ٢ / ٢٣٥ .

(٤٧) أدب الكاتب : ٣٥٥ .

والأزمنة والأديان والملابس والمأكولات وغير ذلك ، ونورد فيما يأتي جريدة تضم بعضاً ممّا عثرنا عليه في المصادر القديمة من هذا الباب :

جَيَّبَ القميصَ	:	جعل له جَيْباً .
حَسَّبْتُ الرجلَ	:	جعلت له مِحَسَّبةً وهي الوسادة .
حَصَّبَ المسجدَ	:	من الحَصْباء .
حَوَّبْتُ بالابل	:	قلت لها حَوْب .
ذَنَّبَ البُسْرُ	:	دخله الإرطابُ من قِبَل ذَنَبِه .
ذَهَّبْتُ الشيءَ	:	من الذَّهَب .
زَبَّبَ العنبُ	:	من الزَّبيب .
سَبَّبَ هذا الأمر	:	جعل له سَبَباً .
ضَبِّبُوا لصَبِيِّكم	:	اتّخذوا له ضَبِيْبَةً .
طَبَّبْتُ السِّقاءَ	:	من الطِّباب .
غَرَّبَ القومُ	:	من المغرب .
قَبَّبَه	:	جعَله كهيئة القُبَّة .
لَبَّبَه	:	من اللَّبَب .
تَوَّجَ الرجلُ	:	من التاج .
لَجَّجَت السفينةُ	:	خاضت اللجّةَ .
قَزَّحَ قِدْرَه	:	ألقى فيها القِزْحَ وهو التابَلُ .
وَشَّحَه	:	من الوشاح .
فَرَّخَ الطائرُ	:	من الفَرْخ .
عَيَّدَ القومُ	:	شهدوا العيدَ .
قَدَّدَ اللحمَ	:	من القَديد .
هَوَّدَه	:	صَيَّرَه يهودياً .
وَسَّدَه	:	من الوسادة .
أخَّرَه	:	من الأُخُر .
تَمَّرَ القومَ	:	أطعمهم التمر .

حَمَّرَ الرجلُ : تكلّم بكلام حِمْيَر .
خَدَّرَت الجاريةُ : من الخِدْر .
زَنَّرَه : ألبسه الزُّنّارَ .
سوَّرَها : ألبسَها السِّوارَ .
شَعَّرَ الخُفَّ : بطّنه بشَعَر .
صَفَّرَه : جعله أصفَرَ .
ظَفَّرَه : طيّبَه بالظُّفْرِ وهو ضربٌ من العطر .
عَذَّرَه : لطخه بالعذرة .
عَشَّرَ الشيْ : من العَشَرَة .
غَمَّرَت الجاريةُ وَجْهَها : من الغُمْرَة وهي الورس .
غَوَّرَ : أتى الغَوْرَ .
قَيَّرَ السفينةَ : من القار .
مَصَّرَ : من المِصْر .
نَصَّرَه : جعله نصرانياً .
هَجَّرَ : من الهاجرة .
وكَّرَتْ : اتخذت الوَكيرةَ .
فَوَّزَ بإبله : ركب بها المفازَةَ .
خَرَّسَتْ النفساء : صنعت لها خُرْسَتَها وهو طعام تأكله .
سَوَّسَ الطعامُ : من السُّوس .
شَمَّسه : من الشمس .
مَجَّسَه : صَيَّرَه مجوسياً .
وَرَّسَه : صبغه بالوَرْس .
جَيَّشَ : من الجيش .
عَشَّشَ الطائرُ : من العُش .
جَصَّصَ البيتَ : طلاه بالجص .
بَعَّضَ الشيْ : جعله بعضاً بعضاً .
فَضَّضَ اللجامَ : من الفضّة .

حَنَّطَ الميتَ	:	من الحَنُوط .
قَرَّطَ اذنَها	:	من القُرْط .
وَسَّطَه	:	من الوسط .
جَمَّعَ	:	صَلى الجمعةَ .
دَرَّعَها	:	ألْبَسَها الدِّرْعَ .
شَجَّعَه	:	من الشجاعة .
شَرَّعَ ابلَه	:	أوْرَدَها شريعة الماء .
قَنَّعَها	:	ألْبَسَها القناعَ .
يَدَّعَه	:	صبغه بالأيدع .
شَرَّفه اللهُ	:	من الشَّرَف .
شَنَّفْتُ الجاريةَ	:	من الشَّنْف .
عَرَّفَ القومُ	:	وقفوا بعَرَفَةَ .
كَوَّفَ	:	أتى الكوفَةَ .
نَصَّفَ الجاريةَ	:	ألقى عليها النَّصيفَ وهو الخمار .
وَقَّفَت الجاريةُ	:	جعلتْ في يدها الوَقْفَ وهو سوار من عاج .
خَلَّقَ الشيءَ	:	طلاه بالخَلُوق .
زَوَّقَ البيتَ	:	من الزاووق وهو الزئبق .
شَرَّقَ	:	من الشَّرْق .
عَرَّقَ	:	من العِرْق وهو الأصل .
مَشَّقَ الثوبَ	:	صبغه بالمِشْق .
نَمَّقَ اليربوعُ	:	أخذَ في نافِقائه .
سَوَّكَ فاه	:	من السِّواك .
مَسَّكَه	:	من المِسْك .
مَلَّكَه	:	من المِلْك .
وَرَّكَ على دابته	:	من الوَرِك .
جَلَّلْتُ الفرسَ	:	ألْبَسْته الجُلَّ .

رمّلَه	:	من الرَّمْل .
عسَّلْتُ القومَ	:	من العسَل .
عوَّلَ	:	بنى عالَةً وهي ظُلَّةٌ يستتر بها .
كلَّلَه	:	ألبسَه الاكليل .
موَّلَه	:	صيّرَه ذا مال .
نصَّلَ الرمحَ	:	ركّبَ فيه النَّصْلَ .
عمَّمَه	:	من العمامة .
كمَّمَت النخلةُ	:	أخرجتْ أكمامَها .
وحَّمَ المرأةَ	:	أطعمها ما تشتهيه ، من الوحام .
وسَّمَ القومُ	:	شهدوا الموسمَ .
دخَّنَ الشيءَ	:	من الدُّخان .
دوَّنه	:	كتبه في الديوان .
رقَّنَ رأسَه	:	خضبه بالرَّقُون .
سمَّنْتُ القومَ	:	زوَّدْتهم السَّمْنَ .
عنَّنْتُ اللجامَ	:	من العنان .
لبَّنَ اللَّبِنَ	:	عمِلَه .
وجَّهَه	:	من الوَجْه (٤٨) .

٦ ـ أغراض اخرى :

وهناك أفعال اخرى جاءت على هذا الوزن ولم يُرَدْ بها شيءٌ من المعاني التي مرَّ ذكرها ، وقد روتها المعجمات كما أثبِتتْ .

يقول ابن السكيت :

« وقد تأتي فعَّلْتُ ولا يُراد التكثير ، نحو قوله : كلَّمْتُه وسوَّيْتُه

---

(٤٨) يراجع فيما ذكر في أعلاه : ديوان الأدب للفارابي : ٢ / ٣٣٩–٣٧٩ و ٣ / ١٦٨ – ١٧٣ و ٢٧٢ – ٢٧٧ و ٤٢٩ – ٤٣٧ والأفعال للسرقسطي : ١ / ٣٢٢ و ٤٢٩ و ٥١٠ ولسان العرب والقاموس المحيط .

وغَادَيْتُه وعَشَيْتُه وصَبَّحْتُ المنزلَ » (٤٩) .

ويقول الفارابي بعد تعداد معاني فَعَّلَ :

« ومنها ما يكون بمعنى نفسه من غير أن يُرادَ به شيءٌ من هذه المعاني كقولك : جَرَّبَه وكلَّمَه » (٥٠) .

ويقول ابن فارس :

« ويكون بنيةً لا لمعنىً ؛ نحو كَلَّمْتُ » (٥١) .

النتائـــــج :

هذه خلاصة شاملة ومستوعبة ؛ لتلك الأغراض والمعاني التي أراد العرب التعبير عنها بتضعيف الفعل الثلاثي ، ولم تكن الأمثلة الواردة في الاستعمالين الأول والخامس — على كثرتها — إلاّ غيضاً من فيض مما ورد في المعجمات في هذين الموردين ، ولو أردنا الاستيعاب التام باستقراء المصادر ورصد هذه الاستعمالات لتضاعف العدد مرات ومرات .

ولقد أصبح من الممكن — بعد الوقوف على هذه الشواهد ؛ والاطلاع على ما مرّ ذكره من كلمات أئمة اللغة واعلام العربية في هذا الموضوع — أن نزعم القدرة أو الجرأة على استنباط عدة نتائج قد تكون قطعية ؛ أو شبه قطعية في أضعف الأحوال ، هي :

١ — لا ريب في جواز تضعيف الفعل الثلاثي للتكثير والمبالغة ، بل هـو قياسي في صريح كلام عدد من العلماء ؛ كما يدل عليه مثل قولهم : « فاذا أردتَ كثرة العمل » ، بل يدل كلام ابن سيده على أن « التضعيف أجود لبيين الكثير » .

واذا كان استعمال التضعيف في هذا المعنى عربياً فصيحاً صحيح النسب أصيل الحسب ، أصبح الاشتقاق على هذه الزنة ولهذا الغرض قياساً سائغاً وعملاً مباحاً لكل مَنْ حُبِيَ بالطبع السليم والذوق النقي والمعرفة بأساليب الاشتقاق واصولـــه .

٢ — كذلك لا ريب في جواز تضعيف الفعل الثلاثي اللازم لغرض

---

(٤٩) اصلاح المنطق : ١٤٥ .

(٥٠) ديوان الأدب : ٢ / ٣٨١ .

(٥١) الصاحبي : ١٨٩ .

تعديته ، بل هو قياسي ايضاً كما يستشف من كلمات عدد من الأعلام ، كقولهم : إن فَعَّلَ يشرك أفْعَلَ في « نقل الفاعل الى المفعول » وقولهم في هذا الاستعمال : « إن شئتَ » أو « اذا أردتَ » .

ويتضح من ذلك أنْ لا مانع — بل هو صحيح كل الصحة — أن يَشْتَقَّ كُلُّ من له انس وخبرة في قواعد الاشتقاق وطرقه ، من الفعل الثلاثي اللازم فعلاً مضعَّفاً ؛ لغرض التعدية الى المفعول ، سواءاً كان المقصود هو مجرد التعدية أم النسبة أم التسمية .

٣ — أمّا التضعيف لغرض السلب فلمّا كان استعمالاً للفعل فيما يخالف ما وُضع له — كما مرَّ — فاننا لا نستطيع عدَّه في جملة الأبواب التي يمكن أن يقاس عليها ويصار اليها فيما يراد سلبه ، بل يجب الاقتصار فيه على المأثور والمسموع .

٤ — وأمّا التضعيف نحتاً من جملة لغرض الدلالة عليها والاشارة اليها فهو فرع من مسألة النحت الشائكة المسالك وتَبع لها . وكان الخليل قد روى نحت حَيْعَلَ من حيَّ على وتعبشم من عبد شمس وتعبقس من عبد القيس ، واستشهد على صحة حَيْعَلَ بورود عبشمي وعبقسي وقال : « فأخذ من الكلمتين معاً فبنى كلمة فاشتق فعلاً . . . فأخذ العين والباء من عبد وأسقط الدال ؛ وأخذ الشين والميم من شمس وأسقط السين ، فبنى من الكلمتين كلمة واحدة . فهذا من الحجة في قولهم حَيْعَلَ حَيْعَلَةً » (٥٢) ، وجاء ابن فارس ففتح الابواب على مصاريعها وقال : « العرب تنحت من كلمتين كلمة واحدة ، وهو جنس من الاختصار ، وذلك [نحو] رجل عبشمي منسوب الى اسمين . . . وهذا مذهبنا في أن الأشياء الزائدة على ثلاثة أحرف اكثرها منحوت » (٥٣) ، وذكر ابن السكيت البسملة والهيللة والحولقة (٥٤) ولم يسمِّها نحتاً ، وكأنه أراد التنبيه على كونها كلمات تشير الى الجمل المقصودة وليست نحتاً منها ، اذ ليس فيها ما ذكره الخليل من قواعد النحت واصوله .

---

(٥٢) العين : ١ / ٦٠ — ٦١ .

(٥٣) الصاحبي : ٢٢٧ .

(٥٤) اصلاح المنطق : ٣٠٣ .

واذا كان في القراء من يستشف من كلام الخليل : « فهذا من الحجة » وكلام ابن فارس : « العرب تنحت » و«هذا مذهبنا» أن النحت قياس مقبول ، فان سيبويه قد رفض ذلك بشكل قاطع وقال بصريح اللفظ : « وليس هذا بالقياس » (٥٥)

وعلى كل حال ؛ وسواء أصحَّ القول بقياسية النحت أم لم يصح ؛ وأيّاً كانت شروط النحت ولوازمه ، فاني لا أجد ما يمنع من الذهاب الى جواز النحت على زنة (فَعْلَلَ) عند الضرورة ، وبخاصة فيما يعرَّب من الأسماء الأعجمية المركبة والمصطلحات التي تتألف من كلمتين فأكثر ، على أن يخضع ذلك لرقابة صارمة واشراف دقيق من قبل المعنيين في الهيئات والمجامع المختصة .

٥ ـ وأمّا التضعيف في الأفعال المشتقة من الأسماء الجامدة فانه يكاد يكون قياسياً ، بل هو قياسي قطعاً كما يتضح من التأمل في الأمثلة التي وردت خلال البحث ، ولا أجد أي حرج من الدعوة الى اجازة هذا الاشتقاق لكل مَنْ يحسن التصرف والتصريف ويتقن قواعد العربية واصولها العامة ؛ من أفراد أو هيئات ، تيسيراً على المعنيين بقضايا الترجمة والتعريب ؛ وإثباتاً لقدرة لغتنا العظيمة على استيعاب كل مسائل العلم والحياة المعاصرة ، بل ان هذا التضعيف مما لا غنى عنه ـ فيما نعلم ـ في كثير ممّا يراد تعريبه من الألفاظ الأجنبية ؛ أو يراد اشتقاق فعلٍ له من الأسماء العربية الجامدة .

امثلة من الاستعمالات المعاصرة :

أجد من المفيد في ختام هذا الحديث أن أُورد امثلةً من الألفاظ التي شاعت وكثر تداولها في هذه الأيام مشتقةً على زنة (التفعيل) ، وقد شفعتُها بما يمكن القول فيها ـ لغوياً ـ في هدى ما أسفر عنه هذا البحث من نتائج أو قواعد ؛ لتحديد الموقف منها رفضاً او قبولاً . مهيباً بمجامع اللغة وهيئاتها المختصة أن ترصد كل جديدٍ من هذه الاستعمالات بدقة وحزم ؛ وأن تلزم الجهات المعنية باتباع سبيل الصوابِ فيها ، صيانةً للُّغة من العبث والتلاعب والتشويه ، واداءً لما حُمِّلت من أمانة المراقبة والاشراف والتوجيه .

فمن تلك الأمثلة :

---

(٥٥) الكتاب : ٢ / ٨٨ .

(التصويب)

ويراد به تصحيح الخطأ ، ولم يرد هذا المعنى في المعجمات ، وانما الوارد فيها : صَوَّبَه بمعنى قال له أصَبْتَ . ومع ذلك فلا أرى مانعاً من القول بصحة هذا الاستعمال ؛ لأن التضعيف يحمل معنى الجعل ، ويكون صَوَّبه – هنا – بمعنى جَعَلَه صواباً بتصحيح ما جاء فيه من غلط ، كما نقول سَوَّدَه أي جعله أسود وبَيَّضه أي جعله أبيض .

(التثبيت)

ويستعمل في عالم التجارة في معنى استقرار الأسعار وثبوتها ، وهو استعمال صحيح لاشائبة فيه ، قال في اللسان : « ثَبَتَ الشيءُ . . . . فهو ثابت وثبيت وثبتٌ ، وأثبَتَه هو وثَبَّتَه بمعنىً » .

(التصويت)

ويراد به طريقة معينة للوقوف على آراء الناس – كلاً أو بعضاً – في مسألة مّا لمعرفة مقدار رضاهم أو عدمه عنها ، وقد جاء في لسان العرب : « صَوَّتَ يُصَوِّتُ تصويتاً فهو مُصَوِّت وذلك اذا صَوَّت بانسان فدعاه » ، ولا مانع من جعل الادلاء برأي في موضوع مّا بمنزلة الدعاء لانسان معين أو نظام حكم معين ليكون هو المُسَوَّدَ أو المؤهَّل للتنفيذ .

(التحديث)

ويراد به جعل الشيء حديثاً ، ولا مانع من قبول هذا الاستعمال من باب فَعَّلَ بمعنى أفْعَلَ ، قال في اللسان : « الحدوث نقيض القُدمة ، حَدَثَ الشيء يحدثُ حدوثاً وحداثة ، وأحْدَثَه هو » . وما قيل من ورود التحديث بمعنى الكلام وخوف حصول اللبس بين المعنيين مردودٌ بأن الأشهر في معنى الكلام هو التحدُّث وان السياق هو الذي يوضح المقصود ويبين المراد في أمثال هذه الموارد .

(التهريج)

ويراد به تعالي الأصوات واثارة الضجيج في معارضة مّا في غير حق ، والوارد في اللغة كما في اللسان : « هَرَّجَ بالسبع صاح به وزَجَره . . . وهَرَّج النبيذُ فلاناً : اذا بلغ منه فانْهَرَجَ وانْهَكَ . . . وأصل الهَرْج الكثرة في الشيء .... وهَرَجَ القومُ يهرجون في الحديث : اذا أفَضوا به فأكثروا » . ولا

أجد مانعاً من القول بصحة الاستعمال المعاصر : إمّا من هرّجَ المضعّف فيكون مجازاً ، وإمّا من هرَجَ الثلاثي فيكون قد ضُعّف للتعدية .

(التصابيح)

ويراد به اصلاح الشيء واقامته ، وهو استعمال مقبول وصحيح ، داخل في باب فَعّلَ بمعنى أفْعَلَ ، قال في اللسان : « الاصلاح : نقيض الافساد . . وأصْلَحَ الشيءُ بعد فساده : أقامه » .

(التلقيح)

وهو من الكلمات الكثيرة التداول في علمي النبات والحيوان ، بل شمل الانسان ايضاً ، وقد ورد في المعجمات بهذا النص وهذا المعنى في تلقيح النخل ، وعليه يقاس الباقي .

(التجسيد)

ويراد به تجلية الشيء وابرازه كأنه جسم ماثل بهيئته وأبعاده ، ولا مانع من القول بصحته اشتقاقاً من الجسد ؛ قياساً على اشتقاق العرب من أسماء الأعيان ، وفي اللسان : « الجَسَدُ : البدن ، تقول منه تجَسَّد كما تقول من الجسم تجسّم » .

(التجليد)

ويراد به طريقة خاصة لحفظ الكتب في جلود تصونها من التلف والتمزق ، وهو استعمال صحيح فصيح ، قال في القاموس : « المُجَلِّد : مَنْ يُجَلِّد الكتب » .

(التجميد)

ويراد به تماسك السائل كالماء والعصارة من شدة البرودة ، وقد ورد الثلاثي منه في المعجمات ، قال في اللسان : « الجَمْدُ بالتسكين : ما جَمَدَ من الماء وهو نقيض الذوب . . جَمَدَ الماء . . . وكذلك الدم وغيره : اذا يبس » ، ولا مانع من تضعيفه للتعدية .

(التحييد)

ويراد به عدم الانحياز في موقف مّا الى جهة من الجهات المتنازعة ، والحَيْد في اللغة هو الميل ، وعندما يكون أحدهم منحازاً الى احدى تلك الجهات فلا مانع من القول بأن تحييده — والتضعيف هنا للتعدية — إمالته عن ذلك الجانب الذي

سبق له الانحياز اليه . كما يمكن أن يقال إن التضعيف هنا للسلب وان التحييد إزالة الميل كما في مَرَّضَ وقَذّى ، وان كنّا لم نجز القياس على ذلك .

(الترقيد)

ويطلق في عالم النبات على طريقة معينة في تكثير نبتة مّا ، وقد ورد في المعجمات فعل رَقَدَ الثلاثي ، ولا مانع من تضعيفه للتعدية واطلاقه على المعنى المشار اليه من باب المجاز .

(التنجيد)

ويطلق في بعض الأقطار العربية على معالجة واصلاح فرش البيت ووسائده ، وهو عربي فصيح .

(التخدير)

ويراد به معالجة الانسان بشيء يفقده الاحساس بالألم ، وهو استعمال مقبول وصحيح من باب فَعَّلَ بمعنى أفعَلَ ، وقد جاء في المعجمات : « الخَدَرَ الذي يغشى الأعضاء ، وفعلُه خَدِرَ ، وأخدَرَه هو » .

(التزهير)

ويطلق على النبات اذا ظهر زَهَرُه ، والوارد في المعجمات الإزْهار ، قال في اللسان : « أزْهَرَ الشجرُ والنباتُ .... اذا نَوَّرَ وظهر زهره .... وازْهَارَّ النبتُ كازْهَرَّ » ، ولا مانع من استعمال المضعَّف في هذا المعنى المتداول من باب فَعَّلَ بمعنى أفعَلَ .

(التسيير)

ويطلق في بعض الأقطار العربية على صنفٍ من المَزارع يشارك في زراعتها والتصرف بعائداتها عدد من الناس ، وتسمى (مزارع التسيير الذاتي) ، وهو معنى لم تعرفه العرب ولم يرد في المعجمات ، قال في اللسان : « سارَ الكلامُ والمَثَلُ في الناس : شاعَ ، ويقال : هذا مَثَل سائر ، وقد سَيَّرَ فلان أمثالاً سائرة في الناس » . وقد يقال بامكان الذهاب الى صحة هذا الاستعمال من باب المجاز ؛ لأن فيه معنى الشيوع الوارد في اللغة .

(التصوير)

ويراد به التقاط صورة لشيء مّا بواسطة الآلة المُصَوِّرة ، ويسمى العامل في هذا المجال مُصَوِّراً ، والكلمة صحيحة فصيحة .

(التسويس)

ويراد به داء معيّن يصيب الأسنان ، قال في اللسان : « ساس الطعامُ ... وسَوَّس : اذا وقع فيه السُّوْس » ، ولا مانع من اطلاق اللفظة مجازاً على الداء المذكور .

(التسييس)

ويراد به جعل الشيء سياسياً أو مرتبطاً بالسياسة ، وهو اشتقاق لم نجد له وجهاً من الصحة لأن الفعل في الأصل واوي ، قال في اللسان : « السَّوْس : الرياسة ، يقال : ساسوهم سَوْساً ، واذا رَأسوه قيل : سَوَّسُوه وأساسُوه » ، وفي القاموس : « سُسْتُ الرعية سياسة : أمرتُها ونهيتُها » وكل ذلك بالواو (٥٦) .

(التفليس)

ويراد به إشهار الافلاس أو الحكم على شخص بذلك ، وهو استعمال فصيح صحيح .

(التشخيص)

ويراد به معرفة الداء من قبل الطبيب ، وقد ورد في اللغة فعلُ شَخَصَ الثلاثي : يقال شَخَص بَصره : أي فَتَحَ عينيه وجعل لا يَطْرِف . ولما كانت معرفة الداء بحاجة الى تأمل وتدقيق وكان ذلك مرتبطاً في العرف بالحملقة وفتح العينين ، أمكن القول بقبول هذا الاستعمال بتضعيفه للتعدية ثم اطلاقه مجازاً على المعنى المذكور .

(التحميض)

ويطلق على طريقة معينة تُعامَل بها الرقوق (الأفلام) لاظهارها

---

(٥٦) تراجع مذكرتنا في (التقويم أو التقييم) في هذا الكتاب ، فان أمكن القول بصحته فالتسييس صحيح أيضاً للتفريق بين ما يتعلق بالسياسة وبين مايتعلق بالسُّوس .

انطبع فيها من صور ، وقد أوردت المعجمات الفعل الثلاثي منه بمعنى الحموضة، كما ورد في اللسان : «تحمَّض الرجل : تحوَّل من شيء الى شيء ، وحمَّضه عنه وأحمَضَه : حوَّله» . ولا نرى مانعاً من استعمال لفظ التحميض بمعنى التحويل؛ لأن الطريقة المشار اليها تقوم بتحويل الصور من حالة الخفاء في الرقوق السوداء الى اخرى واضحة المعالم ، كما لا مانع من الاشتقاق من الثلاثي حَمُضَ أو حَمَّض بعد تضعيفه للتعدية لأن الرقوق لا تظهر صورها إلاّ بعد وضعها في مادة تعدّها الكيمياء حامضة أو تصفها بذلك .

(التبليط)

ويراد به تعبيد الطرق لتيسير السير فيها ، وهو تعبير فصيح وصحيح .

(التسليع)

ويراد به في المصطلح التجاري إدارة عمليات بيع السلع وشرائها ، والكلمة مشتقة من السلعة ، وهو استعمال مقبول ، لجواز الاشتقاق من الأسماء الجامدة كما مرَّ .

(التطبيع)

ويراد به جعل العلاقة بين دولتين أو أكثر طبيعية أي قائمة على الصفاء والمودة ، ولما كانت الطبيعة في اللغة هي الجبلَّة التي جُبِل عليها الانسان لم تكن هناك أية رابطة بين هذا المعنى والمعنى الاصطلاحي المذكور . اللهم الا اذا افترضنا أن الجبلة الانسانية مفطورة على الاستقامة والمودة وحسن السلوك مع كل الناس ؛ وان هذه المعاني داخلة في صميم الجبلة البشرية والطبيعة الانسانية ، ويكون معنى تطبيع العلاقة جعلها مستقيمة وحسنة وقائمة على ما يفترض فيها من صدق المعاملة وسلامة النية ، وتصبح الكلمة حينذاك في عداد الألفاظ المشتقة من الأسماء الجامدة .

(التسويق)

ويراد به تنظيم عملية توزيع السلع التجارية في الأسواق ، ولا مانع من القول بصحة الاستعمال اشتقاقاً من كلمة السوق ، قال في اللسان : « السوق : موضع البياعات . ... وتسوَّق القومُ : اذا باعوا واشتروا » .

(التعليق)

ويراد به حرمان دولة مّا من المشاركة في اجتماعات الهيئات الدولية التي هي عضو فيها ، عقوبة لها وتأديباً . ولا مانع من قبول هذا الاستعمال والقول بصحته ، قال في التهذيب : « وقال تعالى في المرأة التي لا ينصفها زوجها ولم يخلّ سبيلها : (فتذروها كالمعلقة) . . أي لا مُمسَكة ولا مُطلَّقة » ، وتعليق العضوية كذلك ، إذ تكون تلك الدولة ممنوعة من المشاركة في الاجتماعات ولكنها ليست فاقدة لصفة العضوية .

(التحليل)

ويطلق على طريقة معينة لفحص الدم وفضلات الانسان الاخرى لمعرفة ما تنطوي عليه . ولا مانع من القول بصحة الاستعمال وكونه مضعّفاً للكثرة ، وفي اللسان : « وكل جامدٍ أُذيب فقد حُلّ » ، وعدُّ التحليل المذكور إذابةً مجازٌ مقبول .

(التحويل)

ويطلق ذلك على طلب المدين من فرد أو جهة أن تدفع مقداراً معيناً من المال بالنيابة عنه الى دائنه ، وفي اللسان : « حوّله اليه : أزاله .... يقال حوّلوا عنّا تحويلاً .... وأحلتُ فلاناً على فلان بدراهم أُحيله احالةً وإحالاً » والاسم الحوالة . والتحويل المستعمل اليوم يمكن أن يكون مأخوذاً من الفعل (حوّل) المضعّف مباشرة فيراد به مجازاً نقل مالٍ من ذمة الى ذمة ، أو يكون من الإحالة فيصبح فعّل بمعنى أفعل .

(التخويل)

ويراد به التفويض بالتصرف ، وهو استعمال صحيح مقبول ، وقد ورد الفعل خوّل بمعنى ملّك وأعطى في المعجمات .

(التدجيل)

ويراد به المخادعة والمراءاة ، وهو فصيح وصحيح ، قال في اللسان : «كل شيء موّهته بماء ذهبٍ وغيره فقد دجّلته » .

(التدويل)

ويراد به سلب خضوع مكانٍ مّا لسلطان دولة معينة وجعله تابعاً لاشراف عدد من الدول . واذا كنا قد ذهبنا الى صحة الاشتقاق من الاسم الجامد فان

المقصود به المفرد لا الجمع كما دلنا الاستقراء ، في حين ان كلمة التدويل المشار اليها قد اشتقها المعاصرون من (الدول) لا (الدولة) . ومع ذلك لا نجد فيها مايحتم رفضها ، والذوق السليم لا ينفر منها ، وقديماً قيل : لا مشاحة في الاصطلاح .

(التفصيل)

ويطلق على تقطيع المنسوجات بما يلائم اجسام اصحابها تمهيداً لخياطتها ، وهو تعبير فصيح صحيح ، قال في اللسان : « وتفصيل الجزور : تعضيته ، وكذلك الشاة تفصّل أعضاءً » .

(التوصيل)

ويستعمل بمعنى الوَصْل او الايصال ، وهو استعمال فصيح مأثور ، قال في اللسان : « وصّله اليه وأوْصَلَه : أنْهاه اليه وأبْلَغَه اياه » .

(التأميم)

ويراد به سلب ملكيّة الأفراد لشيءٍ مّا وجعله ملكاً للأُمّة ، وهو استعمال مقبول لا شائبة فيه، لجواز الاشتقاق من الأسماء الجامدة .

(التحجيم)

ويراد به تصغير حجم الشيء أو اعطاؤه حجمه الحقيقي . وربما يمكن القول بصحته وقبوله بجعله مشتقاً من الحجم ، إذ يكون معناه اعادة الشيء الى حجمه الحقيقي والكف عن إظهاره بما يزيد على واقعه ، وفي اللسان : « حَجَمَ البعيرَ يحجُمُه حَجْماً اذا جعل على فمه حِجَاماً وذلك اذا هاج . . . . وحَجَمْتُه عن الشيء أحْجُمه : أي كففته عنه » . وقد يقال بأن فَعَّلَ — هنا — للسلب لأن معنى أحْجَمَ الثديُ وحَجَمَ : نهد ، ولكننا لا نرى مجوِّزاً للقياس في هذا الباب كما مرَّ .

(التطعيم)

ويستعمل بمعنى التلقيح ، وهو فَعَّلَ بمعنى أفْعَلَ ، قال في اللسان : « أطْعَمْتُ الغصنَ إطعاماً : اذا وصلتَ به غصناً من غير شجره ، وقد أطعمتهُ فَطَعِم : أي وَصَلْتَه به فقَبِل الوصلَ » .

(التعويم)

ويطلق في علم الاقتصاد على رفع القيود عن عملة مّا لمعرفة قيمتها المالية الحقيقية ، وأصل هذا الفعل ثلاثي لازم ، قال في اللسان : « عامَ في الماء عَوْماً : سَبَح . . . . وعامَت النجومُ عَوْماً : جَرَتْ » ، ولا مانع من تضعيفه للتعدية واطلاقه على المعنى الاصطلاحي المشار اليه من باب المجاز .

(التهديم)

ويستعمل في نقيض البناء ، وهو فصيح صحيح .

(التأمين)

ويطلق على أنواع من المعاملات تضمن الحصول على مبلغ من المال عند المرض أو الشيخوخة او غير ذلك من الحالات ، وهواستعمال سليم مشتق من لفظة الأمان ، قال في اللسان : « استأمن اليــه : دخل في أمانه ، وقد أمَّنَه آمَنَه » . ولما كان الناس المشاركون فيهذه المعاملة بمنزلة الآمنين على أنفسهم ووعوائلهم – أو الداخلين في أمان المؤسسة المعينة – عند طوارق الأيام وطوارىء الأحداث كان الاستعمال صحيحاً لا شائبة فيه .

(التدجين)

ومعناه معروف ، وهو استعمال مقبول ، وقد صيغ عــلى فَعَّل للتعدية ، قال في اللسان : « دَجَنَ بالمكان . . . . أقام به وألِفَه .. . . . ودَجَنَ في بيته : اذا لزِمَه ، وبه سميت دواجن البيت » .

(التدخين)

وهو استعمال صحيح ، وقد ورد الفعل (دَخَّنَ) المضعَّف في ديوان الأدب : ٢ / ٣٧٨ واللسان .

(التزيين)

ومعناه مشهور ، والاستعمال فصيح صحيح ، قال في اللسان : « زانه وزَيَّنَه بمعنىً . . . . ورجلٌ مُزَيَّنٌ أي مُقَذَّذُ الشعر ، والحجّام مُزَيِّنٌ » ، وكان يطلق في الأجيال السابقة على العامل في هذا المجال اسم (مُزَيِّن) ، وهو تعبير أكثر فصاحة وأصدق انطباقاً على الواقع من كلمة (حلاّق) الشائعة في هذه الأيام .

(التعيين)

ويراد به تشغيل انسانٍ مّا في عمل من الأعمال التابعة للحكومة ، وهو استعمال مقبول وله وجه من الصحة ، قال في اللسان : « يقال أتيت فلاناً فما عَيَّن لي بشيْ وما عَيَّنَنِي بشيْ : أي ما أعطاني شيئاً » .

(التوطين)

ويراد به اتخاذ فردٍ أو أفرادٍ مكاناً معيّناً وطناً لهم ، وهو استعمال صحيح وفصيح روته المعجمات .

❊

فيعل أم فعيل (*)

ضمّت المعجمات اللغوية فيما ضمّت من الأبنية والصيغ العربية الفصيحة؛ بناءً جميل الجرس والايقاع ؛ كثير التداول والاستعمال ، يحتوي عدداً غير قليل من المفردات ، نحو : طَيِّب وصَيِّب وجَيِّد وسَيِّد ، وهو بناء ذهب معظم اللغويين الى أنه « فَيْعِل » ، وخالف البعض في ذلك فرأى أنه « فَعِيل » ، بعد اتّفاقهم جميعاً على اختصاصه بالمعتلّ دون غيره ، لأن العرب – كما يقول سيبويه – « قد يخصُّون المعتلّ ببناء لا يخصُّون به غيره من غير المعتل » (١) .

ولما كنّا نعيش اليوم مرحلة الاحياء الجديد لتراثنا اللغوي ؛ والعمل على انتقاء ألفاظ المعاني المحدثة وبخاصة في ميدان التعريب والترجمة ، ونحسّ بمسيس الحاجة الى الوقوف على جميع الأبنية والأوزان العربية المأثورة ؛ ودراستها بتعمق وإمعان ، ليتسنّى لنا استعمال ما صحّ استعماله منها ، والقياس على ما يجوز القياس عليه ، والإفادة من كل ذلك ما أمكنت الإفادة ، رأيت أن أستعرض هذه المسألة استعراضاً شاملاً وأن أدلي بدلوي فيها ، عسى أن نوفّق الى ما ينفع ويجدي إن شاء الله تعالى .

— ١ —

أجد من الراجح جداً قبل الدخول في غمار البحث وبيان الآراء والأقوال فيه ؛ أن اقدم بين يديه جريدة مفصلة تضم تلك المفردات المشار اليها ، مقتبسة من معجم « لسان العرب » بعد استقراء واستيعاب تامّيْن ، ظنّاً مني بأهمية البدء بذلك ؛ لما يترتب عليه من كبير فائدة وعظيم أثر في ضمان سلامة الأحكام وصواب النتائج ؛ وتيسير الاستشهاد بها والرجوع اليها في مطاوي الحديث :

سوأ « فلان سيّئ الاختيار ، وقد يخفّف مثل هيّن وهَيْن ... والسّيّئة : الخطيئة ، أصلها سَيْوِئة ، فقُلبت الواو ياءً وأُدغمتْ » .

(*) مذكرتان مقدّمتان الى لجنة الاصول بتاريخ ٣١/٣/١٩٨١ و٧/٤/١٩٨١م .

(١) الكتاب : ٢/٣٧١ – ٠٣٧٢ .

طيأ « طَيِّئٌ – مثل سَيِّد – : ابو قبيلة ... وهو فَيْعِلٌ » .
هيأ « الهَيِّئُ –على مثال هَيِّغ – : الحَسَنُ الهيئة من كل شيء ».
ثوب « بئرٌ ذات ثَيِّب ... وثَيِّبٌ كان في الأصل ثَيْوِب » .
صوب « مَطَرٌ صَوْبٌ وصَيِّبٌ » .
طيب « الطَّيِّب : خلاف الخبيث » .
هيب « رجلٌ هائب وهَيُوْب ... وهَيِّب » .
صوت « هو صَيِّتٌ وصائت .... وأصله الواو ، وبناؤه فَيْعِل ، نقُلِب وأُدغم » .
موت « رجلٌ مَيِّتٌ ومَيْت » .
ريث « رجلٌ رَيِّث – بالتشديد – : أي بَطِيْء » .
غيث « الغَيِّث : عَيْلَم الماء . وفرس ذو غَيِّث : على التشبيه اذا جاءه عَدْوٌ بعد عَدْوٍ » .
ليث « شجرٌ لَيِّث ... التبس بعضُه على بعض » .
فوج « الفَيْج مخفَّف من الفَيِّج ، وأصله الواو ... مثل هان يهون فهو هَيِّن » .
روح « يومٌ رَيِّح ... طيِّب الريح ... وعشيَّة رَيِّحة » .
نيح « عَظْمٌ نَيِّح : شديد » .
أيد « رجلٌ أيِّد – بالتشديد – : أي قويّ » .
جود « الجَيِّد : نقيض الرَّديء ، على فَيْعِل ، وأصله جَيْوِد ؛ فقُلبت الواو ياءً لانكسارها ومجاورتها الياء ، ثم أُدغمت الياء الزائدة فيها » .
سود « السَّيِّد ... أصله من سادَ يَسُود فهو سَيْوِد ، فقُلبت الواو ياءً لأجل الياء الساكنة قبلها ، ثم أُدغمتْ » .
قود « القَيِّد : الذي اذا قُدْتَه ساهَلَكَ » .
أير « أَيِّر ... من أسماء الصَّبا ، وقيل : الشَّمال ... على مثال فَيْعِل » .

حيـــر « الحَيِّر : الغيم ينشأ مع المطر » .
خـــير « رجلٌ خَيْرٌ وخَيِّر » .
زور « الزَّيِّر من الرجال : الغضبان المقاطع لصاحبه » .
ســـير « سَيِّر ... كثَيِّب : بين بَدْر والمدينة » .
شـــور « رجل شَيِّر : حَسَن الشارة وهي الهيئة » .
صـــور « رجل صَيِّر : أي حَسَن الصُّورة » .
قـــور « القَيِّر : الأُسوار من الرُّماة الحاذقُ » .
كـــور « الكَيِّر : الفَرَس اذا رفع ذَنَبَه في حُضره » .
نـــور « يقال : نارَ فهو نَيِّر ، وأنارَ فهو منير » .
هـــير « هِيْرٌ وهَيْرٌ وهَيِّرٌ : من أسماء الصَّبا ... وقيل : من أسماء الشَّمال » .
حـــوز « الحَيْز : تخفيف الحَيِّز ، مثل هَيْن وهَيِّن ولَيْن ولَيِّن » .
رأس « رَيِّس — مثل قَيِّم — بمعنى رئيس » .
بأس قُرِىءَ : (بَيْئِس) « على مثال فَيْعِل ... وبَيِّس على مثال سَيِّد » .
كيـــس « هو كَيْس وكَيِّس » .
ريش « فلان رَيِّش ورَيْش : وذلك اذا كبر ورَقَّ » .
خيض « سيف خَيِّض : اذا كان مخلوطاً من حديد أنيث وحديد ذكير » .
روض « غلام رَيِّض ، وأصله رَيْوِض ؛ فقُلبت الواو ياءً وأدغمت »
قيض « هما قَيِّضان ، كما يقال بَيِّعان » .
شيط « الشَّيِّط : فَرَسٌ » .
نوط « انْتَاط : أي بَعُدَ ، فهو نَيِّط » .
نيط « النَّيِّط : العين في البئر قبل أن تصل الى القعر » .

بيع « البَيِّعان : البائع والمشتري » .
تيع « فلان تَيِّعٌ . . . أي سريعٌ الى الشر » .
شيع « هما مُتَشايعان ومشتاعان في دار أو أرض : اذا كانا شريكين فيها . . . وكل واحدٍ منهما شَيِّع لصاحبه » .
طيع « رجل طَيِّع : أي طائع » .
سوغ « طعام أسْوَغ سَيِّغ : يسوغ في الحلق » .
ليغ « طعامٌ سَيِّغ لَيِّغ . . . إتباع » .
شوف « شَيِّفَة القوم : طليعتهم » .
صيف « الصَّيِّف : المطر الذي يجيءُ في الصيف ؛ والنبات الذي يجيءُ فيه » .
طوف « أصابه طَوْفٌ من الشيطان وطائف وطَيِّف وطَيْفٌ — الأخيرة على التخفيف — : أي مَسٌّ » .
عيف « ابن العَيِّف العَبْديّ : من شعرائهم » .
نوف « يقال : هذه مائة ونَيِّف — بتشديد الياء — : أي زيادة » .
روق « رَيِّق كل شيءٍ : أفضله ، وهو فَيْعِل فأُدغم » .
ريق « رجل رَيِّق — على فَيْعِل — وعلى الرِّيق : أي لم يُفْطِر » .
سوق « السَّيِّق من السحاب : ما طَرَدَتْه الريح » .
ضيق « ضاق المكان فهو ضَيِّق » .
عوق « رجلٌ عُوَقَة . . . أي ذو تعويق . . . وكذلك عَيِّق » .
لوق « رجلٌ ضَيِّق لَيِّق عَيِّق : كل ذلك على الإتباع » .
أول « الأيِّل : بفتح الهمزة وكسر الياء ، قال الخليل : وانما سُمِّي أيِّلاً لأنه يؤول الى الجبال » .
ثيل « الثَّيِّل : حشيش » .
حول « يقال للذي يُحال عليه بالحقّ : حَيِّل ، والذي يقبل الحوالةَ : حَيِّل ، وهما الحَيِّلان » .

طول « طَيِّلَة الرِّيح : نَيِّحَتُها » .

عول « العَيِّل : واحد العيال . . . وأصله عَيْوِل فأُدغم . . . والياء فيه منقلبة عن الواو » .

عيل « العَيِّل : الفقير » .

فيل « رجلٌ فَيِّل اللحم : كثيره . . . على فَيْعِل » .

قول « أصلُ قَيْل قَيِّل — بالتشديد — ، مثل سَيِّد من ساد يسود . . . وهو الملك النافذ القول والأمر ، وأصله قَيْوِل — فَيْعِل — من القول ؛ حُذفت عينه » .

مول « هو مالٌ ومَيِّل ؛ على فَعْل وفَيْعِل » .

نول « النَّيْل : من ذوات الواو ، صُيِّر واوها ياءً لأن أصله نَيْوِل ، فأدغموا الواو في الياء فقالوا : نَيِّل ، ثم خفَّفوا فقالوا نَيْل » .

أيم « الأَيِّم من النساء : التي لازوج لها . . . وأصله فَيْعِل » .

قوم « قَيِّم الأمر : مُقيمه » .

بين « رجلٌ بَيِّن : فصيح » .

دين « دان بكذا . . . فهو دَيِّن » .

عين « رجلٌ عَيِّن : سريع البكاء » .

لين « رجلٌ لَيْن ولَيِّن . . . وهو فَيْعِل » .

هون « شيء هَيِّن — على فَيْعِل — : أي سهل ، وهَيْن — مخفف — . . . وهَيِّن فَيْعِل من الهَوْن . . . وعينه واو » .

شوه « الجمع شاءٌ . . . وشَيِّه — كَسَيِّد اسم للجمع . . . انه شَيْوِه ، فأبدلت الواو ياءً لانكسارها ومجاورتها الياء » .

فوه « الفَيِّه : الجيِّد الاكل . . . فَيْعِل » .

كيه « الكَيِّه : البَرِمُ بحيلته لا يتوجَّه لها » .

موه « ماهت الرَّكيَّةُ ... فهي مَيِّهة وماهَة : ظهر ماؤها وكثر » .

طوى « طَيِّئ : قبيلة ، بوزن فيعِل » ، وقد تقدم ذكرها في طيأ .

ان أبرز ما ترشدنا اليه النصوص الواردة في الجريدة السالفة الذكر أن وزن هذه المفردات — باجماع المعجمات التي جمع شملها ابن منظور في لسان العرب — هو « فَيْعِل » ، وهذا ماتكرر التصريح بـه والنص علـيه كما مرّ .

وكان قد ذهب الى مثل ذلك في اختيار الوزن وفي القول القاطع به كلٌّ من الخليل (٢) وسيبويه (٣) وابن قتيبة (٤) وابن جني (٥) وكثير غيرهم .

ولكن ذلك لم يكن موضع إجماع جميع اللغويين والباحثين المعنيين ، بل ان فيهم مَنْ ذهب مذاهب اخرى في تحديد وزن هذه المفردات واختيار مارجح لديه منها . وقد وقفنا على ثلاثة آراء في هذا الشأن نوجزها فيما يأتي :

الرأي الأول : فَعَيْل

والقائل به هو الفرّاء ، وقد روى الأزهري عنه قوله في قَيِّم : « هو فَعَيْلٌ ، أصله قَوِيْمٌ ، وكذلك سَيِّد سَوِيْد وجَيِّد جَوِيْد — بوزن ظَرِيف وكريم — . وكان يلزمهم أن يجعلوا الواو ألفاً لانفتاح ما قبلها ثم يُسقطوها لسكونها وسكون التي بعدها ، فلمّا فعلوا ذلك صارت سَيْد على وزن فَعْل ، فزادوا ياءً على الياء ليكمل بناء الحرف » (٦) .

ثم أعلن الفراء قـاطعاً جازماً : انه « ليس فـي أبنية العرب فَيْعِل » (٧) و « لا يُعْرَف في الكلام فَيْعِل ، انما جاء فَيْعَل ؛ مثل صَيْرَف وخَيْفَق وضَيْغَم » (٨) .

---

(٢) الكتاب : ٢ / ٣٧١ .

(٣) الكتاب : ٢ / ٢١٠ و٣٧١ .

(٤) أدب الكاتب : ٤٨٤ .

(٥) الخصائص : ١ / ١٥٦ .

(٦) تهذيب اللغة : ٩ / ٣٦٠ (تركيب قام) .

(٧) تهذيب اللغة : ٩ / ٣٦٠ .

(٨) أدب الكاتب : ٤٨٥ .

واحتمل الفيومي ما ذهب اليه الفراء ولم ينفه ؛ فقال في (جَيِّد) : «اختلاف فيه ، فقيل أصله جَوِيْدٌ وزان كريم وشريف ، فاستُثقلت الكسرة على الواو فحُذفت فاجتمعت الواو وهي ساكنة والياء ؛ فقُلبت الواو ياءً وأُدغمت في الياء » (٩) .

ويؤيِّد رأيَ الفراء ما ورد في لسان العرب من جمع سَيِّد على سادَة «تقديره فَعَلَة ـ بالتحريك ـ، لأن تقدير سَيِّد فَعِيْل ، وهو مثل سرِيّ وسَرَاة ... يدل على ذلك أنه يجمع على سَيَائد بالهمز ؛ مثل أَفِيْل وأفائل وتَبِيْع وتَبَائع » (١٠) .

الرأي الثاني : فَعِّل

وقد رواه الأزهري عن أهل التصريف الذين ردُّوا على مَن قال : إن « مَيِّت كان تصحيحه مَيْوِت على فَيْعِل ثم أدغموا الواو في الياء » فقالوا : « إن كان كما قلتم فينبغي أن يكون مَيِّت على فَعِّل » ، فقيل لهم : « قد علمنا ان قياسه هذا ، ولكن تركنا فيه القياس مخافة الاشتباه ، فرددناه الى لفظ فَيْعِل من ذلك اللفظ » (١١) .

الرأي الثالث : فَيْعَل

وقد رواه سيبويه عمَّن قال ـ ولم يُسَمِّه ـ: « هو فَيْعَل . . . غُيِّرت الحركة ، لأن الحركة قد تُقلَب اذا غُيِّر الاسم ، ألا تراهم قالوا : بِصْرِيّ ، وقالوا : أَمَوِيّ ، وقالوا : أُخْت وأصله الفتح ، وقالوا : دُهْرِيّ . فكذلك غيَّروا حركة فَيْعَل» (١٢) . ثم رد سيبويه ذلك قائلاً : «إذا أردت فَيْعَل من (قُلْتَ) قَيَّل ؛ فلو كان يُغَيَّر شيءٌ من الحركة باطراد لغَيَّروا الحركة هاهنا . فهذه تقوية لأن يُحْمَل سَيِّد على فَيْعِل ؛ إذ كانت الكسرة مطَّردة كثيرة» (١٣) .

---

(٩) المصباح المنير : (جود) .
(١٠) لسان العرب : (سود) .
(١١) تهذيب اللغة : ١٤ / ٣٤٢ (تركيب موت).
(١٢) الكتاب : ٢ / ٣٧٢ ، ومثله في أدب الكاتب : ٤٨٥ .
(١٣) الكتاب : ٢ / ٣٧٢ .

و هكذا تجتمع لدينا أربعة آراء أو أقوال في تعيين أصل بناء جَيِّد وسَيِّد وماشابههما وجرى مجراهما .

واذا عدنا الى الجريدة السالفة الذكر مرة اخرى نجد أن أصل هذه المفردات ـ في رأي المعجمات المجتمعة في لسان العرب ـ هو بالياء قبل الواو ؛ أي سَيْوِد في سَيِّد ، ورَيْوِض في رَيِّض ، وقَيْوِم في قيِّم ، وقد تكرر النص على ذلك مراراً ؛ وكان قد نصّ عليه سيبويه أيضاً بقوله : « إن الياء والواو بمنزلة التي تدانت مخارجُها لكثرة استعمالهم اياهما وممرِّهما على ألسنتهم . فلما كانت الواو ليس بينها وبين الياء حاجز ؛ بعد الياء ولا قبلها ، كان العملُ من وجهٍ واحد ورَفْعُ اللسان من موضعٍ واحد أخفَّ عليهم ، وكانت الياءُ الغالبةَ في القَلْب لا الواو لأنها أخفُّ عليهم لشبهها بالألف ، وذلك قولك في فَيْعِلٍ : سَيِّد وصَيِّب ، وانما أصلهما سَيْوِد وصَيْوِب » (١٤) .

ولكنَّ هذا التصريف أو التحديد لأصل الكلمة لم يكن موضع إجماعٍ واتفاق ، فقد روى الأزهري عن جماعةٍ لم يُسَمِّهم قولهم : « انما كان مَيِّت في الأصل : مَيْوِت ؛ مثل سَيِّد سَيْوِد ، فأدغمنا الياء في الواو وثقَّلناه فقلنا مَيِّت » (١٥) .

غير أن هذا الخلاف في تقدم الواو على الياء أو تأخرها عنها ليس ذا أهمية تستدعي الوقوف والتأمل ؛ وليست له آثار عملية ذات شأن ، لأن العرب ـ كما روى الأزهري ـ « اذا وجدوا في كلمةٍ ياءً وواواً في موضع واحد والاولى منهما ساكنة ، أدغموا احداهما في الاخرى وجعلوا الياء هي الغالبة ، كانت قبل الواو أو بعدها ، الا في كلمات شَوَاذَّ تُروى مثل الفتوَّة والهوَّة » ، ثم ضرب لذلك مثلاً كلمتَي « سَيِّد وميِّت ، الاصل سَيْوِد ومَيْوِت ... ولويتُه لَيّاً وشويته شَيّاً ؛ والأصل شَوْياً ولَوْياً » (١٦) .

واذن ، فالجدير بالبحث والدراسة والتدبُّر هو وزن أصل تلك المفردات ، لاختيار الرأي الأَوْلى بالتأييد والقبول من بين تلك الآراء : فَيْعِلٌ أو فَيْعَل أو فَعِيْل أو فَعِّل ؟ .

(١٤) الكتاب : ٢/ ٣٧١ .

(١٥) تهذيب اللغة : ١٤/ ٣٤٢ (تركيب موت) .

(١٦) تهذيب اللغة : ١٥/ ٦٤٦ (تركيب يوم) .

وقبل اختيار القول الأرجح والرأي الأقوى في المسألة ، لا بد من التمهيد لذلك بعرض أمرين رئيسيَيْن :

الأمر الأول :

ان بناء « سَيِّد » و « جَيِّد » وما كان على شاكلتهما يحمل معنى الفاعل أو صيغة « فاعِل » ، وقد دلَّنا على ذلك عدد من النصوص والشواهد نوردها فيما يأتـي :

أ — قال سيبويه : « قالوا مَيِّتٌ وأموات ، شبَّهوا فَيْعِلاً بفاعِل حين قالوا : شاهِد وأشهاد ، ومثل ذلك قَيْلٌ وأقيال وكَيْس وأكياس » (١٧) — مخفَّف قَيِّل وكَيِّس — ، وكذلك حَيِّز وأحْياز وبَيِّن وأبْيان (١٨) .

ب — « قالوا : طَيِّب وطِياب وجَيِّد وجِياد ، كما قالوا جِيَاع وتِجَار » (١٩) في جَمْع جائع وتاجر .

ج — جمعوا سَيِّداً على سادة « كأنهم جمعوا سائداً ، مثل قائد وقادة وذائد وذادة » (٢٠) ، وكذلك قَيِّم وقامة وعَيِّل وعالة وبَيِّع وباعة وضَيِّق وضاقة ؛ وكأنه جَمْع قائم وعائل وبائع وضائق (٢١) .

د — قالوا : هَيْنٌ وهَيْنُونَ ولَيْن ولَيْنُون وقَيْل وقَيْلُون وكَيْس وكَيْسُون ، ويُراد بها أصلها المثقَّل ، « ولكنه خُفِّف وحُذِف منه » ، ولو كان المراد فَعْلاً في الأصل « فالتكسير فيه أكثر » (٢٢) ، وهذا الجمع السالم كقولك « بَيِّعُونَ » يُشبه جمع فاعلٍ كما هو واضح .

(١٧) الكتاب : ٢ / ٢١٠ — ٢١١ .
(١٨) لسان العرب : (حوز) و (بين) .
(١٩) الكتاب : ٢ / ٢١١ .
(٢٠) لسان العرب : (سود).
(٢١) لسان العرب : (بيع) و (ضيق) و (عول) .
(٢٢) الكتاب : ٢ / ٢١٠ .

هـ – وردت في لسان العرب مفردات كثيرة على هذا البناء مرادفة لصيغة الفاعل ، وهذه أمثلة منها :

هيب : رجل هائب وهَيِّب .
صوت : هو صَيِّت وصائت .
موت : مَيِّت ومائت « وقوم مَوْتى وأموات ومَيِّتون . . . كان بابه الجمع بالواو والنون لأن الهاء تدخل في أنثاه كثيراً ، لكن فَيْعِلاً لما طابق فاعِلاً في العِدَّة والحركة والسكون ؛ كسَّروه على ماقد يكسر عليه فاعل » .
كيس : كَيِّس « والجمع أكياس . . . كسَّروا كَيِّساً على أفعال تشبيهاً بفاعِل » .
صيف : صاف الكبش . . . فهو صائف وصَيِّف .
طوف : أصابه طَوْفٌ من الشيطان وطائف وطَيِّف .
ضيق : ضاق المكان فهو ضَيِّق وضائق .
مول : هو مالٌ ومَيِّل . . . والقياس مائل .
موه : « ماهَت الرَّكيَّة . . . فهي مَيِّهَة وماهَةٌ » .

الأمر الثانـــي :

ان البناء الذي نُعنى ببحثه يحمل معنى المبالغة في الفعل ، ولنا على ذلك شواهد متعددة ؛ منها :

أ – كونه بمنزلة فَعّال وهي من صيغ المبالغة (٢٣) ، قال سيبويـــه : «أمّا فَيْعِل فبمنزلة فَعّال ، نحو قَيِّم وسَيِّد وبَيِّع» (٢٤) .

ب – كونه بمنزلة فَعِيْل وهي من صيغ المبالغة أيضاً (٢٥) ، قال سيبويه: « وقد جاء شـــيء من فَيْعِل في المذكر والمؤنث سواء ، قـــال الله جلَّ وعز :

---

(٢٣) الكتاب : ١ / ٥٦ .
(٢٤) الكتاب : ٢ / ٢١٠ .
(٢٥) الكتاب : ١ / ٥٦ .

(وأحْيَيْنا به بلدةً مَيْتاً) وناقة رَيِّض ... جعلوه بمنزلة سَدِ يْس وجَد يْد» (٢٦).
وقال ابن سيده : « أرض ٌ مَيْتٌ ... سوَّوا بين المذكر والمؤنث ، لأن وزن مَيِّت فَيْعِل ، وهم ممّا يُجْرون فَيْعِلاً مجرى فَعِيْل » (٢٧) .

ج — كونه من الصفات الثابتة ، وذلك معنى من معاني المبالغة والكثرة ، وقد ذهب الفيُّومي الى أن : كريم وطويل ومريض وميت وسيد من الصفات الثابتة وقال : « فان قصدتَ الحدوث قلتَ ... كارِم وطائل في كريم وطويل ، ومنه قوله تعالى : (وضائق به صدرُك) ... وكذلك قوله : (انك مَيِّت) لأنه أُريد الصفة الثابتة أي انك من الموتى وإن كنتَ حَيّاً ؛ كما يقال انك سَيِّد ، فاذا أُريد انك ستموت أو ستسود قيل : مائت وسائد ، ويقال : مريض فيما ثبت له ومارضٌ غداً » (٢٨) .

— ٤ —

وعندما تتَّضح المسألة بكل أطرافها وجوانبها ، وتستوفي هذه المقدِّمات حقَّها من الفحص والقبول ، يكون من الأرجح — بل الأقوى — القول بأن أوْلى الأوزان المحتملة لهذه المفردات هو (فَعِيْل) ، وان غيره هو المرجوح وإن قال به مَنْ قال وجزم مَنْ جزم .

أمّا (فَيْعَل) فقد اعترف القائلون به بتغيير حركته كما غُيِّرتْ في بِصْريّ وأُخْت ودُهْريّ ، أي انه غيرموجود على صعيد الميزان الدائر والتنظير المباشر .

وأمّا (فَعِّل) فهو وزن افتراضي قائم في الذهن ، ولكنه متروك عمليّاً « مخافة الاشتباه » .

وأما ترجيح (فَعِيْل) على (فَيْعِل) فقد ساقَتْنا اليه قرائن متعددة نجملها فيما يأتــي :

---

(٢٦) الكتاب : ٢/٢١١ .
(٢٧) المخصص : ١٠/١٦٦ .
(٢٨) المصباح المنير — الخاتمة — : ٩٤٨ .

أ ـ ما اعترف به سيبويه وابن سيده فيما تقدّم من أن العرب قد أجروا فَيعِلاً مجرى فَعيل ، وجعلوا الميّت والريّض بمنزلة السّديس والجَديد .

ب ـ كون المفردات المبحوث عنها تحمل معنى الفاعل ومعنى المبالغة فيه ، وذلك مدلول صيغة فَعيل .

ج ـ ما مرّ من جمع سَيّد على سادة ـ وتقديره فَعَلَة ـ كسَريّ وسَراة ؛ وجَمْعِه على سَيائد كما جُمِع أفيل وتَبيع ، وكذلك جَمْع عَيّل على عَيائل وخَيّر على خَيائر (٢٩) . وذلك كله من شؤون فَعيل .

د ـ جَمْعُ هَيّن على أهْوِناء وبَيّن على أبْيِناء ولَيّن على ألْيِناء(٣٠) . وأفْعِلاء ـ كما نعلم ـ جَمْعُ فَعيل (٣١) .

هـ ـ ذهاب الفَرّاء الى ذلك وإنكاره وجود فَيْعِل في أبنية العرب وكلامهم .

إن هذه القرائن بمجموعها لَتَدْفع دفعاً الى القول برجحان اختيار (فَعيل) وزناً أصيلاً لتلك المفردات ، ولن يضير هذا الرجحانَ خروجُه على المدرسة البصرية (٣٢) وفتاوى أقطابها البارزين ، لأننا لا نتعصب في المسائل اللغوية ـ بل العلمية كلها ـ لمدرسة معينة أو مذهب خاص ؛ بمقدار ما نتعصّب للدليل الأقوى ؛ والبرهان الأقرب الى الذوق ؛ والرأي الألصق بالمأثور من الشواهد الموثقة والامارات المحقَّقة .

ـ ٥ ـ

بقي علينا في الختام أن نشير باختصار الى ما يجب أن يقال في تحديد الموقف من اباحة القياس على هذا الوزن ؛ أو عدم الاباحة فيه لعدم التصريح بقياسيته في مصادرنا اللغوية المتداولة .

وليس من التسامح أو التساهل المخلّ بواجب الحفاظ على أمانة السلف

---

(٢٩) الكتاب : ٢ / ٣٧٤ .

(٣٠) الكتاب : ٢ / ٢١١ ولسان العرب : (لين) و (هون) .

(٣١) لسان العرب : (شيأ) .

(٣٢) ورد التصريح ببصريّة (فَيْعِل) في أدب الكاتب : ٤٨٥ والصحاح ولسان العرب : (سود) والمصباح المنير : (جود) .

وسلامة التراث أن يُخَيَّل لي جواز القياس – في هذه الصيغة – وصحته وإباحته لعموم المعنيين العارفين بشؤونه وشروطه ، لأن المفردات المروية على هذا البناء قد بلغت من الكثرة والوفرة ما يكفي ويوفي في القناعة والاطمئنان ، مضافاً الى أن فَعَيْلاً – على ما اخترنا ورجّحنا في أصل وزن هذه الألفاظ – أحد أوزان المبالغة القياسية الغنية بالأمثلة والشواهد الكثيرة الوافرة أيضاً .

وهكذا يكون الاشتقاق على هدى ذلك جائزاً ومباحاً لكل من يُحسِن ويُتقِن ، فيصح أن نقول لمن تكثر غيبته: غَيِّبٌ ، قياساً على صَيِّب وطَيِّب وهَيِّب ، ولمن يكثر دورانه : دَيِّر ، كما نقول خَيِّر وشَيِّر ونَيِّر .

وفوق كل ذي علمٍ عليم .

*

تعقيب على قرارين
لمجمع القاهرة (*)

في السنة المجمعيَّة ١٩٨٠ — ١٩٨١ م ناقشت لجنة اللغة العربية في المجمع العلمي العراقي مجموعة القرارات العلميَّة التي أقرها مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، من الدورة الاولى الى الدورة الثامنة والعشرين ، وكان من جملة تلك القرارات : (ثامنها) المعنيُّ بكيفية كتابة ماسمّاه « الأعلام الأجنبية (كذا) النصرانية الواردة في كتب التاريخ » مثل بطرس وبقطر وبولس ويعقوب وأيّوب . والقرار (التاسع) الذي أعلن فيه المجمع المذكور الموافقة على « إدخال أربعة حروف الى العربية » هي پ و چ و ڗ و گ .

وقد حررتُ المذكرة الآتية تعقيباً على هذين القرارين :

* * *

بعد الاطلاع على محضر جلسة يوم ٢٨ — ٣ — ١٩٨١ م والمشاركة في مناقشات جلسة يوم ٤ — ٤— ١٩٨١ م ، رأيت من الراجح أن أضع أمام أنظار الزملاء المحترمين أعضاء اللجنة مقتطفات مما دوّنه السلف في بيان الطريقة التي درجوا عليها في كتابة الكلمات الأعجمية بالعربية ، وفي تحديد موقفهم من الأصوات التي لايوجد في الحروف العربية مايدل عليها دلالة تامة ، عسى أن يكون في ذلك ما ينير النهج ويوضح السبيل . والله ولي التوفيق .

قال سيبويه :

« أصل حروف العربية تسعة وعشرون حرفاً . . . وتكون خمسة وثلاثين حرفاً بحروف هُنَّ فروع ؛ وأصلها من التسعة والعشرين ، وهي كثيرة يؤخَذ بها وتُستحسَن في قراءة القرآن والأشعار ، وهي : النون الخفيفة ؛ والهمزة

(*) مذكرة مقدمة الى لجنة اللغة العربية بتاريخ ١١ / ٤ / ١٩٨١ م .

التي بَيْنَ بَيْنَ ، والألف التي تُمال إمالة شديدة ؛ والشين التي كالجيم ؛ والصاد التي تكون كالزاي ؛ وألف التفخيم – يعني بلغة أهل الحجاز – في قولهم : الصلاة والزكاة والحياة .

« وتكون اثنين وأربعين حرفاً بحروف غير مستحسنة ولا كثيرة في لغة مَنْ تُرْتَضى عربيتُه ، ولا تستحسن في قراءة القرآن ولا في الشعر ، وهي : الكاف التي بين الجيم والكاف ؛ والجيم التي كالكاف ؛ والجيم التي كالشين ؛ والضاد الضعيفة ؛ والصاد التي كالسين ؛ والطاء التي كالتاء ؛ والظاء التي كالثاء ؛ والباء التي كالفاء .

« وهذه الحروف التي تممتُها اثنين وأربعين (١) – جيِّدها ورديئها – أصلها التسعة والعشرون ، لاتتبيَّن إلاّ بالمشافهة » (٢) .

وقال ابن دريد :

« اعلم ان الحروف التي استعملتها العرب في كلامها في الاسماء والأفعال والحركات والأصوات تسعة وعشرون حرفاً ؛ مرجعهن الى ثمانية وعشرين حرفاً . . . وهذه الحروف تزيد على هذا العدد اذا اسْتُعْمِلتْ فيها حروف لا تتكلَّم بها العرب الا ّ ضرورةً ، فاذا اضطرّوا اليها حوَّلوها عند التكلُّم بها الى أقرب الحروف من مخارجها . فمن تلك الحروف : الحرف الذي بين الباء والفاء مثل (پور) اذا اضطروا اليه قالوا : (فور) ، ومثل الحرف الذي بين القاف والكاف والجيم والكاف – وهي لغة سائرة في اليمن – مثل (جمل) اذا اضطروا إليه قالوا : (كمل) بين الجيم والكاف ، ومثل الحرف الذي بين الياء والجيم وبين الياء والشين مثل (غلامي) فاذا اضطروا قالوا : (غلامج) . . . (غلامش) . وكذلك ما أشبه هذا من الحروف المرغوب عنها .

« فأمّا بنو تميم فانهم يلحقون القاف بالكاف فتغلظ جدّاً ؛ فيقولون : (الكّوم) يريدون (القوم) ؛ فتكون القاف بين الكاف والقاف ، وهذه لغة معروفة في بني تميم ، قال الشاعر :

---

(١) كذا في الأصل المنقول منه ، وهي (٤٣) .

(٢) الكتاب : ٢ / ٤٠٤ .

ولا أكول لكدر الكوم كد نضجتْ   ولا أكول لباب الدار مكفولُ (٣)

وقال حمزة بن الحسن :

« ومنها أربعة أحرف جارية في العربية على ألْسُن أهلها ولم يخصُّوها بصور ، وهي : النون الغنّاء ؛ والهمزة ؛ والواو والياء الليِّنتان .

« فالنون الغنّاء هي التي تخرج من الغنّة ، وهي مثل نون (مُنْذِر) ، لأنها ليست من مخرج نون (رسَن) ،

« والهمزة مثل (قرأ) و (رفأ) ومثل أول حرف من (احمد) ، لأنها ليست من مخرج ألف (حامد) .

« والواو والياء في (عمُود) و (بعيِر) ، لأنهما ليستا من مخرج ياء (بُرَيْد) و (زَيْد) وواو (واصِل) و (صواب) » (٤) .

وقال الجواليقي :

«اعلمْ أنهم كثيراً مّا يجترئون على تغيير الأسماء الأعجمية اذا استعملوها . فيبدلون الحروف التي ليست من حروفهم الى أقربها مخرجاً ؛ وربما أبدلوا ما بعُدَ مخرجُه أيضاً . والإبدال لازم ، لئلاّ يُدخلوا في كلامهم ما ليس من حروفهم . . . .

« فممّا غيّروه من الحروف : ما كان بين الجيم والكاف ، وربما جعلوه جيماً ؛ وربما جعلوه كافاً ؛ وربما جعلوه قافاً لقرب القاف من الكاف ، قالوا : (كُرْبَجٌ) ؛ وبعضهم يقول : (قُرْبَقٌ) .

« وأبدلوا الحرف الذي بين الباء والفاء فاءً ، وربما أبدلوه باءً ، قالوا : (فالُوذٌ) و (فِرِنْد) ، وقال بعضهم : (بِرِنْد) .

« وأبدلوا السين من الشين ؛ فقالوا للصحراء : (دَسْت) . . . . وقالوا :

---

(٣) الجمهرة : ١ / ٤ — ٥ .

(٤) التنبيه على حدوث التصحيف : ٨٢ .

(سراويل) و (اسماعيل) وأصلهما (شروال) و (اشماويل) ،وذلك لقرب السين من الشين في الهمس » (٥) .

• • • •

وبعد :

هذه مقتطفات ممّا كتبه الأقدمون في هذا الموضوع ، وقد تضمنت النصّ الصريح على أن الحروف التسعة والعشرين هي الاصول الراسخة الثابتة التي لا يُسْمح فيها بالعبث والتلاعب بزيادة أو نقصان ، على الرغم من اعتراف الجميع واقرارهم بوجود أصواتٍ في العربية نفسها لم يخصّها العرب بحرف دالّ عليها ، مع أن بعضها مما «يستحسن في قراءة القرآن والأشعار» كما يقول سيبويه ، وعلى الرغم من اعترافهم أيضاً بوجود أصواتٍ في غير العربية حولها العرب عند التكلُّم بها الى أقرب الحروف من مخارجها ولم يضعوا لها حرفاً معيناً ، بل ربما أبدلوا ما بَعُدَ مخرجه أيضاً كما يقول الجواليقي . وكان هذا الابدال ضرورياً لازماً ، لضمان حماية العربية من أن يدخل فيها ماليس من حروفها الأصلية المقرّرة .

ولم أجد في كل تلك النصوص ؛ وفي استقراء السلوك العملي للسلف في التعريب ؛ ما يبيح لنا إضافة حرفٍ أو حروفٍ الى العربية ، أيّاً ما كانت الحجج المدّعاة . وليس من العناد أو التزمُّت الذميم أن نقول : إن ما جاء في قرارات مجمع اللغة العربية بالقاهرة (الفقرة ٩) من قبول إدخال حروفٍ في العربية مما ينبغي رفضه جملة وتفصيلاً .

كما أننا نرفض – أيضاً – إقحام اسمي (يعقوب) و (أيوب) في عداد الأعــلام الأجنبية – نصرانية او غير نصرانية – (الفقرة ٨) ، لأنهما مــن الأعلام التي ورد ذكرها في القرآن الكريم ، ولم يقم دليل قاطع على كونهما غير عربيين في نجارهما العريق ونسبهما البعيد .

أمّا ما يقال من حاجة البحث العلمي المعاصر الى استعمال أصواتٍ غير عربية فيما يُترجَم الى العربية من اللغات الاخرى ؛ فيكفي في سدّ ذلك اختيار

---

(٥) المعرَّب : ٦ – ٧ .

رموز لتلك الأصوات تكون على شاكلة الرموز المستعملة في الحساب والهندسة والكيمياء ، على أنْ تظل رموزاً وعلامات ــ ك (الأكسانات) في داخل اللغة الفرنسية ــ ولا تعد حروفاً بأي وجه من الوجوه .

والله تعالى من وراء القصد .

❋

من معاني البـاء *

قدَّم أحد الزملاء في لجنة الاصول مذكرةً أورد فيها عبارات نشا استعمالها في هذه الايام ؛ على غرار : اتخذوا القرار بالاجماع ؛ وحرسوا المبنى بالتناوب ؛ وجاء إليَّ بسرعة ؛ وخرج من الغرفة بهدوء ، وقال : انهم يريدون بذلك معنى الحال ، أي « مُجمعين » و « متناوبين» و « مُسرِعاً » و « هادئاً » . وعلى غرار : ضربه بشدَّة ؛ ودفع الباب بعنف ؛ وربت على كتفه بلطف ؛ وانتهره بقسوة ، وقال : انهم يريدون بذلك معنى المفعول المطلق ، أي « ضرباً شديداً » و « دفعاً عنيفاً » و « رَبْتاً لطيفاً » و « انتهاراً قاسياً » .

وختم مذكرته قائلاً : « ولا يبدو أن هذا الوجه من استعمال الباء من صميم ما جرى عليه أسلافنا في أساليبهم ، وهو لا يكاد يُشبِه أيّاً من الوجوه الأربعة عشر التي عدَّدها النحاة لمعاني الباء وما تدَّدوه من أمثلة لها ؛ وإنْ يكن هو الأقرب من مدلول المصاحبة ، ولكنه لا يشبهه تمام الشبه » .

وقد حررتُ هذه المذكرة تعقيباً على ذلك .

* * *

تحدَّثتْ مذكرة الزميل الفاضل عن مسالة الاستعمالات الجديدة للباء ، بما يراد به معنى الحال تارة ومعنى المفعول المطلق تارة اخرى ، وهي استعمالات رأى الزميل الكريم انها من المستحدَثات الجديدة التي لا تتفق مع «صميم ما جرى عليه أسلافنا في أساليبهم » ، وطلب من لجنة الاصول دراسة هذا الموضوع لإثبات رأيٍ فيه :

ان استقراء تراثنا اللغوي الأصيل يرشدنا بجَزمٍ ويقين الى أن هذا النحو من الاستعمال ليس جديداً في العربية ؛ ولا ينبغي أن يعدَّ من مستحدَثات المعاصرين ، وحسبنا أن نعلم ورود مثله مكرَّراً في القرآن الكريم وهو أفصح الكلام وأصدق الحديث :

(*) مذكرة مقدمة الى لجنة الاصول في يوم ٢٠/١٠/١٩٨١ م .

١ – قال تعالى : (وإذا جاؤكم قالوا آمنّا ، وقد دخلوا بالكفروهم قد خرجوا به)(١) . وقدذهب كلٌ من ابن فارس (٢) والرضيّ الاسترابادي (٣) والزّبيدي (٤) الى أن الباء في قوله : (بالكفر) للمصاحبة .

٢ – وقال تعالى : (ومنْ يُرِدْ فيه بالحاد بظلمٍ نُذِقْهُ من عذابٍ أليم) (٥) . واختلف المفسّرون واللغويون في قوله : (بالحادٍ) ، فذهب الزمخشري (٦) والفخر الرازي (٧) الى كونه حالاً : أي مُراداً مّا عادلاً عن القصْد ، وذهب ابو عبيدة (٨) ومكي بن ابي طالب (٩) الى زيادة الباء هنا ؛ أي إلحاداً بظلمٍ . ولكنهم اتفقوا على أن باء (بظُلْم) بمعنى معَ .

٣ – وقال تعالى : (قيل يانوح اهبِط بسلام منّا وبركات) (١٠) : أي معَ سلامٍ (١١) .

٤ – وقال تعالى : (ادْخُلوها بسلامٍ آمنين) (١٢) : أي « مع السلامة من كل الآفات » (١٣) .

---

(١) سورة المائدة /٦١ .
(٢) الصاحبي : ٧٧ .
(٣) شرح الكافية : ٢ /٣٢٧ .
(٤) تاج العروس / باب الألف الليّنة : الباء .
(٥) سورة الحج /٢٥ .
(٦) الكشاف : ٣ /١٠ .
(٧) تفسير الرازي : ٢٣ /٢٥ .
(٨) مجاز القرآن : ٢ /٤٨ .
(٩) مشكل اعراب القرآن : ٢ /٤٩١ .
(١٠) سورة هود /٤٨ .
(١١) تاج العروس / باب الألف اللينة : الباء .
(١٢) سورة الحجر /٤٦ .
(١٣) تفسير الرازي : ١٩ /١٩٢ .

٥ ـ وقال تعالى : (ادْخُلوها بسلامٍ ذلك يوم الخلود) (١٤) : أي مع سلامٍ (١٥) .

٦ ـ وقال تعالى : (خذوا ما آتينا كم بقُوَّة) (١٦) . (فخُذْها بقُوَّة) (١٧) ، (يا يحيى خُذِ الكتابَ بقوَّة) (١٨) . وقد اتفق المفسِّرون على أن المراد بذلك هو الأخذ بجد واجتهاد وطاعة ونشاط وعزيمة قوية ونية صادقة (١٩) . وزاد بعضهم الأمر ايضاحاً نصَّرح بان الباء في قوله : (بقوة) « في موضع الحال : أي خذ الكتاب مجداً مجتهداً» (٢٠) أي وأنتم قادرون على أخذْهِ أقوياء على العمل به (٢١) .

٧ ـ وقال تعالى : (والذين آمنوا واتَّبعتْهم ذريتهم بإيمان) (٢٢) . قال الطبرسي شارحاً ذلك : « الذرية تقع على الصغير والكبير . . . فان حُملت الذرية في الآية على الصغار كان قوله : (بايمان) في موضع نصب على الحالَ من المفعولين ، أي اتَّبعتْهم بايمان من الآباء ذريتُهم ألحقنا الذرية بهم في أحكام الاسلام . . . وإن جُعِلت الذرية للكبار كان قوله : (بايمان)

---

(١٤) سورة ق/٣٤ .

(١٥) تفسير الرازي : ٢٨/١٧٩ .

(١٦) سورة البقرة /٦٣ و ٩٣ ، وسورة الأعراف /١٧١ .

(١٧) سورة الأعراف /١٤٥ .

(١٨) سورة مريم /١٢ .

(١٩) تفسير الطبري : ١/٣٢٦ و ٤٢٢ ، و ٩/٥٨ و ١١٠ ، و ١٦/٥٤ وتفسير الرازي : ٣/١٠٨ ، و ١٤/٢٣٧ و ١٥/٤٥ و ٢١/١٩١ والكشاف : ١/٢٨٦ و ٢/١١٦ و١٢٩ و ٥٠٤ ومجمع البيان : ١/١٢٨ ، و ٢/٤٧٧ و ٤٩٦ و ٣/٥٠٦ .

(٢٠) مجمع البيان : ٣/٥٠٦ .

(٢١) مجمع البيان : ١/١٢٨ ، و ٣/٥٠٦ .

(٢٢) سورة الطور /٢١ .

حالاً من الفاعلين الذين هم ذريتهم ، أي ألحقنا بهم ذريتهم في أحكام الدنيا والثواب في الآخرة » (٢٣) .

* * * *

وهكذا يتجلى بوضوح ان قول القائل : دفع الباب بعنفٍ ؛ وخرج من المكان بهدوء ؛ وضرب بشدّة ، داخل في هذا الاطار الكبير من استعمالات الباء .

ولعل تشكيك زميلنا الكريم في فهم معنى المصاحبة من ذلك راجع الى كونه يريد من المصاحبة معناها الحسيّ الذي يعني مصاحبة جسمٍ لجسم ، كقول القائل : دخل عليه بثياب السّفر ؛ وخرج بعشيرته ؛ واشترى الفرس بسرجه ولجامه ؛ كما مثّل الزمخشري (٢٤) ، إذ تكون مصاحبة الدفع للعنف والضرب للشدة والخروج للهدوء ؛ خارجةً عن صميم هذا المعنى المحدّد الدقيق.

ولكننا إن فهمنا المصاحبة بنحوٍ أعمق وأوسع ، أي بما يشمل الجواهر والأعراض أو الأعيان والصفات — سواء أكان ذلك كلّه استعمالاً للّفظ في معناه حقيقة أم كان بعضه من المجاز - أصبح دخول تلك الأمثلة بأجمعها في باب المصاحبة مقبولاً ومستساغاً وجارياً على سنن العربية .

إن فهم المصاحبة بمعناها الواسع الذي أشرنا اليه هو الذي حمل بعض اللغويين على عدّ الباء في الآيات الكريمة التي سبق ذكرها ؛ في معنى الحال ، كما صرّح به مكي بن ابي طالب (٢٥) والزمخشري (٢٦) في تفسير قوله تعالى : (بالكفر) و (به) في الآية الاولى ، أي دخلوا كافرين وخرجوا كافرين ، وتقديره : متلبّسين بالكفر . وكما ذهب اليه الزمخشري (٢٧) والفخر

---

(٢٣) مجمع البيان : ٥ / ١٦٤ — ١٦٥ .
(٢٤) المفصل : ٢٨٥ .
(٢٥) مشكل اعراب القرآن : ١ / ٢٣١ .
(٢٦) الكشاف : ١ / ٦٢٦ .
(٢٧) الكشاف : ٣ / ١٠ .

الرازي (٢٨) من أن (بالحاد) و(بظلم) في الآية الثانية حالان. وكما ذهب اليه الزمخشري أيضاً في تفسير (بسلام) في الآيات ٣ و ٤ و ٥ من كونها بمعنى « سالمين » (٢٩) ، وأيّد ذلك الرازي قائلاً : « الباء للمصاحبة في معنى الحال ، أي سالمين مقرونين بالسلامة » (٣٠) .

ومن أصرح شواهد ذلك قول الزَّبيدي : ان الباء « للمصاحبة في نحو : رجع بخفَّيْ حُنَيْن ، ويسمى الحال » (٣١) .

ولعلَّ من جملة شواهد هذه الحقيقة ذهاب مَنْ ذهب الى عدّ الالتباس والمخالطة من معاني الباء ، وفي ذلك يقول ابن منظور :

« وفي التنزيل العزيز : (فسبِّح بحمْد ربّك) الباء هاهنا للالتباس والمخالطة ، كقوله عزوجل : (تَنْبُتُ بالدُّهْن) أي مُختلطة مُلتبسة به . ومعناه : اجعل تسبيحَ الله مختلطاً ومُلتبساً بحمده » (٣٢) .

والمستفاد من كل ما تقدّم ان الحاليّة في أمثال هذه الموارد داخلة في صميم معنى المصاحبة ؛ بل هي جزء أصيل من معناها الواسع ، سواء أكانت وصفاً مباشراً للفاعل أم له ولما فَعل . وربما كان هذا هو السبب في إهمال النحاة النصّ على باء الحال كما نصوا على واو الحال .

أمّا موضوع المفعول المطلق فيما جاء على غرار : ضربه بشدّة ودفع البابَ بعنفٍ وانتهره بقسوة ، فهو من قبيل : إرادة الالحاد بظلم وأخْذ الكتاب بقوّة ؛ مما ورد في التنزيل الحكيم ، أي ارادة ظالمة وأخذاً قوياً ، إذ كان وصفاً للفعل أو تبييناً له . وربما يرجع إهمال المعجميين والمفسرين والنحاة لذكر المفعول المطلق باسمه ــ هنا ــ كما ذكروا الحال ؛ الى الاكتفاء بذكر المعيّة والمصاحبة والالتباس والمخالطة .

* * *

---

(٢٨) تفسير الرازي : ٢٣ / ٢٥ .

(٢٩) الكشاف : ٢ / ٣٩٢ ، و ٤ / ١١ .

(٣٠) تفسير الرازي : ٢٣ / ٢٥ .

(٣١) تاج العروس / باب الألف اللينة : الباء .

(٣٢) لسان العرب : با .

وخلاصة القول :

ان الأمثلة التي أوردها الزميل الفاضل في مذكرته لم تخرج على حدود معنى المصاحبة المنصوص عليه ؛ وأعني به ذلك المدلول الشامل للحال والمعية والالتباس والمخالطة ، وتمدجرى قائلوها في استعمالاتهم هذه على ما ثبتت سلامته من أساليب العربية وتراكيبها الصحيحة المليحة .

وفوق كل ذي علم عليم .

❋

صيغة (التفعال) في العربية *

روت المعجمات وكتب النّحو – فيما روتْ من استعمالات العرب – بناء خاصاً بالمصدر، فيه من الصياغة ونمط التأليف ما يستوقف الدارس والباحث، لأنه – مع النص على كونه من مصادر الفعل الثلاثي – يحمل من الزيادة ما يخرجه لفظاً ووزناً من دائرة أوزان الكثرة الكاثرة من مصادر الثلاثي المعروفة، ونعني به صيغة التّفعال – بفتح التاء –.

وقد رجعتُ الى تراث السلف للوقوف على جليّة الأمر، فاجتمع لديّ من ذلك ما رجحتُ وضعه بين أيدي الزملاء الأفاضل ليروا رأيهم فيه. والله الموفق.

* * *

قال سيبويه :

« هذا باب ما تُكَثّر فيه المصدرَ من فَعَلْتُ فتُلحِق الزّوائدَ وتبنيه بناءً آخر . . . وذلك قولك في الهَذْر : التّهْذار، وفي اللعب : التّلْعاب، وفي الصَّفْق : التّصْفاق، وفي الرّدّ : التّرداد، وفي الجَوَلان : التّجوال، والتّقتال والتّسيار . وليس شيءٌ من هذا مصدرَ فَعَّلْتُ . ولكن لمّا أردتَ التكثير بنيتَ المصدرَ على هذا » (١) .

وقال ابو سعيد معلقاً على كلام سيبويه :

« اعلمْ ان سيبويه يجعل التّفعال تكثيراً للمصدر الذي هو للفعل الثلاثي، فيصير التّهذار بمنزلة قولك الهَذْر الكثير، والتّلعاب بمنزلة اللّعب الكثير . وكانَ الفرّاء وغيره من الكوفيين يجعلون التّفعال بمنزلة التّفعيل والألفَ عوضاً من الياء، ويجعلون ألفَ التّكرار والتّرداد بمنزلة ياء تكرير وترديد . والقول ما قاله سيبويه، لأنه يُقال التّلْعاب ولا يقال التّلعيب » (٢) .

(*) مذكرة مقدمة الى لجنة الاصول بتاريخ ١٩٨١/١١/٣ م .

(١) الكتاب : ٢/ ٢٤٥ .

(٢) المخصص : ١٤/ ١٩٠ – ١٩١ .

وقال سيبويه أيضاً :

« أمّا التِّبْيان فليس على شيءٍ من الفعل لحقتْه الزيادة ، ولكنه بُني هذا البناء فلحقتْه الزيادة كما لحقت الرِّئمانَ وهو من الثلاثة ، وليس من باب التَّفعال ، ولو كان أصلها من ذلك فتحوا التاء ، فانما هي من بَيَّنْتُ ، كالغارة من أغَرْتُ والنباتِ من أنْبَتَ ، ونظيرها التِّلقاء وانما يريدون اللِّقْيان» (٣) . ويعني سيبويه بذلك « أن التِّبيان ليس بمصدر لبيَّنْتُ . وانما مصدر بَيَّنْتُ التَّبيين ، والتِّبيان اسمٌ جُعِل موضع المصدر وكذلك مصدر أغَرْتُ : إغارة ، وتُجعَل غارة مكان إغارة ، ومصدر أنْبَتَ : إنْبات ؛ ويستعمل النَّبات مكان الإنبات »(٤) .

وقال ابن سيده :

« المصادر كلها على تَفْعال – بفتح التاء – ، وانما تجيء تِفْعال فـــي الأسماء ، وليس بالكثير ، وقد ذكر بعض اهل اللغة منها ستة عشر حرفاً لا يكاد يوجد غيرها » (٥) .

وسرد الزمخشري في مبحث المصادر كلمات وردت على هذا البناءوقال : انه « ممّا بُني لتكثير الفعل والمبالغة فيه » (٦) .

وقال ابن يعيش في شرح ذلك :

« هذا الفصل قد اشتمل على ما جاء مصدرُ فَعَلْتُ فيه على غير ما يجب له ، بأنْ زِيدَ فيه زوائدُ للايذان بكثرة المصدر وتكريره ، كما جاء فَعَّلْتُ بتضعيف العين لتكثير الفعل وتكريره ، وذلك قولك في الهَذْر : التَّهذار . . [أي] الهَذْر الكثير ، وقالوا في اللَّعِب : التَّلعاب ؛ وفي الصَّفق : التَّصفاق ... فليس في هذه المصادر ما هو جارٍ على فَعَلَ . لكن لمّا أردتَ التكثير عدلتَ عن مصادرها وزدتَ فيها ما يدل على التكثير . لأن قوة اللفظ تُؤذِن بقوة المعنى . فهي مصادر جرتْ على غير أفعالها » .

---

(٣) الكتاب : ٢/ ٢٤٥.
(٤) المخصص : ١٤/ ١٩١.
(٥) المخصص – أيضاً – : ١٤/ ١٩١.
(٦) المفصل : ٢٢٢.

«وقال الكوفيون : التَّفعال – هنا – بمنزلة التَّفعيل ، ولا بأس به ، لأن التفعيل مصدر فَعَّلَ وهو بناء كثرةٍ ، فلم يأتوا بلفظه لئلا يُتَوهَّم أنه منه ؛ فغَيَّروا الياء بالألف وبَقَّوا التاء مفتوحة » (٧) .

وقال ابن الحاجب في شافيته :

« ونحو التَّرداد والتَّجوال . . للتكثير » .

وقال الرضيّ الاستراباذي في شرح ذلك :

« انك اذا قصدتَ المبالغة في مصدر الثلاثي بنيتَه على التَّفعال ، وهذا قول سيبويه ، كالتَّهذار في الهَذْر الكثير ؛ والتَّلعاب ؛ والتَّرداد . وهو مع كثرته ليس بقياس مطرد . وقال الكوفيون : ان التَّفعال أصله التَّفعيل الذي يفيد التكثير ، قُلِبتْ ياؤه الفاً ، فأصل التكرار التكرير . ويرجِّح قولَ سيبويه بأنهم قالوا التَّلعاب ؛ ولم يجئْ التَّلعيب » (٨) .

وتلقّى المعجميون ما قاله السلف في هذه المسألة بالتأييد والقبول ، ورووا ذلك في معجماتهم ، ونصُّوا على أن « التَّفعال بناء موضوع للكثرة كفَعَّلْتُ في فَعَلْتُ » (٩) ، أو أنه « صيغة تدلُّ على تكثير المصدر» (١٠) ، أو هو « بناء يدل على التكثير » (١١) ، الى غير ذلك مما جاء فيها بهذا الخصوص (١٢) .

* * * *

وأُقدّم فيما يأتي جريدةً تضم ما وقفتُ عليه من الفاظ هذا البناء خلال المطالعة والمراجعة ، مع الاعتراف بعدم الاستقصاء التام لكل ماورد عن العرب وأُثِرَ من كلامهم في ذلك :

---

(٧) شرح المفصل : ٦/٥٥ – ٥٦ .

(٨) شرح الشافية : ٥٩ .

(٩) لسان العرب /جول .

(١٠) لسان العرب /لعب .

(١١) لسان العرب /هذر .

(١٢) العباب /لعب ، واللسان /هتر وقتل وهيم ، وتاج العروس /شرب ولعب وسير وهذر .

التّرعاب	اللسان (رعب)
التّسكاب	اللسان (سكب)
التّشراب	اللسان (شرب)
التّضراب	اللسان (ضرب)
التّطياب	اللسان (طيب)
التّعتاب	اللسان (عتب)
التّكذاب	اللسان (برق)
التّلعاب	اللسان (لعب)
التّنعاب	اللسان (نعب)
التّوثاب	اللسان (ألم)
التّفحاح	القاموس (فحح)
التّلماح	اللسان (لمح)
التّنباح	اللسان (نبح)
التّنضاح	اللسان (نضح)
التّنفاخ	اللسان (وقع)
التّرداد	اللسان (ردد)
التّطواد	اللسان (طود)
التّعداد	اللسان (عدد)
التّعقاد	اللسان (عقد)
التّقواد	القاموس (قود)
التّنقاد	اللسان (نقد)
التّهداد	اللسان (هدد)
التّهواد	اللسان (هود)
التّأخاذ	اللسان (أخذ)
التّحناذ	القاموس (حنذ)
التّلواذ	القاموس (لوذ)
التّجبار	اللسان (جبر)

التّذكار	القاموس (ذكر)
التّسيار	اللسان (سير)
التّكرار	اللسان (كرر)
التّنظار	اللسان (نظر)
التّهتار	اللسان (هتر)
التّهدار	اللسان (هدر)
التّهذار	اللسان (هذر)
التّنساس	اللسان (نسس)
التّحراش	القاموس (حرش)
التّرشاش	القاموس (رشش)
التّهواش	القاموس (هوش)
التنقاص	القاموس (نقص)
التّركاض	شرح نهج البلاغة : ٢ / ١١٩
التّغماض	اللسان (غمض)
التّوماض	اللسان (ومض)
التّعطاط	التاج (عطط)
التّنواط	اللسان (نوط)
التّصداع	اللسان (صدع)
التّهجاع	اللسان (هجع)
التّوجاع	الجيم : ١ / ٢٣١
التّلداغ	اللسان (لدغ)
التّمراغ	القاموس (اوث)
التّجفاف	اللسان (جفف)
التّذراف	اللسان (ذرف)
التّرجاف	الجيم : ٣ / ٨٢
التّطواف	اللسان (طوف)

التَّوكاف	اللسان (وكف)
التَّبثاق	القاموس (بثق)
التَّثباق	القاموس (ثبق)
التَّحلاق	اللسان (حلق)
التَّشهاق	اللسان (شهق)
التَّشواق	اللسان (رعن)
التَّصداق	اللسان (صدق)
التَّصعاق	اللسان (صعق)
التَّصفاق	اللسان (صفق)
التَّغساق	الجيم : ١ / ١١١ .
التَّنهاق	اللسان (نهق)
التَّوفاق	اللسان (وفق)
التَّبراك	اللسان (برك)
التَّدلاك	اللسان (جذر)
التَّبلال	اللسان (بلل)
التَّجوال	اللسان (جول)
التَّسآل	اللسان (سأل)
التَّضلال	اللسان (ضلل)
التَّقتال	اللسان (قتل)
التَّمثال	اللسان (مثل)
التَّميال	اللسان (ميل)
التَّهتال	اللسان (هتل)
التَّهدال	التاج (هدل)
التَّهطال	اللسان (هطل)
التَّأْثام	اللسان (برق)
التَّدوام	اللسان (دوم)

التَّسجام	اللسان (سجم)
التَّشتام	التهذيب : ١ /١١٤ ولم يرد في اللسان
التَّهمام	شرح نهج البلاغة : ٢ / ٧٥و٨٠
التَّهيام	اللسان (هيم)
التَّأْنان	اللسان (انن)
التَّشنان	التاج (شنن)
التَّهتان	اللسان (هتن)
التَّأْساء	التاج (عزى)
التَّبكاء	اللسان (بكا)
التَّحثاء	التاج (حثا)
التَّرماء	اللسان (رمى)
التَّسواء	اللسان (سوا)
التَّعداء	اللسان (عدا)
التَّقياء	العين : ١ /٢٢٦
التَّهجاء	اللسان (هجا)

* * *

ونستطيع ان نلخص النتائج من مجموع ما تقدَّم على النحو الآتي :

١ ــ ان الكلَّ متفق على كون هذا المصدر دالاً على الكثرة والمبالغة .

٢ ــ ان الأمثلة المأثورة قد شملت الأفعال الصحيحة والمعتلَّة .

٣ ــ ان الكوفيين في ذهابهم الى كون التَّفعال كالتَّفعيل والألف عوضاً من الياء ، لم يريدوا انه مصدر فَعَّلَ المضعَّف العين كما قد يُشعر به تفسير ابي سعيد لقولهم ، وانما أرادوا انه بمنزلة ذاك في الدلالة على الكثرة كما ذكر ابن يعيش .

٤ – ان صريح كلام سيبويه في قوله : «لمّا أردتَ التكثير بنيتَ المصدر على هذا» وكلام الزمخشري : «بُنيَ لتكثير الفعل والمبالغة فيه» وكلام ابن يعيش : «لكنْ لمّا أردتَ التكثير عدلتَ عن مصادرها وزدتَ فيها ما يدل على التكثير» وتعليله ذلك بـ «أنّ قوة اللفظ تُؤذن بقوة المعنى» وكلام ابن عصفور عن اطّراد التّفعال مصدراً اذا أريد به المبالغة (١٣) وكلام المعجميين : بأنه «بناء موضوع للكثرة» أو «يدل على التكثير» . ان كل ذلك يشير – ولا يضير عدم التصريح – الى أن الصيغة قياسية ، وان الاشتقاق جائز لكل من يريد التكثير والمبالغة .

أمّا تأويل ما ذهب اليه سيبويه : بأن ضمير الخطاب في كلامه يُرادُ به ضمير الغائب ، وانه أراد بذلك إعطاء الوجه المسوّغ لشذوذ العرب عن القياس في هذا الاستعمال ؛ وليس إعطاء الوجه المسوّغ للقياس عليه – كما جاء في مذكرة أحد الزملاء – فهو تأويل مخالف للظاهر كلّ المخالفة ، ولعلنا لانجانب الواقع اذا ما زعمنا ان السلف قد فهم من كلامه عين ما فهمنا منه وهو قياسية الصيغة ، وكان ابن يعيش بالغاً الغاية في الوضوح إذ علّل ذلك بقوة المعنى التي عبّرتْ عنها قوة اللفظ . ووقوف سيبويه في أمثلته في الباب على المسموع وحده ليس دليلاً على عدم صحة القياس ، بل ربما كان هو الدليل على صحته ، لأن هذه المسموعات والمأثورات كانت ولم تزل هي المراجع الأصيلة التي يتم في ضوئها تقعيد القواعد ووضع الضوابط والحكم على صواب استعمال صيغةٍ مّا في المعنى الموضوع لها والمراد منها أو عدم صواب ذلك .

٥ – وأمّا ما يتمسك به بعضهم من أن جواز القياس وعدمه مبنيّان – أولاً وأخيراً – على كثرة الورود عن العرب وقلّته ، مع غضّ النظر عن أي ميزان آخر غير ذلك ؛ وأنّ ما كثر استعماله ووروده جاز القياس عليه وما قلّ لم يَجُزْ . فلا يصح أن يعدّ الدليل القاطع على نفي ما نحن بصدده . ولن يجدينا في حسم الموقف تنظيم جداول احصائية لتحديد النسبة المئوية لكل استعمال من هذه الاستعمالات ، لأن الصِّيغ المعدة للتعبير عن غرض خاصٍ من الأغراض

(١٣) المقرّب : ٤٨٩ .

– وربما كان قليل التداول في الكلام– لا يُشترط فيها كثرة الورود ، كما ان قلّة الورود لا تمنع من القياس إن لم تكن ندرةً أو شذوذاً . ولذلك يكون الأساس الوحيد الذي يُبنى عليه صرح الحل في هذا الباب هو البحث عما يدل على قياسية الصيغة أو عدمها ؛ بعد بذل الوسع في الاستقراء والتتبُّع ، في هدى الضوابط العامَّة التي تؤيِّد وجود المقتضي ؛ أي الشواهد المأثورة والعلَّة المنصوصة أو المستنبطة ، ومن عدم المانع أي النص الذي يمنع هذا الاستعمال أو يضادّه .

والغريب من الرضي الاسترابادي انه مع اعترافه الصريح بكثرة مفردات هذا البناء ينفي أن يكون قياساً مطرداً . وما أدري كيف لا تكون هذه الكثرة أساساً للقياس !! .

٦ – ومما يؤيد ما ذهبنا اليه في هذه المسألة: ما قرأتُه في أحد محاضر مجمعنا العراقي من إقرار مجمع اللغة العربية بالقاهرة ؛ في دورته العاشرة ؛ لقياسية صوغ مصدرٍ من الفعل على وزن التَّفعال للدلالة على الكثرة والمبالغة . واذا كنا قد وافقناه على هذا الرأي كل الموافقة ؛ فاننا لا نقرُّ ما ذهب اليه في ذيل القرار من جواز صياغته ممّا لم يرد فيه فعل ؛ أي صياغته من أسماء الأعيان ، لأننا لم نقف على نصٍّ أو شاهد يؤيد ذلك .

* * *

وفي الختام أظن ان إقرار الزملاء الأفاضل اجازة اشتقاق المصادر من الأفعال على زنة تَفعال في حال إرادة الكثرة مما لا شائبة فيه ، وسيكون في السماح بذلك لمن يُحسِن ويُتقِن ما ينفع كلَّ المعنيين بمسائل الترجمة والتعريب .

وفوق كل ذي علمٍ عليم .

صيغة (الفعيلى) في العربية *

أثِر عن العرب فيما أُثِر من الكلام الصحيح الفصيح بناء خاص بالمصدر – كالتَّفعال المتقدم الذكر – ؛ فيه من غرابة البناء والصوغ ما يستحق التأمل والدراسة ؛ لاستجلاء ما يراد به ويدل عليه ، ونعني به صيغة « الفِعِّيلى » بكسر الفاء وتشديد العين المكسورة والقصر في آخره .

وأدوِّن فيما يأتي ما وقفتُ عليه في المصادر المعنيَّة من نصوص وأمثلة تخص هذا الموضوع ، عسى أن يكون في ذلك ما يشجع اللجنة الموقرة على بحث هذه الصيغة واتخاذ قرار بشأنها . والله الموفق :

* * *

قال سيبويه :

« أمّا الفِعِّيلى فتجيء على وجه آخر ، تقول : كان بينهم رِمِّيّا ، فليس يريد قوله رَمْياً ؛ ولكنه يريد ما كان بينهم من التَّرامي وكثرة الرَّمي ، ولا يكون الرِّمِّيّا واحداً . وكذلك الحِجِّيزى . وأمّا الحِثِّيثى فكثرة الحَثّ ، كما أن الرِّمِّيّا كثرة الرَّمي ، ولا يكون من واحد . وأمّا الدِّلِّيلى فانما يُراد به كثرة علمه بالدلالة ورسوخه فيها . وكذلك القِتِّيتى والهِجِّيرى : كثرة القول والكلام بالشيء . والخِلِّيفى كثرة تشاغله بالخلافة وامتداد أيامه فيها » (١) .

وقال ابو عبيد :

« قال الكسائي وابو زيد وغير واحد : هِجِّيراه كلامه ودأبه وشأنه . . . قال ابو عبيد : وللعرب كلام على هذا المثال أحرف معلومة ، قالوا الهِجِّيرى : وهي التي وصفنا . والخِلِّيفى : وهي الخلافة ؛ وإياها أراد عمر – رض – بقوله : لو أُطيق الأذان مع الخِلِّيفى لأذَّنْت . ومن ذلك قول عمر بن عبدالعزيز –رح–: لارِدِّيدى في الصدقة ؛ يقول : لا تُرَدُّ . ومما يقال في الكلام : كانت بين القوم

---

* مذكرة مقدمة الى لجنة الاصول بتاريخ ٣/ ١١/ ١٩٨١ م .

(١) الكتاب : ٢/ ٢٢٨ .

رِمِّيًّا ثم حجزت بينهم حِجِّيزَى ؛ يريدون : كان بينهم رَمْيٌ ثم صاروا الى المحاجزة . وكذلك الهِزِّيمى من الهزيمة . والمِنِّينى من المِنَّة . والدِّلِّيلى من الدلالة ، وأكثر كلامهم الدلالة . والخِطِّيبى من الخطبة . وهي كلها مقصورة »(٢)

وقال المبرد :

« وقوله : كيف دِلِّيلاك : فهي كثرة الدلالة . والفِعِّيلى انما تستعمل في الكثرة . ويقال القِتِّيتى : لكثرة النميمة . ويقال الهِجِّيرى : لكثرة الكلمة المترددة على لسان الرَّجل . . . ويقال : كان بينهم رِمِّيًّا : لكثرة الرَّمْي . وكذلك كلُّ ما أشبه هذا » (٣) .

وروى ابن قتيبة الفاظاً وردت على هذه الزنة (٤) ، ولكنه لم يفصِّل في الشرح والتبيين .

وعقد ابن دريد باباً في جمهرته سماه (باب ما جاء على فِعِّيلى) (٥) سرد فيه الفاظاً أثرت عن العرب على هذا البناء .

وقال الزمخشري بعد ذكر التَّفعال وكونه مما بُني لتكثير الفعل والمبالغة فيه : « والفِعِّيلى كذلك » (٦) .

وقال أيضاً تعليقاً على الخِلِّيفى « هذا النوع من المصادر يدل على معنى الكثرة » (٧) .

وقال ابن يعيش موضحاً ذلك :

« المصادر جاءت على فِعِّيلى – مضعَّفة العين – للمبالغة والتكثير ، يقال : كان بينهم رِمِّيًّا أي تَرامٍ ، ولا يريد مطلق الرَّمْي بل الكثرة . وكذلك الحجيزى

---

(٢) غريب الحديث : ٣/٣١٨ – ٣١٩ .

(٣) الكامل : ٢/١٨٤ .

(٤) غريب الحديث : ٢/١٥٩ .

(٥) الجمهرة : ٣/٤٠٦ .

(٦) المفصل : ٢٢٢ .

(٧) الفائق : ١/٣٩١ .

والحِثّيثى : المراد كثرة الحجز والحثّ . . . وقد يجيء هذا الوزن لواحد ؛ قالوا : الدّلّيلى والمراد بها كثرة العلم بالدلالة . وقالوا : القِتّيتى بمعنى[كثرة] النّميمة . والهِجّيرى : كثرة الكلام السّيء » (٨) .

وقال الصغاني بعد ذكر الخِلّيفى :

« ان هذا النوع من المصادر يدلُّ على معنى الكثرة » (٩) .

وقال ابن الحاجب في شافيته :

« ونحو . . . الحِثّيثى والرِّمّيّا للتكثير » .

وقال الرضي الاستراباذي في شرح ذلك :

« وأمّا الفِعّيلى فليس قياسياً ، فالحِثّيثى والرِّمّيّا والحِجّيزى : مبالغة التّحاثّ والتّرامي والتّحاجز ؛ أي لا يكون من واحد . وقد يجيءُ منه ما يكون مبالغةً لمصدر الثلاثي كالدّلّيلى والنّمّيمى والهِجّيرى والخِلّيفى : أي كثرة الدلالة والنميمة والهُجر – أي الهذر – والخلافة . وأجاز بعضهم المدّ في جميع ذلك ، والأوْلى المنع » (١٠) .

ونصّ ابن عصفور على اطّراد الفِعّيلى مصدراً يراد به المبالغة ؛ كالتّفعال (١١) .

وقال ابن منظور بعد ذكر الرِّمّيّا :

« وهو مصدر يُراد به المبالغة » (١٢) .

* * *

وأُورد – فيما يأتي – مسرداً بالألفاظ المصاغة على هذا المثال ؛ مما وقفتُ عليه في اثناء المراجعة للسان العرب والقاموس وبعض المعجمات والمصنفات

---

(٨) شرح المفصل : ٦/٥٦ .

(٩) العباب (خلف) .

(١٠) شرح الشافية : ٥٩ .

(١١) المقرّب : ٤٨٩ .

(١٢) لسان العرب (رمى) و (عمى) .

اللغوية بلا استقراء تام لما جاء فيها :

الخِطِّيبى	اللسان (خطب)
الخِلِّيبى	اللسان (خلب)
السِّبِّيبى	القاموس (سبب)
العِتِّيبى	القاموس (عتب)
القِتِّيتى	اللسان (قتت)
الحِثِّيثى	اللسان (حثث)
الحِدِّيثى	اللسان (حدث)
الخِبِّيثى	اللسان (خبث)
الرِّبِّيثى	اللسان (ربث)
الرِّثِّيثى	المزهر : ١٠١/٢
القِثِّيثى	اللسان (قثث)
المِكِّيثى	اللسان (مكث)
الرِّدِّيدى	اللسان (ردد)
الدِّرِّيرى	المزهر : ١٤٦/٢
الفِخِّيرى	النسان (فخر)
الهِجِّيرى	اللسان (هجر)
البِزِّيزى	اللسان (بزز)
الحِجِّيزى	اللسان (حجز)
الرِّزِّيزى	اللسان (رزز)
الخِلِّيسى	اللسان (خلس)
الدِّسِّيسى	القاموس (دسس)
العِجِّيسى	اللسان (عجس)
المِسِّيسى	اللسان (مسس)
الخِصِّيصى	اللسان (خصص)

الحِضِّيضى	اللسان (حضض)
النِّفِّيضى	القاموس (نفض)
الحِطِّيطى	اللسان (حطط)
الخِطِّيطى	التكملة (دلل)
الخِلِّيطى	اللسان (خلط)
السِّرِّيطى	اللسان (سرط)
الضِّرِّيطى	اللسان (سرط)
الخِلِّيفى	اللسان (خلف)
السِّقِّيفى	اللسان (سقف)
القِذِّيفى	اللسان (قذف)
الوِقِّيفى	اللسان (وقف)
المِلِّيكى	التاج (ملك)
الدِّلِّيلى	اللسان (دلل)
الزِّلِّيلى	اللسان (زلل)
القِلِّيلى	القاموس (قال)
الخِطِّيمى	المزهر : ٢ /١٠١
الشِّمِّيمى	القاموس (شمم)
العِمِّيْمى	المخصص : ١٦ /٤
النِّمِّيمى	شرح الشافية : ٥٩
الهِزِّيمى	اللسان (هزم)
المِنِّينى	اللسان (منن)
الرِّمِّيَّا	اللسان (رمى)
العِمِّيَّا	القاموس (عمى)

* * *

ولعل بامكاننا – في ضوء ما تقدّم – أن نضع خلاصة للمسألة على النحو الآتي :

١ – ان الكل متفق على كون هذه الصيغة دالّةً على المبالغة والكثرة .

٢ – ان الكلمات الواردة قد شملت ما هو صحيح من الأفعال وما هو معتلّ .

٣ – لم يقل سيبويه في هذه الصيغة ما قال في التّفعال مما يُشبه التصريح بقياسيتها ، ولكن المستفاد أو المستنبط من كلام الزمخشري وابن يعيش والصغاني وابن منظور ومن نصّ ابن عصفور على اطرادها ؛ جواز القياس عليها في الاشتقاق

وبتعبير آخر : ان الكل متفق على كون هذه الصيغة موضوعة للكثرة والمبالغة وان ذلك هو المراد منها أينما وردت ، واذا كانوا لم يذهبوا الى قياسيتها نصاً وتصريحاً فانهم – باستثناء الرضيّ الاسترابادي – لم ينفوا ذلك ولم يمنعوه .

٤ – وأمّا ما يتمسك به بعضهم من أن جواز القياس وعدمه مبني على كثرة الورود عن العرب وقلّته ؛ فقد تقدم منّا في المذكرة السابقة المعنيّة بالتّفعال الاجابة على ذلك فلا نكرّر ولا نعيد ، والقلّة – كما أسلفنا – ليست الدليل القاطع على النفي ، كما ان عدم الاطّراد لا يعدُّ دليلاً على النفي أيضاً ، خصوصاً وان الاطراد التامّ الشامل غير متحقق حتى في الصيغ القياسية المتفق عليها .

* * *

وهكذا يخيّل لي ان إقرار اللجنة الموقرة لجواز القياس على هذا البناء في صوغ المصدر الدال على الكثرة عند الحاجة العلمية الى ذلك ؛ مما ينسجم مع القواعد السليمة والاطار العام للُغة العربية .

وفوق كلّ ذي علمٍ عليم .

من صيغ الكثرة في العربية *

ذكر اللغويون فيما ذكروا من أبنية التكثير والمبالغة في العربية ؛ بناءً يُراد به تكثير الشيْ في المكان ، وقد صاغوه على زنة « مَفْعَلَة » بفتح الميم والعين وهاء في آخر الكلمة .

وأروي باديْ بدءٍ ما قاله العلماء في هذه المسألة ؛ وما أوردوا من أمثلة وشواهد على هذا البناء ، ثم أعقّب على ذلك بما يدور في الذهن من ملاحظات ونتائج ، آملاً أن تجد اللجنة الموقرة في هذا كله ما يدفعها الى دراسة هذه الصيغة وما يعينها على اتخاذ قرار بشأن صحة القياس على ذلك أو عدم صحته . والله الموفـق :

• • •

قال سيبويه :

« هذا بابُ ما يكون مَفْعَلَةً لازمةً لها الهاء والفتحة ، وذلك اذا أردتَ أنْ تكثِّر الشيْ بالمكان ، وذلك قولك : أرضٌ مَسْبَعَةٌ ومَأْسَدَةٌ ومَذْأَبَة ، وليس في كل شيْ يُقال إلا أن تقيس شيئاً وتعلم ان العربِ لم تَكَلَّمْ به . ولم يجيئوا بنظير هذا فيما جاوزَ ثلاثة أحرف ، من نحو الضِفدع والثعلب كراهية أن يثقل عليهم ، ولأنهم قد يستغنُون بأن يقولوا كثيرةُ الثعالب ونحو ذلك . وانما اختَصّوا بها بنات الثلاثة لخفَّتها ، ولو قلتَ من بنات الأربعة على قولك مَأْسَدَة لقلتَ مُثَعْلَبَة ، لأن ما جاوز الثلاثة يكون نظيرُ المُفْعَل منه بمنزلة المفعول ، وقالوا : أرض مُثَعْلَبَة ومُعَقْرَبَة ، ومَنْ قال ثُعَالة قال مَثْعَلَة ، ومَحْيَاة ومَفْعَاة : فيها أفاعٍ وحيّات ، ومَقْثَأة : فيها القِثّاء » (١) .

وزاد ابنُ سيده كلامَ سيبويه ايضاحاً فقال :

(*) خلاصة مذكرتين قُدمّت اولاهما الى لجنة الاصول بتاريخ ٢٤/١١/١٩٨١ ؛ وقدمت الثانية الى اللجنة نفسها بتاريخ ٢٥/١٠/١٩٨٣ م .

(١) الكتاب : ٢/٢٤٩ .

« قولك مَسْبَعَة ومَأْسَدَة ومَذْأبَة : اذا أردتَ أرضاً كثر بها السِّباعُ والأُسْد والذِّئاب. قال سيبويه : وليس في كل شيْ يقال هذا ، يعني لم تَقُلِ العربُ في كل شيْ من هذا ، فإنْ قِستَ على ما تكلَّمتْ به العربُ كان هـذا لَفظَه . قال سيبويه . . . ولو قلتَ من بنات الأربعة على قولك مَأسَدة لقُلْتَ مُثَعْلَبَة . . . يريد : ان لفظ المصدر والمكان والزمان الذي في أوَّله الميمُ زائدة فيما جاوزَ ثلاثة أحرف يجيء على لفظ المفعول سَواء ، وفي الثلاثة على غير لفظ المفعول » (٢) .

وقال الزمخشري :

« واذا كثر الشيْ بالمكان قيل فيه مَفْعَلَة – بالفتح – ، يقال : أرضٌ مَسْبَعَةٌ ومَأسَدَة ومَذْأبة ومَحْيَاة ومَفْعَاة ومَقْثَأة ومَبْطَخَة »(٣) .

وقال ابن يعيش في شرح ذلك :

« اعلم ان هذا الضرب من الأسماء مما لزمتْ فيه الهاء ، لأنه ليس أسماء للمكان الذي يقع فيه الفعل ، وانما هي صفة الأرض التي يكثر فيها ذلك الشيْ ، والأرض مؤنثة فكانت صفتها كذلك ، ولم يأتِ ذلك عنهم في كل شيْ ؛ الاّ أن تقيس وتعلم ان العرب لم تستعمله » (٤) .

* * *

وقد اجتمع لديَّ من أمثلة هـذه الصيغة ممّا ورد في بعض المعجمات – وأوسعُها اللسان والقاموس – قولُ العرب :

المَأْلأَة	: من الألاء	اللسان(ألأ)
المَجْبَأة	: من الجَبْء	اللسان (جبأ)
المَدْفَأة	: من الدِّفء	اللسان (دفأ)
المَفْيَأة	: من الفَيْء	القاموس (فيأ)

---

(٢) المخصص : ١٤ /١٩٨.
(٣) المفصل : ٢٣٩.
(٤) شرح المفصل : ٦ /١١٠.

المَقْثَأة	: من القثّاء	اللسان (قثأ)
المَكْلأة	: من الكلأ	اللسان (كلأ)
المَكْمَأة	: من الكَمْءُ	القاموس (كمأ)
المَحْصَبَة	: من الحَصْباء	
	ومن مرض الحصبة	اللسان (حصب)
المَدَبَّة	: من الدبَبَة	اللسان (دبب)
المَدْلَبَة	: من اشجار الدُّلْب	اللسان (دلب)
المَذْأبَة	: من الذّئاب	اللسان (ذأب)
المَذَبَّة	: من الذُّباب	اللسان (ذبب)
المَرْنَبَة	: من الأرانب	القاموس (رنب)
المَضَبَّة	: من الضِّباب	اللسان (ضبب)
المَضْغَبة	: من الضَّغابيس	اللسان (ضغب)
المَعْشَبَة	: من العشب	العين : ٥ / ٧٧
المَقْصَبَة	: من القَصَب	القاموس (قصب)
المَقْضَبَة	: من القَضْب	اللسان (قضب)
المَكْلَبَة	: من الكلاب	اللسان (كلب)
المَرْمَثَة	: من الرِّمْث	اللسان (رمث)
المَثْلَجَة	: من الثلج	القاموس (ثلج)
المَدْرَجَة	: من الدرّاج	اللسان (درج)
المَتْفَحَة	: من التُّفّاح	اللسان (تفح)
المَصَحَّة :	: من الصحّة	اللسان (صحح)
المَمْلَحَة	: من المِلْح	القاموس (ملح)
المَبْطَخَة	: من البطّيخ	اللسان (بطخ)
المَأسَدَة	: من الأُسود	اللسان (أسد)
المَسْوَدَة	: من السُّواد وهو داء	اللسان (سود)
المَبْغَرَة	: من البَغَر وهو داء	اللسان (بغر)

المَتْجَرَة	: من التجارة	اللسان (تجر)
المَثْوَرَة	: من الثيران	اللسان (ثور)
المَجْدَرَة	: من الجُدَري	اللسان (جدر)
المَزْبَرَة	: من الزَّنابير	اللسان (زنبر)
المَشْجَرَة	: من الشَّجر	اللسان (شجر)
المَطَارَة	: من الطَّيْر	اللسان (طير)
المَعْقَرَة	: من العقارب	اللسان (زنبر)
المَفْأرة	: من الفئران	اللسان (فأر)
المَفْدَرَة	: من الفُدر أي الأوعال	اللسان (فدر)
المَأوَزَة	: من الاوزّ	اللسان (وزز)
المَجَازَة	: من الجَوز	اللسان (جوز)
المَخَزَّة	: من الخِزّان أي ذكور الأرانب	اللسان (خزز)
المَلازَةُ	: من اللَّوز	اللسان (لوز)
المَوَزَّة	: من الوزّ	اللسان (وزز)
المَحَشَّة	: من الحشيش	اللسان (حشش)
المَلَصَّة	: من اللُّصوص	اللسان (لصص)
المَبْعَضَة	: من البَعوض	اللسان (بعض)
المَخَاضَة	: من الخَوض	اللسان (خوض)
المَسْبَطَة	: من السَّبط وهو نبات	اللسان (سبط)
المَرْبَعَة	: من اليرابيع	اللسان (ربع)
المَسْبَعة	: من السباع	اللسان (سبع)
المَقْرَعَة	: من القَرع وهو نبات	اللسان (قرع)
المَدْبَغَة	: من الدَّبغ	اللسان (دبغ)
المَخْلَفَة	: من الخلاف وهو شجر	اللسان (خلف)
المَسْحَفَة	: من السَّحْف	اللسان (سحف)

المَسْخَفَة	: من السُّخف وهو الرِّقَّة	اللسان (سخف)
المَسْيَفَة	: من السيوف	العين : ٧ / ٢٨٦
المَبَقَّة	: من البَقّ	اللسان (بقق)
المَزْلَقَة	: من الزاق	اللسان (زلق)
المَدَاكة	: من الدِّيَكَة	اللسان (ديك)
المَسْهكة	: من سهك الريح	اللسان (سهك)
المَأْبَلَة	: من الإبل	اللسان (ابل)
المَبْقَلة	: من البَقْل	اللسان (بقل)
المَثْعَلة	: من ثُعالة وهو الثعلب	اللسان (ثعل)
المَثْمَلة	: للماء	اللسان (ثمل)
المَحْقَلة	: من الحَقْل	اللسان (حقل)
المَنْقَلة	: من النَّقَل	اللسان (نقل)
المَحَمَّة	: من الحُمَّى	اللسان (حمم)
المَنْهَمَة	: موضع النَّجْر	التهذيب : ٦ / ٣٣١
المَجَنَّة	: من الجِنّ	اللسان (جنن)
المَحْمَنَة	: من الحَمْنان وهو صغار القردان	القاموس (حمن)
المَرْمَنَة	: من الرمّان	اللسان (رمن)
المَقْطَنَة	: من القطن	اللسان (قطن)
المَشَاهَة	: من الشِّيَاه	اللسان (شوه)
المَحْصَاة	: من الحصى	اللسان (حصى)
المَحْوَاة والمَحْياة	: من الحيّات	اللسان (حيا)
المَدْباة	: من الدَّبى	اللسان (دبى)
المَصْلاة	: من الصِّلِّيان	التكملة (صلى)
المَظْباة	: من الظِّباء	اللسان (ظبى)
المَظْواة والمَظْياة	: من الظَّيَّان	اللسان (ظوا)

المَفْعاة : من الأفاعي　　　　اللسان (فعا)

• • •

وحاصل مايُستفاد من هذه النصوص والأمثلة وبخاصة قول سيبويه : « اذا اردتَ أنْ تكثّر الشيْ بالمكان » وقوله : « إلا أن تقيس شيئاً . . الخ » وقول ابن سيده : « فان قستَ على ماتكلّمت به العربُ كان هذا لَفْظَه » ورواية الزَّبيدي في التاج (أسد) : ان « بعضهم جعله مَقيساً لكثرة أمثاله في كلامهم » ان الصيغة قياسية ، وان الاشتقاق من الأسماء الجامدة على هذا النحو جائزلاغبار عليه .

أمّا ما ذهب اليه بعضهم من القول بقصر هذه الصيغة على المكان الذي تكثر فيه الأحياء خاصة ؛ دون غيرها من الموجودات ؛ وتوقاً عند موارد أكثر الأمثلة المأثورة ، فيردُّه ماجاء في الشواهد التي تقدم ذكرها : من « المَدْفأة » و « المَفْيأة » و « المَحْصبة » من الحصباء ومن مرض الحصبة و « المَصحَّة » و « المَسْوَدة » و « المَبْغَرة » و « المَتْجرة » و « المَجدرة » و « المَحمَّة » و « المَحْصاة » وكل هذه الأسماء خارج عن عالم الأحياء . كما يردُّه استعمال سيبويه ومَنْ بعده لكلمة « الشيْ » وتكثيره بالمكان ، والشيْ – بما هو شيْ – يشمل الموجودات عامة ؛ وليس الأحياء وحدها .

ومّما يجدر ذكره والوقوف عنده في هذه الصيغة ما نراه فيها من زيادة الهاء واضافتها الى اسم المكان القياسي المعروف « مَفْعَل » ؛ المشتق من الفعل الثلاثي المفتوح العين في المضارع ، مع أنها ليست هاء التأنيث التي تُلحَق بالكلمة لتكون صفة لمؤنَّث كالأرض مثلاً كما تخيل ابن يعيش فيما روينا من كلامه ، لأنهم قالوا : مكانٌ مَتْفَحَة ومَأسَدَة ومَفْدَرة (٥) ، وربما جعلوا مَفْعلة تعبيراً عن الموضع أيضاً وصفةً له (٦) ، الأمرالذي يدل على أن التأنيث غير مرادٍ قطعاً من هذه الهاء .

---

(٥)　لسان العرب (تفح) و (فدر) ، والقاموس (أسد) و (فدر) و (جوز) .

(٦)　لسان العرب (قضب) و (دبغ) و (خلف) ، والقاموس (فيأ) و(خزز).

والحق ان الغرض المطلوب من اضافة الهاء الى اسم المكان هو الدلالة على الكثرة والمبالغة فيه ، وكثيراً ما يؤنَّث المذكر بادخال الهاء عليه للدلالة على هذا المراد كما نصّ اللغويون :

قال الأزهري : « دخلت الهاء في نعت الرجل مبالغةً في صفته » (٧) .

وقال أيضاً : « العرب تُدْخل الهاء في المذكر على جهتين : احداهما المدح والأخرى الذمُّ ، اذا بُولغ في الوصف » (٨) .

وقال أيضاً : « دخول الهاء في الراحلة للمبالغة في الصفة » (٩) .

وقال أيضاً : « رجل داعيَة . . . أُدخلت الهاء فيه للمبالغة» (١٠) .

وقال الجوهري : « المُعَقِّبات : ملائكة الليل والنهار ؛ لأنهم يتعاقبون ، وانما أنِّث لكثرة ذلك منهم » (١١) .

وقال أيضاً : « رجل وَهّاب ووهّابة : كثير الهبة لأمواله ، والهاء للمبالغة » (١٢) .

وقال ابن جنّي : « رجل علاّمة وامرأة علاّمة ، لم تلحق الهاء لتأنيث الموصوف بما هي فيه ، وانما لحقت لإعلام السامع ان هذا الموصوف بما هي فيه قد بلغ الغاية والنهاية ، فجُعِل تأنيث الصفة أمارةً لما أُريد من تأنيث الغاية والمبالغة ، وسواء كان الموصوف بتلك الصفة مذكراً أو مؤنثاً » (١٣) .

وقال الصَّغاني : « العَزُوْبَة : الأرض البعيدة المضرب الى الكلأ ، وهي فَعُوْلة من عَزُبَ أي بَعُدَ . ودخول الهاء في العَزُوبة نحو دخولها في امرأةٍ

---

(٧) التهذيب : ١ / ٢٨٥ .

(٨) التهذيب : ٢ / ١٤٨ .

(٩) التهذيب : ٥ / ٥ .

(١٠) التهذيب : ٣ / ١٢٢ .

(١١) الصحاح : (عقب) .

(١٢) الصحاح : (وهب) .

(١٣) لسان العرب : (علم) .

فَروقة أعني للمبالغة لا للتأنيث ، لأن فَعُولاً يستوي فيه المذكر والمؤنث ، كقولك شكور وصَبُور لها . ويُصدِّق ان دخولها للمبالغة قولهم للرَّجُل : فَرُوقة » (١٤) .

وقال ابن منظور : « النَّسَّابة ، أدخلوا الهاء للمبالغة في المدح ، ولم تُلْحَقْ لتأنيث الموصوف بما هي فيه ، وانما لحقتْ لإعلام السامع ان هذا الموصوف بما هي فيه قد بلغ الغاية والنهاية ، فجُعِل تأنيث الصفة امارةً لما أُريد من تأنيث الغاية والمبالغة » (١٥) .

* * *

وخلاصة القول :

لقد ظهر مما تقدَّم انه لا مانع من صوغ « مَفْعَلَة » من الأسماء الجامدة قياساً على ما تكلَّمت به العرب ، وان ذلك شامل لكل « شيءٍ » من الموجودات ولا يختص بالأحياء منها فقط كما ذهب الى ذلك بعض الزملاء ، وان دخول الهاء في هذه الصيغة انما أُريد به بيان الكثرة ؛ وليس التأنيث لكونها صفةً للأرض كما ظنَّ بعضهم .

فهل ترى اللجنة الموقرة — في ضوء هذا كله — جواز العمل بهذه الصيغة والقياس عليها كلما دعت الحاجة ؟ . وهل ترى ضرورةً للاقتصار في ذلك — اذا ما أُجيز — على ما يشتق من الأسماء الجامدة أو ان بالامكان توسعة المجال ليشمل الاشتقاق من الأفعال أيضاً ؟ .

ومما ينبغي الاشارة اليه في ختام هذه المذكرة ان السليقة العربية السليمة قد حملت الناس على استعمال هذا البناء في الدلالة على كثرة الشيءْ بالمكان في كثير من الاستعمالات المعاصرة ؛ مثل :

مكتبة ، منضدة ، مَبَرَّة ، مَجْزَرة ، مقمرة ، مطبعة ، مصبغة ، محرقة ، مزبلة ، مسمكة ، محكمة ، ملحمة ، مطحنة .

والله الموفق للصواب .

---

(١٤) العباب : (عزب) .

(١٥) لسان العرب : (نسب) .

صيغة (افعوعل) في العربية *

أشرنا في مذكرات سابقة الى ان للكثرة والمبالغة صيغاً متعددة في العربية ، منها ما يكثِّر الفعل ، ومنها ما يكثِّر المصدر ، ومنها ما هو تكثير للمشتقات الاخرى كاسم الفاعل واسم المكان .

ولزيادة البحث والتعمق في موضوع أبنية الكثرة أضع أمام اللجنة المحترمة هذه المذكرة المعنيَّة بصيغةٍ اخرى من تلك الصيغ التي أُثرتْ عن العرب في هذا الباب ؛ وهي صيغة (افْعَوْعَلَ) .

وخلاصة مايمكن قوله في هذا البناء انه فعل ثلاثي زيدت فيه ثلاثة حروف ، ليراد به معنى زائد على مجرد المعنى الحدثي المتبادر الى الذهن من اطلاق الفعـل الثلاثي ، وهذا المعنى الجديد المراد هو المعبَّر عنه بالكثرة والمبالغة والتوكيد .

وأُدوِّنَ – فيما يأتي – كلمات السلف واقوالهم في هذه المسألة ، ثم أُورد جريدة بما وقفتُ عليه من الأفعال الواردة على هذا الوزن ؛ وإن لم يكن هذا السرد مستنداً الى استقراء تام واستيعاب كامل. وللجنة الموقرة – بعد ذلك – أن ترى ما تراه بصدده . والله ولي التوفيق .

* * *

قال سيبويه :

« هذا باب افْعَوْعَلْتُ وما هو على مثاله . . . . قالوا خَشُنَ وقالوا اخْشَوْشَنَ ، وسألتُ الخليل فقال : كأنهم أرادوا المبالغة والتوكيد ، كما انه اذا قال اعْشَوْشَبت الأرضُ فانما يريد أنْ يجعل ذلك كثيراً عاماً قد بالَغَ ، وكذلك احْلَوْلَى » (١) .

وقال ابن قتيبة :

« تأتي افعوعلت بمعنى المبالغة والتوكيد ، تقول : أعْشَبَتِ الأرضُ ،

(*) مذكرة مقدمة الى لجنة الاصول بتاريخ ١٩٨١/١٢/١٥ م .

(١) الكتاب : ٢٤١/٢ ، وعنه بالنص في المخصص : ١٨٣/١٤ .

فاذا أردتَ أن تجعل ذلك كثيراً عاماً قلت : اعْشَوْشَبَتْ ، وكذلك حَلا واحْلَوْلى وخَشُنَ واخْشَوْشَنَ » (٢) .

وعقد ابن فارس باباً في كتابه الصاحبي سماه « باب الزيادة في حروف الفعل للمبالغة » قال فيه :

« العرب تزيد في حروف الفعل مبالغةً ، فيقولون : حَلا الشيءُ ؛ فاذا انتهى قالوا : احْلَوْلى ، ويقولون : اقْلَوْلى على فراشه . . . ، وقرأ ابنُ عباس (ألا إنَّهم تَثْنَوْني صدورُهم) (٣) على هذا الذي قلناه من المبالغة » (٤) .

وقال ابن يعيش :

« إن قوة اللفظ تُؤْذِن بقوة المعنى ،ألا ترى انهم يقولون : خَشُنَ الشيءُ ، واذا أرادوا الكثرة والمبالغة قالوا:اخْشَوْشَنَ . وقالوا : عشبتِ الأرضُ (٥) ، واذا أرادوا الكثرة قالوا : اعْشَوْشَبَتْ » (٦) .

وقال الرضي الاستراباذي :

« وأمّا افْعَوْعَلَ فللمبالغة فيما اشتقّ منه ، نحو اعشوشبت الأرضُ : أي صارت ذات عشب كثير . وكذا اغْدَوْدَنَ النبتُ » (٧) .

وقال السيوطي :

«ومن سننهم [أي العرب] الزيادة في حروف الفعل مبالغةً ، يقولون حلا الشيءُ ؛ فاذا انتهى قالوا : احْلَوْلى،ويقولون : اقْلَوْلى واثْنَوْنى » (٨) .

والى مثل ذلك ذهب المعجميون في معجماتهم ؛ إذْ نصُّوا على كونه

---

(٢) أدب الكاتب : ٣٦٢ .

(٣) سورة هود / ٥ ، والقراءة المتداولة : (يَثْنُون) .

(٤) الصاحبي : ٢٢١ .

(٥) كذا في المطبوع ، وقال في اللسان : « لا يقال عَشَبَتِ الأرضُ ، وهو قياس ان قيل » .

(٦) شرح المفصل : ٥٦/٦ .

(٧) شرح الشافية : ٤٣ — ٤٤ .

(٨) المزهر : ٣٣٢/١ .

« من أبنية المبالغة » (٩) .

أمّا ما وقفنا عليه من الأمثلة على هذا البناء فهي :

احْزَوْزأت الابلْ	اللسان (حزأ)
احْدَوْدَبَ ظهرُه	اللسان (حدب)
اخْشَوْشَبَ الرَّجلُ	اللسان (خشب)
اخْضَوْضَبَ الشجرُ	اللسان (خضب)
أعْذَوذَبَ الشيءُ	اللسان (عذب)
اعْشَوْشَبَتِ الأرضُ	اللسان (عشب)
اعْصَوْصَبَتِ الإبلُ	اللسان (عصب)
اغْلَوْلَبَ النبتُ	اللسان (غلب)
المُكْتَوْتِبُ : المُنتفِخُ	القاموس (كتب)
اعْثَوْثَجَ البعيرُ	اللسان (عثج)
اخْضَوْضَرَ	اللسان (خضر)
اهْدَوْدَرَ المطرُ	اللسان (هدر)
احْمَوْمَسَ الرجلُ	القاموس (حمس)
اعْنَوْنَسَ الذَّنَبُ	اللسان (عنس)
المُحْبَوْبِطُ : السريع الغضب	القاموس (حبط)
اقْطَوْطَعَتِ الطيرْ	اللسان (قطع)
احْرَوْرَفَ الرجُلُ	اللسان (حرف)
احْقَوْقَفَ الرَّملُ	اللسان (حقف)
اعْرَوْرَفَ الدَّمُ	اللسان (عرف)
اعْزَوْزَفَ للشَّر	اللسان (عزف)
اغْدَوْدَفَ الليلُ	اللسان (غدف)

---

(٩) الصحاح : (عشب) والعباب : (عشب) واللسان : (عذب) و (عشب) و (خلق) والتاج : (خلق) .

ابْلَوْلَقَتِ الدابةُ	اللسان (بلـق)
احْدَوْدَق	القاموس (حدق)
اخْرَوْرَقَ	اللسان (خرق)
اخْلَوْلَقَ الرَّسْمُ	اللسان (خلق)
اشْرَوْرَقَتْ عينُه	اللسان (شرق)
اغْدَوْدَقَ المطرُ	اللسان (غدق)
اغْرَوْرَقَتْ عيناه	اللسان (غرق)
مَطَرٌ مُهْرَوْرِق	اللسان (هرق)
احْلَوْلَكَ الليلُ	اللسان (حلك)
اعْرَوْرَكَ الرَّمْلُ	اللسان (عرك)
اخْضَوْضَلَ الغصنُ	اللسان (خضل)
احْزَوْزَمَ المكانُ	القاموس (حزم)
ادْهَوْهَمَ الشيءُ	التهذيب : ٦ /٢٢٨ ولم يرد في اللسان
افْعَوْعَمَ البحرُ	اللسان (فعم)
اخْشَوْشَنَ الرَّجلُ	اللسان (خشن)
ادْجَوْجَنَ الليلُ	اللسان (دجن)
اغْدَوْدَنَ النبتُ	اللسان (غدن)
ادْمَوْمَهَ الرَّملُ	اللسان (دمه)
ابْلَوْلَى العشبُ	القاموس (بلى)
اثْنَوْنَى صدرُه	اللسان (ثنى)
اجْذَوْذَى الرجلُ	اللسان (جذا)
اجْلَوْلَى الرجلُ	القاموس (جلا)
احْطَوْطَى الرجلُ	القاموس (حطا)
احْلَوْلَى الشيءُ واحْلَوْلَيْتُه	اللسان (حلا) « متعدٍّ ولازم »
احْمَوْمَى الشيءُ	اللسان (حما)
احْوَاوَى احْوِيواءً	اللسان (حوا)

اخْلَوْلى الرجلُ	اللسان (خلا)
ادْجَوْجى الليلُ	القاموس (دجا)
ادْلَوْلى	اللسان (دلا)
اذْلَوْلى الرجلُ	اللسان (ذلا)
اشْرَوْرى الرجلُ	القاموس (شرى)
اطْرَوْرى الرجلُ	اللسان (طرا)
اطْلَوْلى الرجلُ	اللسان (خلا)
اظْرَوْرى الرجل	اللسان (ظرا)
اعْرَوْرى الفَرَسُ واعْرَوْرَيْته	اللسان (عرا) « لازم ومتعدٍّ »
اعْلَوْلى الجبلَ	اللسان (علا)
اغْلَوْلى النبتُ	اللسان (غلا)
المُقْرَوْري من الرجال	القاموس (قرا)
اقْطَوْطَت القطاةُ	اللسان (قطا)
اقْلَوْلى الرَّجلُ	اللسان (قلا)
اكْتَوْتى الرجلُ	اللسان (كتى)
اكْلَوْلى الرجلُ	اللسان (خلا)

* * *

وبعـــد :

هذه مقتطفات من كلمات الأقدمين في هذه الصيغة ، وأمثلة مأثورة روتها المعجمات العربية ، أضعها أمام الزملاء الأفاضل ، عسى أن يجدوا في كل ذلك ما يمنحهم رضىً واقتناعاً بجواز استعمال هذه الصيغة والقياس عليها عند الحاجة الى التعبير عن التكثير والتأكيد .

وكلمة أخيرة لابد من تسجيلها قبل ختم الحديث :

لقد أثار انتباهي وأناأستعرض الأفعال المارّة الذكر انها بأجمعها من الأفعال اللازمة ، عدا ثلاثة منها هي : احْلَوْلى واعْرَوْرى واعْلَوْلى . ودار في خلدي

سؤال فحواه : هل نستطيع – في ضوء هذه الملاحظة – أن نقصر استعمال صيغة « افْعَوْعَلَ » على الفعل اللازم ، ونخصّ صيغة التكثير الأخرى في الأفعال وهي « فَعَّلَ » بالفعل المتعدي ، فنأمن الخبط والخلط بينهما في الاستعمال .

ذلك ما أتركه للجنة الموقرة . وفوق كل ذي علمٍ عليم .

❋

التقويم أو التقييم *

من الكلمات التي شاع استعمالها في الأقطار العربية في عصرنا الحاضر ؛ وكثر ترددها على ألسنة غير المعنيين باللغة بل بعض المعنيين أيضاً : كلمة (التقييم) التي يُراد بها التثمين والتسعير أي معرفة القيمة وتحديدها . وقد دخلتْ هذه الكلمة أخيراً في عداد مصطلحات بعض اللجان في مجمعنا العراقي بعد أنْ حظيتْ بقبول الكثرة من الأعضاء ، وقيل ان مجمع اللغة العربية في القاهرة قد أقرّها وحكم بصحتها ؛ وإنْ لم أقف على نصّ قراره وما استدلّ به على صواب اختياره .

وواضحٌ ان المعنى الذي أراده محبّذو كلمة (التقييم) منها لايختلف قيد شعرة عن المعنى الذي تدل عليه كلمة (التقويم) الصحيحة الفصيحة المنصوص عليها في المعجمات ؛ والواردة في الحديث الشريف والكلام العربي المأثور . قال ابن منظور في تركيب « قوم» في لسان العرب :

« القيمة : ثمن الشيء بالتقويم . . . . وفي الحديث : قالوا يارسول الله لو قَوَّمْتَ لنا ، فقال : اللهُ هو المُقَوِّم : أي لو سَعَّرْتَ لنا ، وهو من قيمة الشيء ، أي حَدَّدْتَ لنا قيمتها » .

واذا كان الأمر كذلك فلماذا هذا التبديل والتغيير ؟ وما هو المُسَوِّغ له لغوياً ؟ .

لقد قال بعضهم في بيان الغرض من هذا التبديل : انهم يريدون به التفريق بين معنيين يدل عليهما هذا اللفظ بالاشتراك: معنى التثمين ومعنى التعديل ، وانهم بذلك جعلوا (التقييم) خاصاً بالتثمين فقط و (التقويم) خاصاً بالتعديل والاصلاح وازالة العوج فقط .

ولقد استدلّ بعضهم على سلامة ذلك لغوياً : بأن لفظ التقييم هذا ليس تحريفاً أو تلاعباً في لفظ التقويم ، وانما هو مصدر للفعل الثلاثي المضعّف

(*) مذكرة مقدّمة الى لجنة اللغة العربية بتاريخ ٢٤/١٠/١٩٨٥ م .

«قَيَّمَ» ، وان الفعل « قَيَّمَ » مشتق من لفظ القيمة ، وقد أجاز الأوائل — وهم الحجّة — اشتقاق الفعل الثلاثي المضعّف العين من أسماء الأعيان فقالوا : ذَهَّبَ (من الذهب) وقَيَّرَ (من القار) وفَضَّضَ (من الفضّة) وكلّل (من الإكليل) ، وهكذا الأمر في (قَيَّمَ) هذا المشتق (من القيمة) .

ويبدو ان هذا الفاضل قد غفل عن أن تلك الأفعال المشتقة من أسماء الأعيان لم يكن لها وجود في اللغة اصلاً ، فلم يكن بُدٌّ من الاشتقاق . أما التقييم فليس كذلك ، لأن فعله ومصدره موجودان ومستعملان ولكنهما بالواو لا بالياء .

ومهما يكن من أمر ؛ لم أجد فيما قيل حتى اليوم في الدفاع عن صحةهذا الاستعمال مايُقنع ويُرضي ، وليست الاستحسانات الذوقيّة وحدها كافية في تسويغ ذلك إن لم يكن في القواعد العامة أو الاستعمال الأصيل أو أقوال السلف مايدل على جوازه أو يُستأنس به في الجواز أو يكون قرينةً على صحته .

ولذلك رجعتُ الى لسان العرب—وهو من المعجمات الكبيرة الغنية بالمعلومات — واستقريت كلَّ ما جاء فيه على هذه الشاكلة ممّا كان عينه واواً أو ياءً ، عسى أن أجد فيه من الأشباه والنظائر ما يعُين على تحديد الموقف وتبيين الأمر . وقد رأيت فيه ممّا ينفع في هذا الباب النصوص الآتية :

١ — قال في تركيب (عود) : «العِيادُ بمعنى العَوْد . . . والعِيْدُ بمعنى العادة . . وعَيَّدَ المسلمون : شهدوا عيدهم ، وكان في الاصل العِوْد فلما سكنت الواو وانكسر ماقبلها صارت ياءً . . . والجمع أعياد . . . قال الجوهري: انما جُمع أعياد بالياء للزومها في الواحد . ويقال: للفرق بينه وبين أعواد الخشب» .

٢ — وقال في تركيب (ثور) : « وقال المبرّد انما قالوا ثِيَرَة (يعني في جمع الثّور) ليُفَرِّقوا بينه وبين ثِوَرة الأقِط » وهي القطعة العظيمة منه .

٣ — وقال في تركيب (زور) : « الزِّيْرُ : الذي يُخالط النساء ويريد حديثهنَّ لغير شرّ ، والجمع أزوار وأزيار ، الأخيرة من باب عيد وأعياد . . . وأصله من الواو » .

٤ — وقال في تركيب (شوع) : « وشَوَّعَ القومَ : جَمَعَهم . . . ومنه

شيعة الرَّجل ، والأكثر ان تكون عين الشّيعة ياءً لقولهم أشياع ، اللهم إلا أن يكون من باب أعياد » .

٥ — وقال في تركيب (بوغ) : « تَبَيَّغ وتَبَوَّغ (الدَّمُ) بالواو والياء وأصله من البَوْغاء وهو التراب اذا ثار » .

٦ — وقال في تركيب (حيق) : « وقد تدخل الياء على الواو في حروف كثيرة ، يقال : تَصَوَّحَ النبتُ وتَصَيَّح ، وتَوَّهَه وتَيَّهَه ، وطَوَّحَه وطَيَّحَه » .

٧ — وقال في تركيب (نوق) : « النَّيْقَة : من التَّنَوُّق ، تَنَوَّق فلانٌ في منطقه وملبسه واموره اذا تَجَوَّدَ وبالَغَ ، وتَنَيَّق لُغَة » .

٨ — وقال في تركيب (حول) : « الحَوْل والحَيْل والحول والحِيْلة والحَوِيل والمحالة والاحتيال والتَّحَوُّل والتَّحَيُّل . . . وهو أحْوَل منك وأحْيَلُ » .

٩ — وقال في تركيب (عول) : اعْيَلَتِ المرأةُ . . . « قال الزمخشري : الأصل فيه الواو ، يقال : أعالَ وأعْوَلَ اذا كثر عِيالُه . فأمّا أعيلتْ فانه في بنائه منظور فيه الى لفظ عيال لا الى أصله ، كقولهم أقيال وأعياد » .

١٠ — وقال في تركيب (دوم) : « قالوا دَوَّمَتِ السماء ودَيَّمَتْ . فأمّا دَوَّمَتْ فعلى القياس ، وأمّا دَيَّمَتْ فلاستمرار القَلْب في دِيْمَة ودِيَم » .

* * *

هذه هي النصوص التي وقفتُ عليها في لسان العرب ، وكلها — كما ترون — من الأشباه والنظائر لموضوع البحث .

فهل نستطيع أن نستنبط منها جواز استعمال (التقييم) للتفريق بين معنيي التثمين والتعديل ، كما فعلوا في « أعياد » للتفريق بينه وبين أعواد ، وكما فعلوا في « ثِيَرَة » للتفريق بينه وبين ثِوَرَة ، وكما قالوا : رجل نشيان للأخبار — بالياء — للفرق بينه وبين النَّشوان ؟ .

أو نقول بجواز (التقييم) ناظرين في بنائه الى لفظ القيمة والقِيَم ، كما نظروا في أعْيَلَ وفي دَيَّمَتْ ؟ .

أو نقول بجوازه لأن الياء تدخل على الواو في حروف كثيرة كما مرّ ؟ .

ذلك ما أتركه للزملاء الأفاضل . وفوق كلِّ ذي علمٍ عليم .

هل يجمع معجم على معاجم أو معجمات ؟ *

من الكلمات التي كثر ترددادها على الألسنة في العصر الحديث ؛ وكثر استعمالها في الكتابات المعاصرة : كلمة (مُعْجَم) التي يُراد بها الكتاب المُرَتَّب على الحروف (١) – على أي نحوٍ كان من أنحاء الترتيب – ، ويجمعونها في الشائع على (مَعاجم) ، وقلَّ مَنْ يجمعها على (مُعْجمات) . وبغية تحديد الموقف من هذين الجمعَيْن لمعرفة الصحيح منهما أو الحكم بصحتهما كليهما ؛ حررت هذه المذكرة .

* * *

وقبل الدخول في صميم الحديث عن جمع هذه الكلمة ؛ لا بدَّ من وقفة متأنِّية عند لفظ « معجم » نفسه ، للتثبُّت من كونه اسمَ مفعولٍ لما أُعْجِم كما هو مقتضى الظاهر من بنائه ؛ أو مصدراً من المصادر التي جاءت على زنة مُفْعَل كمُخْرَج ومُدْخَل ومُكْرَم كما جزم بذلك بعضهم .

وكان ابن منظور أوسع مَن بحث هذا الموضوع وجمع رواياته وأخباره في تركيب (عجم) من لسان العرب ، فذكر انهم قالوا حروف المعجم فأضافوا الحروف الى المعجم ، ونفى أن يكون المعجم صفةً لحروف مستدلاً على هذا النفي بدليلين ، ثم روى عن المبرد ذهابه الى أن « المعجم مصدر بمنزلة الإعجام ، كما نقول : أدخلتُه مُدْخَلاً وأخرجتُه مُخْرَجاً أي إدخالاً وإخراجاً ،

(*) مذكرة مقدمة الى لجنة الاصول بتاريخ ٢١ / ١٠ / ١٩٨٦ م .

(١) مما يشير الانتباه في هذا الصدد اننا لم نجد كتاباً من كتب اللغة منذ بداية التأليف فيها في القرن الثاني الهجري قد أطلق عليه اسم المعجم أو أُضيفت كلمة المعجم الى اسمه ، وانما اقتصر استعمال هذه الكلمة على بعض كتب الحديث والمشيخات والتراجم . أمّا وضع كلمة معجم الى جانب اسم كتاب ابن فارس « مقاييس اللغة » فهو من عمل محققه ؛ ولم ترد في مخطوطة الكتاب .

وحكى الأخفش ان بعضهم قرأ : (ومَنْ يُهِنِ اللهُ فما له من مُكْرَم) بفتح الراء ؛ أي من إكرام ، فكأنهم قالوا في هذا : الإعجام » . وقال معلقاً على كلام المبرد : انه « أسَدُّ وأصوب من أن يُذْهَب الى أنّ قولهم حروف المعجم بمنزلة قولهم صلاةُ الأُولى ومسجد الجامع ، لأن معنى ذلك صلاةُ الساعة الاولى أو الفريضة الاولى ومسجد القوم الجامع . فالأُولى غير الصلاة في المعنى والجامع غير المسجد في المعنى ، وانما هما صفتان حُذِف موصوفاهما وأُقيما مقامهما . وليس كذلك حروف المعجم لأنه ليس معناه حروفَ الكلامِ المعجم ولا حروف اللفظ المعجم ، انما المعنى ان الحروف هي المعجمة ، فصار قولنا حروف المعجم من باب إضافة المفعول الى المصدر ؛ كقولهم : هذه مطيّة رُكوب أي من شأنها أنْ تُركَب وهذا سهمُ نضالٍ أي من شأنه أن يُناضَل به ، وكذلك حروف المعجم أي من شأنها أنْ تُعْجَم » .

ثم أورد ابن منظور قول مَنْ قال بأن جميع الحروف ليس معجماً فكيف استجازوا تسمية الجميع بذلك . وبعد الإجابة على ذلك قال :

« وسُئل ابو العباس عن حروف المعجم لِمَ سُمّيتْ معجماً ؟ فقال : أمّا ابو عمرو الشيباني فيقول : أعْجَمْتُ أبْهَمْتُ . . . وأمّا الفرّاء فيقول : هو من أعجمتُ الحروف . . . قال : وسمعت ابا الهيثم يقول : معجم الخط هو الذي أعجمه كاتبه بالنقط . . . وقال الليث : المعجم الحروف المُقَطّعة سُمّيت معجماً لأنها أعجميّة . . . وقال ابن الأثير : حروف المعجم حروف ا ب ت ث ؛ سُمّيت بذلك من التّعجيم وهو إزالة العُجمة بالنقط . . . وقال ابن بَرّي : والصحيح ماذهب اليه ابو العباس المبرد من أن المعجم هنا مصدر ، وتقول : أعجمتُ الكتابَ مُعْجَماً وأكرمتُه مُكْرَما ، والمعنى عنده حروف الإعجام أي التي من شأنها أنْ تُعْجَمَ » .

ثم قال ابن منظور بعد ذلك : « وكتابٌ مُعْجَمٌ : اذا أعْجَمَهَ كاتبُه بالنَّقْط ، سُمّي معجماً لأن شكول النّقط فيها عُجمة لابيانَ لها كالحروف المعجمة لابيان لها ؛ وإنْ كانت اصولاً للكلام كله » .

والخلاصة المستفادة من جميع ذلك ان كلمة (مُعْجَم) قد تكون اسماً

للمفعول وقد تكون مصدراً ، وان موقعها من الجملة وسياق الكلام هو الذي يحدّد المعنى المراد منها في كل استعمال من الاستعمالات الواردة .

* * *

أمّا جمع « مُعْجَم » فلم يرد ذكره في كلمات الأقدمين من علماء اللغة قبل الحسن الصَّغَاني المتوفى سنة ٦٥٠ هـ ، وكان الصغاني أقدم من أورد ذلك من اللغويين ، ولكنه لم يذكره بعنوان الجمع في تركيب (عجم) من التكملة ، وانما ذكره استطراداً في مقدمة العباب (٢) في كلامه هو نفسه إذ قال : « ومعاجم الشعراء لدعبل والآمدي والمرزباني » .

وواضح ان استعمال الصغاني – وهو المتأخر في زمانه عن عصور الاستشهاد – ليس كافياً في الاستدلال على صواب ذلك والقطع بصحته ، وليس كلامه اذا ما انفرد به ممّا يصح الاحتجاج به والرضوخ له على كل حال .

وقد يقول قائل : ان كتب اللغة قد جمعتْ مُطرَفاً على مَطارِف ومُصْحَفاً على مَصاحِف ومُجْسَداً على مَجاسِد ، فلماذا لايكون جمع مُعْجَم على مَعاجم من هذا القبيل ؟ .

والجواب : ان هناك فرقاً كبيراً بين كلمة معجم والكلمات الاخرى المذكورة ، لأن كل كلمة من تلك الكلمات قد وردت بوجهين أو وجوه من الضبط ، فقد ذكر في اللسان المِطْرَف والمُطْرَف وقال : « والأصل مُطْرَف بالضم ، فكسروا الميم ليكون أخفّ كما قالوا مِغْزَل وأصله مُغْزَل » ، وذكر المُصْحَف والمِصْحَف وقال : « تميم تكسرها وقيس تضمّها . . . . واستثقلت العرب الضمة في حروف فكسرت الميم وأصلها الضم » ، وذكر ان المُجْسَد والمِجْسَد واحد ، وأصله الضم الاّ انهم استثقلوا الضم فكسروا الميم ، وروى عن ابن الأعرابي ان المَجاسِد جمع المِجْسَد بكسر الميم ، كما روى عن ابن الأثير ان المجاسد جمع مُجْسَد بضم الميم . وذكر مثلَ ذلك في مُنْخَل ومُنْخُل ومُنْصَل ومُنْصُل ومُخْدَع ومِخْدَع ومَخْدَع ومُغْزَل ومِغْزَل ومَغْزَل .

---

(٢) العباب / حرف الهمزة : ٢٨ .

وهكذا يسود الغموض كلّ الجموع المشار اليها كالمطارف والمصاحف والمجاسد ، فلا نعلم انها جمع مُطرف ومُصحف ومُجسد المضمومة الميم ، أو أنها جُمعتْ على هذا النحو بلحاظ ميمها المكسورة . أمّا مُعْجَم فلا يصح قياسه عليها ؛لأنه مضموم الميم فقط وليس هناك وجه آخر لميمه في كل الفروض .

وعندما يكون الأمر على هذه الشاكلة من الغموض والابهام ، إذْ لانصّ يُلْتزَم به ؛ ولا شواهد يقاس عليها ، وجب الرجوع الى الأحكام العامة التي لامناص من تحكيمها في مثل هذه الحالة .

والأحكام العامة في هذا المورد تُلزم بأن يجمع اللفظ جمع المؤنث السالم، لأنه صفة لغير العاقل ، كما ذكر سيبويه في باب مايجمع من المذكر بالتاء إذ قال :

« فمنه شيءٌ لم يُكَسَّر على بناء من أبنية الجمع ، فجُمع بالتاء إذْ مُنِـعَ ذلك ، وذلك قولهم : سُرَادِقات وحَمّامات وإوَانات ، ومنه قولهم : جَمَلٌ سِبَحْلٌ وجِمال سِبَحْلات ورِبَحْلات وجِمال سِبَطْرات . وقال بعضهم في شمال شمالات » (٣) .

وروى الفيومي في مصباحه عن ابن الأنباري قوله :

« واعلمْ ان جمع غير الناس بمنزلة جمع المرأة من الناس ، تقول فيه : منزل ومنزلات ومصلّى ومصليات ، وفي ابن عرس بنات عرس ؛ وفي ابن نعش بنات نعش » (٤) .

ولذلك لامناص لنا من أن نجمع معجماً على معجمات ، كما جمعوا مُبْهَماً على مُبْهَمات وثاراً على ثارات ؛ وخاناً على خانات وجواباً على جوابات وسجّلاً على سجلات ، وكما جمع المتنبي بوقاً على بوقات .

أمّا اذا أردنا أن نرفض الجمع بالألف والتاء — إن جاز لنا الرفض — فليس لدينا حينذاك الا الجمع على مفاعيل ، نحو مُنكَر ومناكير ومُسنَد ومسانيد ومُرسَل ومراسيل ومُصْعَب ومصاعيب .

---

(٣) الكتاب : ٢/١٩٨ — ١٩٩ .

(٤) المصباح المنير : ٨٧ (تركيب بنو) .

وقد سلك أحد زملائنا في اللجنة مسلكاً آخر في تصحيح الجمع على معاجم فقال :

« ان لفظ معجم وإن كان في الأصل وصفاً على هيئة اسم المفعول ؛ الا انه نُقِل الى الاسمية فصار اسمَ ذاتٍ أو علمَ جنسٍ على السِّفر الذي يحتوي على مجموعة من ألفاظ اللغة مقرونة بضبطها وبيان اصول اشتقاقها ومعانيها .... وقد يكون لفظ معجم في هذا الاستعمال اسم مكانٍ ظرفاً يشتمل على ألفاظ لغوية مقرونة بمعانيها واشتقاقاتها . وليس في جمعه على صيغة مفاعل خروج على قواعد الجمع في العربية » .

وعلق على ذلك زميل آخر فقال في جملة كلامه :

« ان من طبيعة اللغة أن تنتقل معاني كثيرة من هذه الأوصاف الى الاسمية لاستحداث اسماء لمسمّيات جديدة ، فقالوا في النحو والصرف : (المُفْرَد) لنقيض الجمع ؛ وجمعه مفردات ، وقالوا : (المُعْرَب) لما يقابل المبني ؛ وجمعه المعربات ، وقالوا : (مُوْجَز) البحث وموجزات البحوث ، وقالوا : (المُهْمَل) لما يُهْمَل وسلَّة المهملات . . . ومثل هذا كثير جداً . وكل ذلك يبدو طبيعياً لأنهم لم يسمعوا تكسيراً لهذه المستحدثات وكلها على غرار المعجم ، فهم جروا في جمعها على القاعدة وعلى السليقة » .

أمّا الاستدلال على صحة المعاجم بقول القطامي :

ونادينا الرسوم وهنَّ صُمٌّ ومنطقها المعاجم والسِّطارُ

فقد علّق عليه أحد الزملاء مرجّحاً بأن المراد بالمعاجم هنا جمع مَعْجَم .. اسم المكان ، على القياس ، بدليل عطفه على السِّطار ، أي هذه المواضع التي لاتفصح . ثم قال : « أمّا تخريجه على أنه جمع مُعْجَم – بضم الميم – فهو بعيد ، لكون المراد موضع العُجمة والاستعجام ، ولا يمكن أن يراد فيه معنى التعدية الملحوظ في المُعْجَم من أعْجَمَ الشيءَ اذا جعل فيه العجمة ، وكذلك لايُراد فيه إزالة العجمة على الضدّ » .

* * *

وبعد :

هذه نظرة عجلى في مسألة جمع « مُعْجَم » أرجو أن يكون فيها ما ينفع ويجدي . وفوق كل ذي علمٍ عليم .

في جمع مفعول *

يشيع بين الكاتبين المعاصرين – الا ّ القليل منهم – جمع (مفعول) على (مفاعيل) ، فيقولون : مشاريع ومواضيع ومجاميع ومحاذير ومشاهير ومحاصيل ومراسيم ومفاهيم ، في جمع : مشروع وموضوع ومجموع ومحذور ومشهور ومحصول ومرسوم ومفهوم ، وإنْ كانوا يفضّلون جمعه صحيحاً في بعض الأحيان فيقولون : مندوبون ومنكوبون ومقبولون في جمع مندوب ومنكوب ومقبول ، ولم يقولوا مناديب ومناكيب ومقابيل .

كما ان العامة – بوحي من نظرتها وسليقتها – قد تفعل مثل ذلك فتجمع مكتوباً على مكاتيب ومقتولاً على مقاتيل ومجروحاً على مجاريح ومسلولا على مساليل .

فهل يُعَدّ هذا الجمع صحيحاً لغوياًّ ؛ وهل يجوز القياس عليه ؟ ذلك ما أرجو أن تجيب عليه هذه المذكرة وتفيه حقّه من البحث ؛ وصولاً الى الحقيقة وحفاظاً على الأمانة . والله الموفّق .

* * *

قال سيبويه :

« والمفعول نحو مضروب ؛ تقول : مضروبون . غير أنهم قد قالوا : مكسور ومكاسير ؛ وملعون وملاعين ؛ ومشؤوم ومشائيم ؛ ومسلوخة ومساليخ شبّهوها بما يكون من الأسماء على هذا الوزن . . . فأمّا مجرى الكلام الأكثر فأنْ يُجْمَع بالواو والنون ؛ والمؤنث بالتاء » .

وقال أيضاً وهو يتحدث عن جمع مُطْفِل على مطافِل ومُشْدِن على مَشادِن :

(*) مذكرة مقدمة الى لجنة اللغة العربية بتاريخ ٢٢ / ١١ / ١٩٨٦ م .

« وقد قالوا على غير القياس : مَشَادين ومَطا فيل ، شبّهوه في التكسير بالمصعود والمسلوب » (١) .

وذكر الزمخشري صيغة مفعول مع فَعّال وفُعّال وفِعّيل وما شاكلها وقال :

« يُسْتَغْنَى فيها بالتصحيح عن التكسير ، فيقال : شَرّابون وحُسّانون وفِسّيقون ومضروبون . . . . وقد قيل : عَواوير وملاعين ومشائيم وميامين ومياسير ومفاطير » (٢) .

وقال ابن يعيش :

« مفعول من نحو مضروب ومقتول . . . كان الباب فيه جمع السلامة من نحو : مضروبون ومنصورون » .

ثم قال :

« وقالوا : ملاعين ؛ كسّروا ملعوناً ، كأنهم شبّهوه بالاسم مما هو على خمسة أحرف ورابعه حرف مّد ولين ؛ من نحو بهاول وبهاليل (٣) ومغرود ومغاريد » . وبعد أنْ أورد عدةً كلمات على هذا النحو كمشؤوم ومشائيم وميمون وميامين ومكسور ومكاسير ومساوخة ومساليخ ؛ قال : « كله على التشبيه بالاسم ، وهذا شاذ في مفعول » (٤) .

* * *

والمستفاد من مجموع هذه النصوص : ان مفعولاً — إنْ كان وصفاً لا اسماً — انما يُجْمَع على مفعولين ومفعولات ، وان ذلك هو الأصل و« الباب » و « مجرى الكلام الأكثر » ؛ وان جمعه على مفاعيل سماعي « على غير

---

(١) الكتاب : ٢ / ٢١٠ . وقوله : « بالمصعود والمسلوب » كذا ورد في المطبوع ، ولعل فيه تصحيفاً أو تحريفاً ، وربما كان الصواب : « بالمغرود والاسلوب » ، ويُجْمَعان على المغاريد والأساليب .

(٢) المفصل : ١٩٦ .

(٣) كذا في الأصل ، والمعروف ان ذلك على زنة فعلول لا مفعول .

(٤) شرح المفصل : ٥ / ٦٧ — ٦٨ .

القياس » إنْ أبينا أن نقول بشذوذه كما قال ابن يعيش أو بندرته كما قال ابن منظور في تركيب شأم من اللسان .

وحسبنا شاهداً على صحة هذه النتيجة ان القرآن الكريم لم يرد فيه جمعُ مفعولٍ هذا إلاّ صحيحاً ، كما في : مبعوثين ومجموعين ومحجوبين ومحرومين ومرجومين ومردودين ومسؤولين ومسبوقين ومسجونين ومسحورين ومعزولين ومقبوحين وملعونين ومنصورين ، وكما في : معدودات ومعلومات .

ولعل ممّا يزيد المسألة ايضاحاً أن نقرأ ما أورده ابن منظور في اللسان (كسر) قال : سوط مكسور ؛ والجمع مكاسير ، « قال ابو الحسن : انما أذكر مثل هذا الجمع لأن حكم مثل هذا أن يُجْمَعَ بالواو والنون في المذكّر ؛ وبالألف والتاء في المؤنث ، لأنهم كسَّروه تشبيهاً بما جاء من الأسماء على هذا الوزن » .

وقال في تركيب (شأم) :

« ورجلٌ مشؤوم على قومه ؛ والجمع مشائيم ؛ نادر ، وحكمه السلامة » .

وقال في تركيب (لعن) :

« رجل لعين وملعون ، والجمع ملاعين » ، ثم روى عن ابن سيده قوله : « انما أذكر مثل هذا الجمع لأن حكم مثل هذا أن يُجْمَعَ بالواو والنون في المذكر ، وبالألف والتاء في المؤنث ، لكنهم كسَّروه تشبيهاً بما جاء من الأسماء على هذا الوزن » .

ومع ذلك كله أورد صاحب اللسان قولهم :

ميمون وميامين ؛ ومشبوب ومشابيب ؛ وملقوح وملاقيح ؛ ومنكود ومناكيد ؛ ومأسور ومآسير ؛ ومبسوط ومباسيط ؛ ومقطوع ومقاطيع ؛ ومرجوع ومراجيع ؛ ومكبون ومكابين ؛ ومضمون ومضامين ؛ ومجنون ومجانين . وربما أورد غير ذلك ممّا فاتنا الوقوف عليه .

وخلاصة القول : لا مناص من الحكم بأن يُجْمَعَ مفعولٌ إنْ كان وصفاً للمذكر العاقل جمعاً صحيحاً سالماً ، تبعاً لما عليه الاستعمال الفصيح في القرآن الكريم ؛ ولما ذكره النحويون فيما تقدم نقله من كلامهم ، وان ذلك هو

القياس المتَّبع والقاعدة المقرَّرة والأصل المتفق عليه .

أمّا اذا كان مفعول" وصفاً لغير العاقل فانّه يجمع جمع المؤنث السالم ـ قياساً أيضاً ـ عملاً بما قال ابن منظور في اللسان (نعش) : « يؤنثون جَمْع ما خلا الآدميين » وبما قال الفيومي في المصباح (بنو) : « ان جمع غير الناس بمنزلة جمع المرأة من الناس » .

ولذلك جمع ابن سيده موضوعاً على موضوعات لا مواضيع ؛ في قوله في مقدمة المخصص : « فعَلِمنا بذلك ان اللغة اضطرارية ؛ وإن كانت موضوعات الفاظها اختيارية » (٥) .

ولذلك ـ أيضاً ـ جمع العلماء مندوباً على مندوبات ، ومكروهاً على مكروهات ، ومحظوراً على محظورات ؛ وممنوعاً على ممنوعات ؛ ومخلوقاً على مخلوقات ، ومرفوعاً على مرفوعات ؛ ومنصوباً على منصوبات ؛ ومجروراً على مجرورات ؛ وموضوعاً على موضوعات ؛ ومحمولاً على محمولات ؛ ومخطوطاً على مخطوطات .

كذلك جمع الناس منتوجاً على منتوجات ؛ ومنسوجاً على منسوجات ؛ وملبوساً على ملبوسات ؛ ومفروشاً على مفروشات ؛ ومسروقاً على مسروقات ؛ ومنهوباً على منهوبات ؛ ومأكولاً على مأكولات ؛ ومشروباً على مشروبات ؛ ومعروضاً على معروضات ؛ ومأثوراً على مأثورات .

والذي يرجح في الظن في تعليل ذلك أنهم قد تخيَّلوا التأنيث في المفرد من هذه الكلمات دلالةً على الوحدة ؛ أو شبّهوها بالمؤنث الذي ليس فيه هاء التأنيث ، فجمعوها بالألف والتاء جمع المؤنث ، وهو ما علَّل به ابنُ يعيش جمع سرادق على سرادقات (٦) .

وقد ذكر ذلك سيبويه وأمضاه ، قال :

« وقد قالوا : جِمالات فجمعوها بالتاء كما قالوا رجالات وقالوا كِلابات ، ومثل ذلك بُيوتات ، ومثل ذلك الحُمُرات والطرقات . . . . جعلوا

---

(٥) المخصص : ١/ ٣ .

(٦) شرح المفصل : ٥/ ٨٥ .

الجِمال إذْ كان مؤنثاً في جمع التاء نحو جِمالات بمنزلة ما ذكرنا من المؤنث نحو أَرَضات وعِيَرَات ، وكذلك الطُّرُق والبُيُوت » (٧) .

واذا كان ذلك هو الأصل والباب والقياس كما أسلفنا ؛ كان ماورد من جموع الصفات على زنة مفاعيل سماعياً مأثوراً ولكن لا يقاس عليه ، وإن كنّا لانستسيغ نعته بالشذوذ أو الندرة ؛ لأنه أكثر عدداً وأوسع استعمالاً مما يجيء شاذاً أو نادراً .

أمّا الأسماء الواردة على وزن مفعول فان جمعها على مفاعيل هو الأصل والقياس، عملاً بما أشار اليه سيبويه وما رواه ابن منظور ، في جمع الأسماء الواردة على هذا الوزن ؛ وبما نصّ عليه ابن يعيش في جمع الاسم الذي « هو على خمسة أحرف ورابعه حرف مدّ ولين » .

ولمّا كان هذا الجمع – كما تقدم – قياسياً في الأسماء ؛ وغير شاذّ ولا نادر في الصفات ، أمكن القول بجواز القياس عليه لدى الحاجة اليه . وفوق كل ذي علم عليم .

---

(٧) الكتاب : ٢ / ٢٠٠ .

في الاشتقاق والقياس *

لا بدَّ لي باديء بدءٍ من الاعتراف الصريح بأن هذا الحديث الذي تستمعون اليه اليوم ليس مؤهَّلاً لأن يُسمّى بحثاً او دراسة او محاضرة ، بل لا يستحق في حقيقته أكثر من اسم « مذكرة » .

وإذا كنّا قد سرنا في عملنا المجمعي على نظام أو تقليد متفق عليه ؛ هو تقديم المذكرات الى اللجان المختصة والهيئات المعنيَّة في المجمع ، وقيام تلك اللجنة أو الهيئة بدراسة كل مذكرة منها ؛ ومناقشتها باسهاب ؛ وتحديد الموقف من مضمونها أو المُقترح الذي تحمله بقرار يُتَّخذ بالاجماع أو الأكثرية . فاني قد أجزتُ لنفسي الخروج على هذا التقليد المتَّبع ؛ والتوجُّه بهذه المذكرة الى مجلس المجمع ، لأنها تحمل أفكاراً أو ملاحظات لا تختص في جانبها العمليِّ التطبيقي بلجنة معيَّنة من تلك اللجان العاملة ، ولأن هذه الأفكار أو الملاحظات – بعد استيفاء مناقشتها والوصول الى الصحيح فيها أو الراجح – بحاجة الى قرارات مُلزمة يخضع لها الجميع . وليس لنا في كل هذه الأحوال الا هذا المجلس الموقَّر للبحث والحسم والإلزام .

وقبل الدخول في غمرة الموضوع لا بدَّ من التمهيد له بالاشارة الى ما تعلمونه جميعاً من أن بناء اللغة العربية وصرحها الشامخ الضخم ؛ قد قام – وما زال قائماً – على دعامتين رئيستين رُبَّما لا يكون لهما ثالث ، وربَّما كان ولكنه ليس بمستواهما ودرجتهما من الناحية العملية . وهاتان الدعامتان هما : الاشتقاق والقياس ؛ اللذان يرجع اليهما فضلُ ما نشاهده في العربية من سعةٍ ومرونةٍ ونموٍّ وتطوُّرٍ مستمر .

ولكن هاتين الدعامتين – لكونهما الأساس والقاعدة – لم يُترَكا كما يتوهم البعض عرضةً للرغبات الفردية والاستحسانات الذوقية أو ما نسمّيه في

(*) مذكرة مقدمة الى مجلس المجمع العلمي العراقي بتاريخ ٢٤/٥/١٩٨٨م .

أحسن الفروض الاجتهادات المتضاربة . بل كان الاشتقاق – ويجب أن يظلّ – خاضعاً كل الخضوع لمقاييسه المقرّرة وموازينه الثابتة ، وكان القياس – ويجب أن يظلّ أيضاً – مقيّداً كل التقييد بضوابطه الخاصة ومعاييره الأصيلة .

ولا أُريد أن أُثقل عليكم فأحدّثكم عمّا أورده السلف في معاني الاشتقاق، وتقسيمه الى صغير وكبير ؛ أو أصغر وأكبر ؛ أو صغير وكبير وأكبر ، لأن ذلك بعيدٌ كلّ البُعد عما نُعنى به اليوم من شؤون وشجون ترتبط بقضايا الترجمة ووضع المصطلح وسلامة الاستعمال وصحته .

ولكن الشيء الذي يجب ذكره وتأكيده والنصُّ عليه بكل صراحة ووضوح : ان دائرة الاشتقاق في سلبه وايجابه محدودة حصراً فيما ورد له أصل في اللغة ، ولا يشمل ما لم يكن له أصل . وهذا ممّا أجمعتْ عليه الكلمة وأُغلق فيه باب النقاش والجدل والاجتهاد .

وكان الخليل بن أحمد – لمّا أبدع نظام التراكيب العربية على أدق وجهٍ وأثبته – قد جعل للثنائي المضاعف وجهين ، وللثلاثي الصحيح ستة وجوه ، وللرباعي الصحيح اربعةً وعشرين وجهاً ، وللخماسي الصحيح مائة وعشرين وجهاً . ثم قرر بعد وضع هذا النظام في ضوء جميع الاحتمالات الممكنة لكل واحد منها ؛ أن اللفظ العربي ينقسم الى مهمل ومستعمل ؛ وأن بعض تلك التقليبات والوجوه مهملٌ وبعضه مستعمل ، وأن المرادبا لاهمال والاستعمال ما أُثِر عن العرب استعمالهم اياه وما لم يُؤْثر . فكان ذلك هو الحجر الأساس لوضع ضوابط اللغة وحمايتها من الفوضى والعبث والتخريب .

وجاء اللغويون بعد الخليل فتلقوا ما قاله ورتّبه ووضع قواعدَه وأُصوله بالقبول التام والتسليم المطلق ، ولكنهم رأوا أن بعض ما افترضه الخليل مهملاً قد ثبت استعمالُه ؛ فأضافوه الى المستعمل واستدركوا ذلك عليه ، فاتّسعتْ دائرة الاستعمال وزاد عددُ تراكيبه . وكان منشأ تلك الاضافة والاستدراك ما سُمِع من أفواه عرب البادية وما أُثِرَ من مثَلٍ سائر أو بيت شعرٍ لأحد الشعراء الذين يصح الاستشهاد بشعرهم ؛ ممّافات الخليلَ سماعُه فظنّه مهملاً .

وأسفرتْ حصيلةُ ذلك عمّا نراه ماثلا من زيادة ضمّنها المعجمات المتأخرة عن العين في عدد التراكيب المستعملة ، كما أسفرتْ أيضاً عن الاتفاق على اهمال مجموعة من التراكيب لم يُؤثر عن العرب استعمالهُا مطلقاً .

ومَنَحتْنا هذه الغربلة الكبرى وتلك الجهود العظيمة نتيجةً مسلّمة لاخلاف فيها ولا جدال ؛ هي أن المستعمل من الألفاظ هو الذي يصح اخضاعه للاشتقاق والتفريع ، وان المهمل منها لايجوز استعماله بأي وجهٍ من الوجوه ، بل ان استعماله خطأ صرف وغلط محض .

وقد وقع بعض المتحدثين في اللغة من المعاصرين في وهم كبير عندما دعا الى إثراء اللغة العربية وتوسيعها من طريق الارتجال ، ظاناً أن الارتجال الذي ذكره علماء اللغة والنحو هو استعمال التراكيب المهملة التي أجمعت المعجمات على إهمالها ، ومتصوراً أن المنقول هو المستعمل والمرتجل هو المهمل ، وأن العرب ما داموا قد أجازوا لأنفسهم الارتجال ؛ فلماذا لا نجيز لأنفسنا اليوم أن نفعل مثل ذلك فنرتجل ما نشاء .

والحقيقة أن المنقول والمرتجل شيءٌ ؛ والمهمل والمستعمل شيءٌ آخر .

قال ابن مالك في رجز الألفيَّة :

ومنه منقولٌ كفضْلٍ وأسدْ   وذو ارتجالٍ كسُعَادَ وأُدَدْ

وقال ابن عقيلٍ في شرح البيت :

« ينقسم العَلَمُ الى مرتجل والى منقول . فالمرتجل : هو ما لم يسبق له استعمالٌ قبل العَلَمِيَّة في غيرها كسُعَاد وأُدد . والمنقول : ما سبق له استعمالٌ في غير العلَميَّة ، والنقل إمّا من صفة كحارِث ؛ او من مصدرٍ كفضْل ؛ أو من اسم جنسٍ كأسَد » (١) .

ويتضح من ذلك ان الارتجال انما يصح في دائرةٍ ضيقة جداً هي أسماء الأعلام خاصةً ، وان المراد به صوغُ اللفظ ذي الجذر المستعمل المأثور على بناءٍ لم تستعمله العربُ قبل العَلَميَّة ، كسُعَادَ من سَعِدَ يَسْعَدُ ؛ وأُدَد من أدَّ يَؤُدُّ .

---

(١) شرح ابن عقيل : ١/ ١٢٥ .

ونعود الآن الى لُبِّ الموضوع بعد الفراغ من مسألة التراكيب المهملة وعدم جواز استعمالها على كلّ حال ؛ فنذكر أن المستعمل من تلك التراكيب لم يُترك هملاً ولم يُلْقَ حبلُه على غارب مستعمِليه وفيهم الجهلة باللغة وأنصاف المتعلّمين ، بل كان له من قيود الضبط بالأوزان والصِّيغ ما يُعَيِّن مواردَ الاستعمال بدقة ويُرشِد الى الحروف الأصلية والزائدة في كل بناء ووزن . وقد دلّتنا النتائج التي كشف عنها الاستقراءُ والاحصاء والتتبّع على أنّ من تلك الأبنية ما هو شاذٌّ أو نادر ، ومنها ما هو قليل ، ومنها ما هو كثير شائع وإن اختلفتْ هذه الكثرة في مراتبها ودرجاتها .

وكان لهذا الاستقراء والتتبُّع للشذوذ والندرة والقلّة والكثرة ؛ دَوْرُه المهم والفعّال في وضع قواعد القياس وتعيين مجالات الرجوع اليه والحكم بصحته ، وربط كل ذلك بمقدار الاستعمال ومداه ؛ في ضوء ما بلغ خبرُه من شواهد الاستعمال في كلام العرب الأقدمين .

ولكننا اليوم وبعد هذه القرون المتمادية الحافلة بالدرس والمتابعة ، عندما نواجه مسألة القياس وضوابطه لغرض الاعتماد عليه والافادة منه في انطلاقتنا المعاصرة . تصدمنا الخلافات العنيفة في هذا الموضوع ، فتقعد بنا عن المضيّ في طريق التطور اللغوي المنشود . إذ نجد أنّ بعض المعنيين قد ضيّق دائرة القياس الى حدّ التزمّت الخانق ؛ بدعوى أن الكثرة لم تثبت الاّ في عدد محدود جداً من تلك الصيغ المأثورة . وأن آخرين قد فتحوا الباب على مصراعَيْه الى حدّ التحلّل والانفلات ؛ بدعوى ان القياس هو أساس اللغة وقانونها العام .

والحقيقة أن هذين المنهجين كليهما غير سَليمَيْن من الشّوائب ، وأن الافراط والتفريط في ذلك موقفان بعيدان عن الموضوعية ، وأن الصواب انما هو في الالتزام بالمنهج الوسط الرافض لكلاهذين الطرفين او التطرّفيْن .

ومن المستحسن هنا أن أروي لكم بعض أقوال السلف في القياس ليزداد الأمر وضوحاً وجلاءً ؛ ونكون على علمٍ تام بنظرة أولئك العلماء الروّاد وموقفهم من هذه المسألة :

١ ــ قال سيبويه :

« اعلم أنه ليس كلُّ حرف يظهر بعده الفعلُ يُحذَف فيه الفعلُ ، ولكنك تُضمِر بعده ما أضمَرتْ فيهِ العربُ من الحروف والمواضع ؛ وتُظهِر ما أظهروا ، وتُجرْي هذه الأشياء . . . . على ما أجرَوا . . . . فقف على هذه الأشياء حيث وقفوا ، ثم قِسْ بعْدُ » (٢) .

وقال في موضع آخر من كتابه :

« فاستعمِلْ من هذا ما استعملت العرب وأجِزْ منه ما أجازوا » (٣) .

وقال في موضع آخر :

كان عيسى بن عمر يقول : يا مطراً ؛ يشبِّهه بقوله يارجلاً . . . . ولم نسمع عربياً يقوله ، وله وجهٌ من القياس » (٤) .

وقال في موضع آخر : « فلا ينبغي لك أن تقيس على الشاذِّ المنُكَر في القياس » (٥) .

وروى عن الخليل قوله : « كلُّ شيءٍ من ذلك عدلَتْه العربُ تركتَه على ما عدلَتْه عليه ، وما جاء تامّاً لم تُحدِث العربُ فيه شيئاً فهو على القياس » (٦)

وقال في موضع آخر من كتابه :

« واذا جاء شيءٌ مثل بُرَة لم تجمعه العربُ ثم قستَ ألحقتَ التاء والواوَ والنونَ ، لأن الأكثر ممّا فيه هاء التأنيث من الأسماء التي على حرفين جُمِعَ بالتاء والواو والنون ، ولم يُكَسَّر على الأصل » (٧) .

وقال في موضع آخر : « فعليه تقيس على الأكثر » (٨) .

وقال أيضاً : « وقالوا الحِجار ، فجاؤا به على الأكثر والأقيس » (٩) .

---

(٢) الكتاب : ١ / ١٣٤ .
(٣) الكتاب : ١ / ٢٠٦ .
(٤) الكتاب : ١ / ٣١٣ .
(٥) الكتاب : ١ / ٣٩٨ .
(٦) الكتاب : ٢ / ٦٩ .
(٧) الكتاب : ٢ / ١٠٠ .
(٨) الكتاب : ٢ / ١٠١ .
(٩) الكتاب : ٢ / ١٧٨ .

وقال أيضاً : « هذا الأقلُّ نوادِرُ تُحفَظ عن العرب ولا يُقاس عليها ، ولكنَّ الأكثر يُقاس عليه » (١٠) .

وقال في موضع آخر : « وهذا من الشواذّ ، وليس ممّا يُقاس عليه ويطّرِد »(١١) .

٢ ــ قال ابن فارس :

« أجمع أهل اللغة ــ الاّ منْ شذّ منهم ــ أن للُغَة العرب قياساً ؛ وأن العرب تشتق بعضَ الكلام من بعض » .

« وليس لنا اليوم أن نَخترع ولا أن نقول غير ما قالوه ولا أن نقيس قياساً لم يقيسوه ، لأن في ذلك فساد اللغة وبطلان حقائقها » (١٢) .

٣ ــ قال ابن جنّي :

« اعلم أنّ من قوة القياس عندهم اعتقادَ النحويين أنّ ما قِيس على كلام العرب فهو عندهم من كلام العرب ، نحو قولك في قوله : كيف تبني من ضَرَب مثلَ جعفر : ضَرْبَب ؛ هذا من كلام العرب ولو بنيت مثله ضَيْرَب أو ضَوْرَب أو ضَرْوب أو نحوَ ذلك لم يُعْتَقَدْ من كلام العرب ، لأنه قياس على الأقل استعمالا والأضْعَف قياساً » (١٣) .

وقال في موضع آخر من كتابه :

« اعلمْ انك اذا أدّاك القياسُ الى شيءٍ مّا ثم سمعتَ العربَ قد نطقتْ فيه بشيءٍ آخر على قياسٍ غيره ؛ فَدَعْ ما كنت عليه الى ما هم عليه . فإنْ سمعتَ من آخر مثلَ ما أجزْتَه فأنت فيه مُخيّرٌ تستعمِل أيَّهما شئتَ . فإنْ صحَّ عندك أن العرب لم تنطق بقياسك أنتَ كنتَ على ما أجمعوا عليه » (١٤) .

وقال أيضاً :

« ألا ترى أنك لم تسمع أنتَ ولا غيرك اسْمَ كلّ فاعلٍ ولا مفعول ، وانما سمعتَ البعضَ فقستَ عليه غيره ، فاذا سمعتَ قام زيدٌ أجزْتَ ظَرُف

---

(١٠) الكتاب : ٢/ ٢١٥ ــ ٢١٦ .

(١١) الكتاب : ٢/ ٣٩٢

(١٢) الصاحبي : ٣٣.

(١٣) الخصائص : ١/ ١١٤.

(١٤) الخصائص : ١/ ١٢٥ ــ ١٢٦.

بِشْرٌ وكَرُمَ خالدٌ » (١٥) .

وروى عن المازني قوله : «ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب»(١٦).

وقال ابن جني أيضاً : « ان الشاعر اذا اضطُرَّ جاز له أن ينطق بما يُبيحه القياسُ وإنْ لم يَرِدْ به سماع » (١٧) .

وقال في الباب الذي سمّاه « اللغة المأخوذة قياساً » :

« ألا ترى أنهم يقولون في وصايا الجمع : إن ما كان من الكلام على فَعْلٍ فتكسيره على أفْعُلٍ ككلْبٍ وأكْلُب وكَعْبٍ وأكْعُب وفَرْخٍ وأفْرُخ . وما كان على غير ذلك من أبنية الثلاثي فتكسيره في القلّة على أفْعَال نحو جَبَلٍ وأجْبَال وعُنُق وأعناق وإبِلٍ وآبال وعَجُزٍ وأعجاز ورُبَعٍ وأرباع وضِلَعٍ وأضلاع وكَبِدٍ وأكْباد وقُفْلٍ وأقفال وحِمْلٍ وأحمال . فليت شعري هل قالوا هذا ليُعْرَف وحده او ليُعْرَف هو ويُقاس عليه غيرُه ، ألا تراك لو لم تسمع تكسيرَ واحد من هذه الأمثلة بل سمعتَه منفرداً أكنتَ تحتشم من تكسيره على ما كُسِّرَ عليه نظيرُه ؟ لا ؛ بل كنتَ تحمله عليه . . . وذلك كأنْ تحتاج الى تكسير الرِّجْز الذي هو العذاب فكنتَ قائلاً لا محالة : أرْجاز ؛ قياساً على أحمال ، وإنْ لم تسمع أرجازاً في هذا المعنى . . . ولا يحتاج أن يتوقّف الى أن يسمعه ، لأنه لو كان محتاجاً الى ذلك لـمَا كان لهذه الحدود والقوانين التي وضعها المتقدمون وتقبّلوها وعمل بها المتأخّرون معنىً يُفاد . . . ولـمَا أقْنَعهم أن يقولوا : اذا كان الماضي كذا وجب أن يكون مضارعُه كذا واسم فاعله كذا واسمُ مفعوله كذا واسمُ مكانه كذا واسمُ زمانه كذا ، ولا قالوا : اذا كان المُكبَّر كذا ، فتصغيره كذا ، واذا كان الواحدُ كذا فتكسيره كذا ، دون أنْ يستوفوا كلَّ شيءٍ من ذلك فيوردوه لفظاً منصوصاً معيّناً لا مقيساً ولا مستنبطاً . . . لكنَّ القوم بحكمتهم وزنوا كلام العرب فوجدوه على ضربَيْن : أحدهما ما لابدَّ من

---

(١٥) و (١٦) الخصائص : ١ /٣٥٧ .

(١٧) الخصائص : ١ / ٣٩٦ .

تقبلّنه كهيئته لا بوصيّة فيه ولا تنبيه عليه نحو حجَر ودار . . . ومنه ما وجدوه يُتَدارَك بالقياس وتخفّ الكلفةُ في علمه على الناس فقنّنوه ونصّلوه » .

« فلمّا رأى القومُ كثيراً من اللغة مقيساً منقاداً وَسَمُوه بمواسمه وغَنُوا بذلك عن الإطالة والإسهاب فيما ينوب عنه الاختصار والايجاز . ثم لمّا تجاوزوا ذلك الى مالابدّ من ايراده ونصّ ألفاظه التزموا وألزموا كُلفته إذْ لم يجدوا منها بُــدّاً ولا عنــها مُنصرَفاً . ومعــاذ الله أنْ ندّعي أن جميع اللغة تُستَدرَك بالأدلّة قياساً ، لكنْ ما أمْكن ذلك فيه قلنا به ونبّهنا عليه » (١٨) .

والخلاصة المستفادة من مجموع هذه النصوص ان القياس دعامة رئيسة لهذا الكيان اللغوي الضخم ، وان ما استعمله العرب وكان غير شاذّ أو نادر في كلامهم جاز القياس عليه ، وأننا لسنا بحاجة الى تقديم جداول إحصائية تنظّم (النسبة المئوية) لكل بناءٍ ووزن لنحدّد في ضوء تلك النسبة موقفنا من صحة القياس وبطلانه في كل واحدٍ منها ، لأن الكثرة المرادة في كلامهم هي المقابلة للندرة والشذوذ كما هو صريحُ الفقرات ٤ و٩ و١٠ من أقوال سيبويه الواردة فيما تقدّم نقله من كتابه.

* * *

وعندما تصبح مسألة القياس قانوناً ثابتاً وأصلاً مسلّماً من أصول اللغة ، يحين وقت ايراد السؤال الرئيس المترتّب على ذلك فنقول :

ما هي الأبنية والأوزان التي يجوز القياس عليها وما هي الاخرى التي لا يُسْمح بذلك فيها ؟

إنّ الجواب الشافي على هذا السؤال المهم هو الذي ينير معالمَ الطريق اللاحب الذي يجب أن يسير عليه العاملون في حقول التعريب والترجمة ووضع المصطلحات وتأليف المعجمات ، بما يمنحهم من قدرةٍ على الانتقاء الجيد والاختيار الصحيح للألفاظ ، وبما يمنح اللغة العربية نفسها من إثراء وتطوير ورفدٍ لدفق الحياة والنمو فيها .

---

(١٨) الخصائص : ٢/٤٠ – ٤٣ .

واذا كانت بعض الصيغ والأبنية لأسماء الفاعل والمفعول والمكان والزمان والمصادر والجموع مما اتُّفِق على قياسيَّة معظمها في القديم والحديث ، فان أكثر الأبنية المأثورة عن العرب لم يُبتّ فيها بعدُ ولم يُحْسم النزاعُ بشأنها حتى اليوم ، فظلَّت خاضعة للاجتهادات الفرديَّة والآراء الشخصية ؛ بل مثاراً للخلاف والجدل وربما يكون حادّاً وعنيفاً بين المعنيين .

وهنا نصل الى بيت القصيد وقلب المشكلة ، اذ لابدّ من حسم النزاع والوصول الى الرأي القاطع أو الراجح في كل ذلك ، بعد الوقوف على تلك الاجتهادات المختلفة ونخلها بدقَّة وتمحيص ، وليس من سبيل الى تحقيق هذا الأمل الا ّ قيام المجلس الموقَّر بأعضائه الأفاضل ولجانه المعنيَّة ؛ ببحث كل بنــاء من تلك الأبنية وصيغة من تلك الصيغ ، تمهيداً لإصدار قرارٍ ثابت وصريح بشأن كل واحد منها .

ومن المستحسن — هنا — أن أضربَ بعض الأمثلة على ما أعنيه فأقول :

١ — تحديد الموقف من الفعل الثلاثي اللازم الذي نريدتعديته . هل يجوز لنــا أن نزيده لنجعلــه متعدياً ؟ ، وهل تكون هــذه الزيادة بالهمزة في أوَّله أو بتضعيف عينه أو بكليهما ؟ . وما هي الضوابط لذلك ؟ .

٢ — تحديد الموقف من الفعل الثلاثي عندما نريد التكثير به . هل نصوغه على مثال فعَّلَ المضعَّف إن كان متعدياً وافْعَوْعلَ إن كان لازماً أو عــلى مثالٍ آخر ؟ ، وما هي الضوابط لذلك ؟ .

٣ — تحديد الموقف من اشتقاق الأفعال من أسماء الأعيان . هل يجوز ذلك ؟ وما هي ضوابطه ؟ .

٤ — تحديد الموقف من صيغ الكثرة في اسم الفاعل : كفعّال ومِفْعَال وفِعِّيل وفَعُول ومِفْعَل وفَيْعِل وفُعَال وفُعّال وغيرها ، ما هو القِياسيُّ منها ؟ وما هي ضوابطَ ذلك ؟ .

٥ — تحديد الموقف من أسماء المكان وخصوصاً المكان الذي يكثر فيه الشيء ، هل ذلك قياسي ؟ وما هي ضوابطه ؟

٦ – تحديد الموقف من المصادر وما يُراد به الكثرة منها خاصة ، ما هو القياسي منها ؟ وما هي ضوابطه ؟

٧ – تحديد الموقف من الصيغة التي طرحها أحد الزملاء في هذا المجلس وهي صيغة فَعْلُون ، فقد تحمَّس لها مَنْ تحمس ورفضها مَنْ رفض ، ولم نسمع رأياً قاطعاً في ذلك .

٨ – تحديد الموقف من الكلمات التي ارتأى بعضُ زملائنا أن تُركَّب من جزئين عربيّ وأعجميّ ، كنويده وجَزَرين وجُبْنين ، هل يصح ذلك أو لا يصح ؟ .

٩ – وأخيراً ، تحديد الموقف من مسألة مهمة وخطيرة من مسائل اللغة الأساسية ، لِمَا لها من علاقة وثيقة جداً بالمصطلحات عامةً وبما يتألَّف منها من أكثر من كلمة واحدة بالخصوص . وأعني بها مسألةَ النَّحْت التي أعرض عنها المجمع إعراضاً تامّاً وطوى عنها كشحاً . في حين أن العرب القدامى قد أجازوا لأنفسهم ذلك واستعملوه – وإن يكن على نطاق ضيق – منذ أقدم العصور ، منحوتاً من كلمتين ومن جملة أيضا .

ولا أريد في هذه العجالة أن أغوص في أعماق هذا الموضوع أو أدخل في تفاصيله . ولكني أود أن أروي لكم نَصَّيْن أصيليْن فيه لتقفوا على حقيقة أمره :

قال الخليل بن أحمد :

« يُشْتَقُّ فِعْلٌ من جَمْعٍ بين كلمتين مثل حَيَّ على ... تقول منه : حَيْعَلَ يُحَيْعِلُ حَيْعَلَةً ، وقد أكثرتَ من الحَيْعَلَة أي من قولك حَيَّ على . وهذا يُشْبِه قولهم : تَعَبْشَمَ الرَّجلُ وتَعَبْقَسَ ، ورَجُلٌ عَبْشَمِيٌّ [وعَبْقَسِيٌّ] اذا كان من عَبْدِ شَمْس أو من عبْدِ قَيْس ، فأخذوا من كلمتين مُتَعَاقِبتَيْن كلمةً واشتقوا فِعْلاً ... اخذ العين والباء من عبْد واخذ الشين والميم من شمس واسقط الدال والسين فبنى من الكلمتين كلمة ، فهذا من النَّحْت ، وهذا من الحُجَّة في قولهم : حَيْعَل حَيْعَلَةً » (١٩) .

---

(١٩) العين : ١/ ٦٠ – ٦١ .

وقال ابن فارس :

« اعلم أنّ للرّباعي والخماسيّ مذهباً في القياس يستنبطه النظر الدقيق ، وذلك أن أكثر ما تراه منه منحوت . ومعنى النّحت أن تؤخذ كلمتان وتنحت منهما كلمة تكون آخذة منهما جميعاً بحظ . والأصل في ذلك ما ذكره الخليل من قولهم : حَيْعَلَ الرّجُلُ اذا قال حيّ على ، ومن الشيء الذي كأنّه متّفق عليه قولهم عَبْشَمِيّ . . . فعلى هذا الأصل بنينا ما ذكرناه من مقاييس الرباعي فنقول : إنّ ذلك على ضربين : أحدهما المنحوت الذي ذكرناه ، والضرب الآخر : الموضوع وضعاً لا مجال له في طرق القياس » (٢٠) .

والمستفاد من هذين النصّين أن النّحت تركيب عربي أصيل لا تشوبه شائبة ولا يعتريه ريب ، وان بالإمكان الاعتماد عليه واللجوء اليه عندما تمس الحاجة ويقتضي الموقف ذلك . على أن توضع له من الحدود والقيود ما يجعله بمنأى عن عبث العابثين وإساءة المسيئين من جهلة أو متجاهلين .

وحسبنا أن نقف في المعجمات على الكلمات الآتية — وهي أمثلة لم تبلغ حدّ الاستقصاء — ليتضح لنا براعة السلف وإجادتهم في الاستفادة من النّحت :

لقد قالوا :

البَسْمَلَة ، وهي منحوتة من بسم الله ، والفعل منها بَسْمَل يُبَسْمِل .

الحَمْدَلة ، وهي منحوتة من الحمد لله ، والفعل منها حَمْدَلَ يُحَمْدِل .

السَّبْحَلة ، وهي منحوتة من سبحان الله ، والفعل منها سَبْحَل يُسَبْحِل .

الهَيْلَلَةُ أو التهليل ، وهي منحوتة من لا إلهَ إلاّ الله ، والفعل منها هَلّلَ وهَيْلَلَ .

الحَوْلَقَة أو الحَوْقلة ، وهي منحوتة من لا حول ولا قوة الا بالله ، والفعل منها حَوْلَقَ وحَوْقَلَ .

الحَسْبَلَة ، وهي منحوتة من حسبي الله ، والفعل منها حَسْبَلَ .

الحَيْعَلَة ، وهي منحوتة من حيّ على الصلاة ، والفعل منها حَيْعَلَ .

البَرْقَلَة ، وهي منحوتة من البرق الذي لا مطر معه ، والفعل منها بَرْقَلَ .

التَّكْبير ، وهي منحوتة من الله أكبر ، والفعل منها كَبَّرَ .

---

(٢٠) مقاييس اللغة : ١ / ٣٢٩ .

التَّعقمير ، وهي منحوتة من عقرك الله ، والفعل منها عَقمَرَ .
التَّغويث ، وهي منحوتة من واغَوْثاه ، والفعل منها غَوَّث .
العَبْدَريّ ، وهي منحوتة من عَبْدِ الدّار ، اسم قبيلة .
وأضاف اليها السيوطي :
الجَعْفَدَة ، وهي منحوتة من جُعِلتُ فداك .
الدَّمْعزَة ، وهي منحوتة من أدام اللهُ عزّك .
الطَّلْبَقَةُ ، وهي منحوتة من أطال الله بقاك .
الحَيْهَلَةُ ، وهي منحوتة من حيَّهلا بالشيء .
السَّمْعَلَة ، وهي منحوتة من سلام عليكم .
المَشْألة ، وهي منحوتة من ماشاء الله .
المَرْقسيّ ، من امرئ القيس .
التَّيْمليّ ، من تيم الله . (٢١)
ويحضرني الآن من استعمالات المعاصرين : (البرمائي) و (الدَّرْعَمِيّ) .

* * *

وفي الختام أكرِّر دعوة الزملاء الأفاضل كافةً — أفراداً ولجاناً — الى حشد الطاقات وبذل الجهود لدراسة هذه الموضوعات بشمول واستيعاب ؛ وعرض ذلك بعد الفراغ منه على المجلس الموقر ليبتَّ في كل موضوع منها بقرارٍ صريح مُلزِم يخضع له الجميع ، يوحِّدهم بعد اختلاف ، ويجمع آراءهم بعد تشتُّت ، ويوفِّر الكثير الكثير من الوقت والجهد لكل العاملين في هذا الميدان .

والله تعالى هو الموفِّق والمسدِّد والهادي الى سواء السبيل .

---

(٢١) المزهر : ١/٤٨٣ — ٤٨٥ .

صيغة (فعلان) والنسبة اليها *

بتاريخ ٢٠ – ٦ – ١٩٨٨ م قدّم أحد الزملاء مذكرة الى مجلس المجمع بشأن الكلمات التي يُزاد في آخرها ألف ونون وياء نسبة ، ك « رَقَبَاني » و « شَعراني » و « رَبّاني » و « رُوحاني » . وقد رأى الزميل الفاضل ان هذه الصيغة قياسيّة ، ودعا المجلس الموقّر الى إقرار ذلك ، مستدلاً عليه بماورد على هذه الزِّنة في كتاب المقتضب للمبرّد وكتاب المخصّص لابن سيدة ، وبقرار مجمع اللغة المصري في هذا الموضوع وإنْ لم نقف على نصّه .

ولمّا كان الزميل الكريم قد خاطب بمذكرته مجلسَ المجمع ، رأيت من المفيد أن أُعقّب على ذلك وأن أُخاطب بتعقيبي المجلسَ الموقّر أيضاً ، لكي يتضح الأمر للزملاء الأفاضل على نحو أجلى وأشمل وأكثر تفصيلاً . والله ولي التوفيق .

* * *

ان هذه الصيغة التي نُعنى بأمرها في هذه المذكرة تتضمن حروفاً أصلية واخرى زائدة ، والزائد فيها – كما أسلفنا – هو الألف والنون والياء المشدّدة في آخرها . ومن المفروض – بل المسلّم القطعي – أن تكون هذه الحروف قد زيدتْ لغرض معيّن . إذ لازيادة في اللغة بلا غرض ، وقديماً قالوا في هذه الزيادات : « انّ قوة اللفظ تؤذن بقوة المعنى » (١) .

ولذلك كان من اللازم أن نُعنى – أوّلاً – بالسؤال عن سبب زيادة هذه الحروف ، وأن نُعنى – ثانياً – بالجواب الشافي المحدّد على هذا السؤال في ضوء الموارد التي استعمل العرب فيها هذا البناء ، وأن نبحث في المرحلة

(*) خلاصة مذكرتين قدمت اولاهما الى مجلس المجمع العلمي العراقي بتاريخ ٦ / ١٠ /١٩٨٨ م ، وثانيتهما الى لجنة الاصول بتاريخ ٣٠/ ١٠/ ١٩٩٠ م .

(١) شرح المفصل لابن يعيش : ٥٦/٦ .

الثالثة قياسيّة الصيغة أو عدم قياسيّتها ، ثم نقف — أخيراً — عندالياء الملحقة بهذه الصيغة لمعرفة المراد منها في هذا الاستعمال .

وخلاصة ما يستفاد من المصادر الأصيلة في بيان الغرض من ذلك ان الألف والنون قد زيدت في هذه الكلمات وماشاكلها للدلالة على المبالغةوالتأكيد ، وان الياء التي تلي الألف والنون هي ياء النّسب . وقد نصّ على ذلك عدد من اللغويين الذين عُني ابن منظور بنقل آرائهم وأقوالهم في معجمه ؛ كما توضحه المقتطفات الآتية :

أ — قال في لسان العرب (ركب) :

« وفي الحديث : أبْغِنِي ناقةً حَلْبانة رَكبانة . أي تصلح للحَلب والركوب ، الألف والنون زائدتان للمبالغة ، ولتُعطيا معنى النَّسَب الى الحلب والركوب » .

ب — وقال في تركيب (ربب) :

« الرّبّاني : الذي يعبد الربَّ ، زيدت الألف والنون للمبالغة في النسب » .

ج — وقال في تركيب (روح) :

« وفي الحديث ؛ الملائكة الرُّوحانيون ، يروى بضمّ الراء وفتحها ، كأنه نُسِب الى الرُّوح أو الرَّوح وهو نسيم الريح . والألف والنون من زيادات النسب » .

د — وقال في تركيب (وحد) :

« الوَحْدَانيّ . . . منسوب الى الوَحدة والانفراد بزيادة الألف والنون للمبالغة» .

هـ — وقال في تركيب (برر) :

« وورد : مَنْ أصلَحَ جَوّانِيَّه أصلح اللهُ بَرّانِيَّه ، قالوا : البَرّانيّ العَلانية ، والالف والنون من زيادات النَّسَب » .

و — وقال في تركيب (بحر) :

« دَمٌ بَحْرانيّ : شديد الحمرة ؛ كأنه قد نُسِب الى البحر وهو اسم قعر الرَّحم . . . وزادوه في النسب ألفاً ونوناً للمبالغة » .

ز — وقال في تركيب (حرر) :

« الحَرّى – فَعْلى – من الحَرّ ، وهي تأنيث حَرّان ، وهما للمبالغة » .

ح – وقال في تركيب (شعر) :

« شَعْرَان : اسم جَبَلٍ بالموصل ، سُمِّيَ بذلك لكثرة شجره » .

ط – وقال في تركيب (رحم) :

« الرَّحْمن . . . بُنيت الصفة على فَعْلان لأن معناه الكثرة » ، وهو « بناء من أبنية المبالغة » .

ي – وقال في تركيب (فلم) :

« الفَيْلَماني : منسوب بزيادة الألف والنون للمبالغة » ، والفَيْلَم : الأمر العظيم .

ك – وقال في تركيب (كلم) :

« رجلٌ كِلِّمَانيّ : كثير الكلام ، فعُبِّرعنه بالكثرة » .

ل – وقال في تركيب (جوا) :

جَوّانيّ : « منسوب الى جَوِّ البيت وهو داخله ، وزيادة الألف والنون للتأكيد » .

وهكذا يتَّضح بما يكفي ويقنع ان زيادة الألف والنون في هذه الموارد انما يراد بها الكثرة والمبالغة والتأكيد ؛ وان الياء التي تلي ذلك انما هي – فيما قالوا – ياء النسبة الى هذا المزيد .

* * *

أمّا موضوع قياسيَّةهذه الصيغة–وهوالذي يهمناكثيراًفي عملناالمجمعي لارتباطه المباشر بشؤون التعريب والمصطلحات – فلم تتفق كلمة اللغويين عليه ، بل صرَّح بعضهم بشذوذه ، وذهب بعضهم الى القول بندرته . ونورد فيما يأتي تلك الأقوال لنكون على بينَةٍ تامة من الأمر :

١ – ان سيبويه – وهو أول من بحث هذا البناء – لم يشر الى قياسيته بنفي أو ايجاب ، وانما اكتفى بقوله :

« فمن ذلك قولهم في الطَّويل الجُمَّة : جُمّانيّ ؛ وفي الطويل اللحية :

اللِّحْيَانِيّ ؛ وفي الغليظ الرَّقَبَة : الرَّقَبَانِيّ . فانْ سَمَّيْتَ برقَبَةٍ أو جُمَّةٍ أو لِحْيَةٍ قلت : رَقَبِيّ ولِحْيِيّ وجُمِّيّ ولِحَوِيّ ، وذلك ان المعنى قد تحوّل . انما أردتَ حيث قلت جُمَّانِيّ : الطويل الجُمَّة ؛ وحيث قلتَ اللِّحْيَانِيّ : الطويل اللِّحية ، فلما لم تعن ذلك أُجْرِيَ مجرى نظائره التي ليس فيها ذلك المعنى» (٢) .

٢ – وذكر المبرّد هذه الصيغة في جملة صيغ النسب ولكنّه لم يشر الى القياس وعدمه ، قال :

« باب ما يقع في النسب بزيادة لما فيه من المعنى الزائد على معنى النسب : وذلك قولك في الرجل تنسبه الى أنه طويل اللحية : لِحْيَانِيّ ؛ وفي طويل الجُمَّة : جُمَّانِيّ ؛ وفي طويل الرَّقَبَة : رَقَبَانِيّ ؛ وفي كثير الشَّعر شَعرانِيّ. فانما زِدْتَ لما أخبرتُكَ به من المعنى ، فانْ نسبتَ رجلاً الى رقَبَةٍ أو شَعرٍ أو جُمَّةٍ قلتَ : جُمِّيٌّ وشَعريٌّ و رقَبِيّ ، لأنك تزيد فيه ما تزيد في النَّسَب الى زيدٍ وعمرو » (٣) .

٣ – أمّا ابن سيدة فقد تردّد في الأمر ولم يجزم بموقف معيّن منه ، فذكر أولاً ان هذه الصيغة ممّا شَذَّ من قوانين النسب ، ثم روى بعد ذلك اطراد هذا البناء في بعض الحالات ، قال :

« وليست قوانينُ النسب ممّا نعترضه في كتابنا هذا ، غير أني أذكر منه ماشَذَّ . . . فممّا شَذَّ . . . . قولهم في النسب . . . الى العظيم الفخذ : فُخَاذِيّ ، والى عظيم الرأس : رُؤاسي ، والى الجُمَّة : جُمَّانِي ، والى الرقبة رقَبانِيّ ، والى الأنف : أُنَافِيّ ، والى اللحية : لحيانيّ ، والى العَضُد : عُضَادِيّ وعَضَادِيّ . . . . وقد حكى بعضُ اللغويين ان الاضافة الى عِظَم كلِّ عضوٍ على هذا مُطَّرِد ، أعني فُعَالِيّاً . وقالوا في النسب الى البلغم : بَلْغَمانِيّ » (٤) .

٤ – وأمّا ابن يعيش فقد ذهب بقطعٍ ويقين الى شذوذ هذا البناء وعدم جواز القياس عليه ، وفي ذلك يقول :

---

(٢) كتاب سيبويه : ٢ / ٨٩.

(٣) المقتضب : ٣ / ١٤٤. (٤) المخصص : ١٣ / ٢٤١ – ٢٤٢ .

« وقالوا في الطويل الجمّة وهو الشّعر : جُمّانيّ ، وفي الطويل اللحية : لحيانيّ . . . . وقالوا في الغليظ الرقبة : رَقَبانيّ ، زادوا الألف والنون للمبالغة دلالةً على هذا المعنى ، وهو خارج عن قياس النسبة ، ولذلك لا يستعمل إلاّ فيما استعملَتْه العرب ، ولو نسبتَ الى نفس الرقبة لم تقل فيه الا رَقَبيّ . واعلم ان هذه الأسماء التي ذكرنا شذوذَها اذا نسبتَ اليها في غير هذا الموضع الذي شَذَّتْ فيه أجْرَيْتَها على القياس ولم تستعمل فيه الشذوذ » (٥) .

٥ – وأمّا الصَّغَاني فقد أعلن بضرس قاطع : أنه « من شَوَاذّ النسب» (٦)

٦ – وتعددت روايات ابن منظور بهذا الشأن ، ولكنها لا تخرج عن دائرة « على غير قياسٍ » (٧) و « من نادر معدول النسب » (٨) .

* * *

واذا جاز لي أن أتطفل فأدلي بدلوي في هذه المسألة ؛ فاني ارّجح جوازَ استعمال هذه الصيغة عند الحاجة الماسّة الى ذلك ، لعدم النصِّ على شذوذها في كلام سيبويه والمبّرد ؛ وعَقْد كلٍّ منهما باباً في كتابه لها . ولكن هذا الاذن في القياس لن يعني الخروج بأيّ حال من الأحوال عن المجال المحدّد الخاص بهذا البناء وهو (الكثرة والمبالغة والتأكيد) .

غير أن الذي يلفت النظر ويثير الانتباه في الأمر أن الياء المشدّدة الملحقة بمعظم الكلمات الواردة على هذه الزنة – وقد سمّاها الجميع « ياء النسبة » – لاتدل على نسبٍ حقيقي ؛ ولاتحمل أي معنى من معاني الانتساب .

والنسبة – كما يعلم جميع الدارسين – باب معروف من ابواب النحو ، وقد سمّاه سيبويه باب الاضافة أيضاً ، وقال : « اعلم انك اذا أضفتَ رجلاً الى رجلٍ فجعلتَه من آل ذلك الرجل ألحقتَ ياءي الاضافة . فان أضفتَه الى بلدٍ فجعلتَه من أهله ألحقتَ ياءي الاضافة . وكذلك إن أضفتَ سائر الأسماء

---

(٥) شرح المفصل : ٦/١٢ – ٠١٣

(٦) العباب : (شعر) .

(٧) لسان العرب : (رقب) و (نبج) و (نفر) .

(٨) لسان العرب : (رقب) و (روح) و (جمم) .

الى البلاد أو الى حَيّ أو قبيلة » (٩) .

وقد أُشبعتْ هذه المسألة بحثاً و شرحاً وايضاحاً في جميع الدراسات والكتب النحوية ـ قد يمها وحديثها ـ فلا تحتاج الى مزيد بيانٍ وتكرار . وحسبنا من كل أقوال السلف مالخَّص به الصفدي ذلك أفضل تلخيص فقال :

« النسب هو الاضافة ، لأن النسب إضافة شيٍ الى بلدٍ أو قرية أو صناعة أو مذهب أو عقيدة أو عِلْم أو قبيلة أو والد ، كقولك : مِصْريّ ؛ أو مِزّي ؛ أو منجنيقيّ ؛ أو شافعي ؛ أو معتزلي ؛ أو نحوي ؛ أو زُهري ، أو خالدي . فهذا المعنى انماهو إضافة ، ولهـذا كـان النحاة الأقدمون يترجمونه بباب الاضافة . وانما سميتَه نسباً لأنك عرَّفتَه بذلك كما تعرِّف الانسان بآبائه» (١٠) .

ثم قال بعد ذلك متحدثاً عما خالف هذه القاعدة :

« وقالوا في النسبة الى ما في الجسد من الأعضاء : الرُّؤاسيّ والشُّفاهيّ والجُمّانيّ والرَّقَباني واللِّحيانيّ والشَّعراني : اذا كان عظيماً في هذه الأعضاء، مخالفةً للنسب الى البلد والأب » (١١) .

ولمّا كان المراد من إلحاق ياء النسب بغير الصفة من الأسماء الجامدة ـ كالبلدة والقبيلة والصناعة وما شاكل ذلك ـ أن تكون صالحة للوصف بها كالمشتقات(١٢) ، أنكر جمهور النحاة الحاق ياء النسب بالصفات لأ نه يكون من باب إضافة الشيٍ الى نفسه ، وهو مرفوض لدى البصريين في كل أحواله ، وعند الكوفيين في بعض الأحوال ، قال أبو البركات الأنباري :

احتجّ البصريون « بأن قالوا : انما قلنا إنه لا يجوز ، لأن الاضافة انما يراد بها التعريف والتخصيص ، والشيء لا يتعرَّف بنفسه ، لأنه لو كـان فيه

---

(٩) الكتاب : ٢/٦٩٠ ويراجع شرح المفصل : ٥/١٤١ في توضيح مراد سيبويه من هذه الاضافة .

(١٠) الوافي بالوفيات : ١/٢٢-٢٣٠

(١١) الوافي بالوفيات : ١/٣٠٠

(١٢) نصَّ ابن يعيش في شرح المفصل: ٥/١٤١ على أن فائدة النسبة فائدة الصفة .

تعريف كان مستغنياً عن الاضافة » . وقال أيضاً : و « ذهب الكوفيون الى أنه يجوز إضافة الشيء الى نفسه اذا اختلف اللفظان » (١٣) .

وكان آخر من خاض في هذا الموضوع من المعاصرين : الدكتور عبدالفتاح الحموز في بحث مفصَّل كثير الأمثلة والشواهد قال في ختامه :

« ان العربية لا تعرف هذه المسألة الا في أُلَيْفاظٍ قليلة لا يصح أن تتخذ عمدة أو دليلاً لتسويغها ، وهي أُليفاظ يمكن تأويلها » (١٤) .

* * *

واذا أردنا اكتناه هذه المسألة والتعمق فيها لاستجلاء حقيقة أمرها وجدنا أن النسب الى الصفات أو المشتقات ـ على الرغم من كلام أبي البركات وما رواه عن البصريين خاصة من عدم جواز ذلك ـ مستعمل عند العرب ومأثور عنهم ، وان شواهده أكثر من أن تكون « أُليفاظاً قليلة » كما ذكر الدكتور الحموز ، وقد وردت في مصادر العربية وكتب النحو ودواوين الشعر العربي الأصيل .

ويكفينا مثلاً على ذلك ارجوزة العجاج اليائية المعروفة ـ وشعر العجاج من أشعار الاستشهاد ـ وقد ورد فيها عدد غير قليل من الصفات الملحقة بالياء التي تشبه ياء النسب ، كقوله :

دَوّاريّ	قِنَّسْريّ
قَعْسَريّ	دَغْفَليّ
قَضْفاضيّ	خَبَرْنجيّ
يَمْؤوديّ	قَعْميّ
رَجْراجيّ	بَرْزيّ
دَغْمَريّ	أخْدَريّ
ضَحْضاحيّ	رَقْراقيّ
شَغْزَبيّ	دَوْسَريّ

(١٣) الانصاف في مسائل الخلاف : ١٨١ .

(١٤) مجلة الضاد العراقية / الجزء الرابع : ١٩٠ .

زِنْبَرِيّ	شَوْذَبِيّ
رُبّانيّ	صُرّاني
غَيْفانيّ	عُكامسيّ
نُوّاريّ	نَضْريّ
شَهْوانيّ	كَلّابيّ (١٥)

وفي المعجمات عدد غير قليل أيضاً من هذه الألفاظ الملحقة بالياء المضعّفة ؛ نظير :

الشَّعرانيّ : كثير شعر الرأس والجسدِ طويلُه .

الوَحدانيّ : منسوب الى الوَحدة والانفراد .

الرَّقَبانيّ : الغليظ الرقبة .

المَخْبَرانيّ : ذو مَخبَرٍ ، والمَنْظَرانيّ : ذو منظرٍ حَسَنٍ .

الجُسْمانيّ والجُثْمانيّ : ضخم الجُثَّة .

السَّبَلانيّ : الطويل السَّبَلة .

المُسْحُلانيّ : الطويــل .

يومٌ جَوْلانيّ وجَيْلانيّ : كثير التراب والريح .

الدُّحْمسانيّ والأُحْسُمانيّ : العظيم مع سواد .

رَجُلٌ زُهْمانيّ : اذا كان شبعان .

ويتضح من الاطلاع على ما ورد في مصنفات اللغة والأدب في شرح ذلك وما كان على شاكلته من الأمثلة والشواهد ؛ ان هذه الياء لا يراد بها النسب الحقيقي بمعناه اللغوي الأصيل ، وانما أُريد بها المبالغة والتأكيد ، وأروي فيما يأتــي بعض ما قيل في ذلك :

« والدهر دَوّارٌ بالانسان ودَوّاريٌّ : أي دائرٌ به . . . قال الفارسي : هو على لفظ النسب وليس بنسب ، ونظيره بُخْتيٌّ وكُرْسيٌّ » (١٦) .

وقال المرزوقي : « الشَّمردل : الطويل ، وزاد ياءَ النسبة في آخره توكيداً

---

(١٥) ديوان العجاج : ١/٤٨٠ – ٥٣٠ .

(١٦) لسان العرب : (دور) .

للوصفية ، فهو كقول الشاعر :

أطرباً وأنت قِنَّسْريُّ
والدهر بالانسان دَوّاريُّ

يريد : قِنَّسْراً ودَوّاراً ، فزاد الياء لمثل ذلك » (١٧) .

وقال الصفدي : « قد ألحقوا للمبالغة ياءً كياء النسب فقالوا : أحْمَريٌّ ودَوّاريّ » (١٨) .

وذكر السيوطي شواذ النسب وقال : انها « لا تحصى » ، ومنها « لَحاق ياء النسب أسماء أبعاض الجسد مبنية على فُعَال أو مزيداً في آخرها ألف ونون للدلالة على عِظَمِها » و « لَحاق الياء علامة للمبالغة كقولهم : رجل أعجميٌّ وأشتريٌّ وأحمريٌّ » (١٩) .

وقال البغدادي : « ان الياء في قوله : (والدهر بالانسان دَوّاري) لتوكيد الصفة » (٢٠) ، و « الدَّوّاريّ : مبالغة دائر ، والياء لتأكيد المبالغة كالياء في أحمريّ » (٢١) .

وفي القرآن الكريم — وهو أفصح الكلام وأصدق الحديث — قوله تعالى : (أأعْجَميٌّ وعَرَبيّ) ، وروى ابن منظور عن الجوهري قوله : « لا يقال رجل أعجمي فتنسبه الى نفسه الّا أن يكون أعجم وأعجمي بمعنىً ؛ مثل دَوّارودوّاريّ وجمل قَعْسَر وقَعْسَريّ » (٢٢) .

« وفي حديث أنس : جئت الى النبي (ص) وعليه بُردة جَوْنيَّة . منسوبة الى الجَوْن وهو من الألوان ، ويقع على الأسود والأبيض . وقيل : الياء

---

(١٧) شرح الحماسة : ٤/١٨١٨.
(١٨) الوافي بالوفيات : ١/٣١.
(١٩) همع الهوامع : ٢/١٩٧ — ١٩٨.
(٢٠) خزانة الأدب : ٣/١٤٧.
(٢١) خزانة الأدب : ٤/٥١٢.
(٢٢) لسان العرب : (عجم) .

للمبالغة ، كما يقال في الأحمر : أحمريّ » (٢٣) .

• • •

ان التأمل والتدقيق فيما أوردناه من شواهد ونصوص يوضح بجلاء ان هذه الياء التي لحقت الصفات والمشتقات ليست ياء النسبة أو الاضافة ؛ لأنه لم يكن فيها انتساب حقيقي الى شيء ، وان تسميتها ياء النسبة والحاقها ببحث النسب محض مجاز (٢٤) رأى فيه اللغويون شبهاً مسوّغاً لذلك فأطلقوه عليه . بل انها — أولاً وأخيراً — ياء المبالغة وتوكيد الصفة كما ذكر بعض السلف ، سواء أكان المشتق حاملاً معنى المبالغة بنفسه كدَوّاريّ وكَلابيّ ونَوّاويّ ورُؤاسيّ وشُفَاهيّ ؛ أم زيدت فيه الألف والنون للمبالغة أيضاً كربّانيّ وشَهوانيّ وغَيْفانيّ ورَقَبانيّ ولِحْيانيّ . وقد ورد من قبيل ذلك في الاستعمال اللغوي قولهم : عَلّامة ونَسّابة ؛ جمعاً بين الصيغة الدالة على المبالغة وهي (فَعّال) والهاء الدالة على المبالغة أيضاً .

أمّا ما ورد في كتب النحو من أمثلة ظاهرها النسب الى الصفات فلا ريب ان بعضها قد انتقل من الوصف الى الاسم فجاز النسب اليه كالأعشى والصَّعق وما شاكلهما ، وان بعضها تعليمي بحت كعَمَويّ وشَجَويّ ومَرْمويّ ، كما ان بعضاً منها لم تكن ياؤه الّا ياء المبالغة والتأكيد ، وربما شذّ من ذلك كله شيء نادر فخرج على القواعد المقرّرة ؛ والشاذُّ لا يقاس عليه .

وهكذا يكون باستطاعتنا — في ضوء ذلك كله — أن نضيف معنى جديداً الى معاني الياء الاخرى التي ذكرها علماء العربية ، ويصبح قولنا : « الأوّليّ » و « الثانويّ » و « الرئيسيّ » وما كان على هذه الشاكلة كلاماً فصيحاً صحيحاً يراد به تأكيد الوصف والمبالغة فيه ، كما تصبح الياء الملحقة بفَعْلان كذلك أيضاً .

والله تعالى هو العالم ، وفوق كلّ ذي علمٍ عليم .

---

(٢٣) لسان العرب : (جون) .

(٢٤) قال الزمخشري : « وكما انقسم التأنيث الى حقيقي وغير حقيقي فكذلك النسب ، فالحقيقي ماكان مؤثرا في المعنى ، وغير الحقيقي ما تعلق باللفظ فحسب » » المفصل : ٢٠٦ .

ســاهم واســهم *

كانت التفاتة اللجنة الموقرة الى دراسة الفعل (ساهَم) الذي شاع استعماله في هذه الأيام بمعنى (شارَكَ) التفاتة حصيفة تنم عن جودة الرصد وحسن انتقاء موضوعات البحث ، وكانت دراستُها لهذا الفعل دراسةً وافية مستفيضة غنية بالنفع والفائدة . ولكي أنال سعادة المشاركة في هذه المطارحة اللغوية القيمة بما يمكن أن يضاف الى ما قيل في فروع هذه المسألة وجوانبها المختلفة حررتُ هذه المذكرة ، راجياً أن يكون فيها ما يزيد الأمر جلاء ويعين على معرفة الصواب . والله ولي التوفيق .

* * *

ان الفعل (ساهَمَ) الذي نُعنى بالحديث عنه قد جاء على زنة (فاعَلَ) ، وان مصنفات اللغة العربية — كما يعلم الزملاء — قد حفلتْ بعدد كبير جداً من الأفعال الواردة على هذه الزنة ، ولكن بحث اللجنة لم يتطرق الى جذر هذا الموضوع ولبِّه ، فلم يتقرر أهو قياسي معترف بصحة قياسيَّته أم سماعي يجب فيه الاقتصار على المأثور خاصة ؟ . كما ان البحث لم يتطرق الى تعيين أصل (ساهَمَ) بالذات ، فلم يتكشَّف لنا أمره ، ولم يتضح أهو مشتق من الفعل الثلاثي (سَهَمَ) كما هو شأن أكثر أفعال المشاركة إن كـان (سهم) وارداً ؛ أو انه هـنا بمعنى (أسْهَمَ) ؟ ، وهل استعمال (فاعَلَ) بمعنى (أفْعَلَ) جائز ومباح كلما اريد ذلك أو دعت الحاجة اليه ؟ .

تلك هي أسئلة لا مناص من الاجابة عليها بكل دقة وتفصيل ؛ لتحديد الموقف والاطمئنان الى سلامة النتيجة وعدالة الحكم .

وأُورد فيما يأتي مقتطفات من كلام السلف في هذا الشأن ؛ للاستعانـة بها في تبيان الحقيقة وتوضيح الرؤية :

(*) مذكرة مقدمة الى لجنة الاصول بتاريخ ٢٥/١١/١٩٨٨ م .

قال سيبويه :

« باب دخول الزيادة في فَعَلْتُ للمعاني : اعلمْ أنك اذا قلتَ : فاعَلْتُه، فقد كان من غيرك اليك مثلُ ما كان منك اليه حين قلتَ : فاعلْتُه ، ومثل ذلك ضارَبْتُه وفارقته وكارمته وعازّني وعازَزته وخاصَمَني وخاصمته » .

ثم قال بعد ذلك : « وقد تجيءُ فاعَلْتُ لاتريد بها عَمَلَ اثنين . . . وذلك قولهم : ناوَلْتُه وعاقبته وعافاه الله وسافَرْتُ وظاهرت عليه وناعمته ، بَنَوْه على فاعلت » (١) .

وقال ابن السكّيت :

« وقد يأتي فاعَلْتُ بمعنى فَعَلْتُ وأفْعَلْتُ ؛ فيكون من واحد . وأكثر ما يكون فاعَلْتُ أن يكون من اثنين نحو : قاتلته وخاصمته وصارعته وسابقته؛ فهذا لايكون الاّ من اثنين . وأمّا فاعلتُ بمعنى افعلت ممّا يكون من واحد فكقولهم : قاتَلَهم اللهُ أي قتلهم الله ، وقولهم : عافاك اللهُ أي أعفاك الله ، وقولهمّ : عاقبتُ الرجلَ وداينتُ الرجلَ اذا أعطيتَه بالدَّين » (٢) .

وقال المبرّد :

ويكون الفعل على فاعلتُ ، « ومعنى فاعَلَ اذا كان داخلاً على فَعَلَ أن الفعل من اثنين أو أكثر ، وذلك لأنك تقول : ضَرَبْتُ ، ثم تقول : ضارَبْتُ ، فتُخبِر أنه قد كان اليك مثلُ ما كان منك ، وكذلك شاتمتُ . فان لم يكن فيه فَعَلَ فهو فِعْلٌ من واحدٍ ؛ نحو : عاقبتُ اللصّ وطارقتُ نَعْلي » (٣) .

وقال في موضع آخر من كتابه :

« وأما فاعلتُ فمصدرُ اللازم مُفَاعَلَةٌ ، ما كان فيه لاثنين أو لواحد ، وذلك نحو قاتلتُ مقاتلة وشاتمتُ مشاتمة وضاربتُ مضاربة » .

« وأمّا قولنا : ما يكون لاثنين فنحو شاتمتُ وضاربت ؛ لايكون هذا من واحدٍ ولكنْ من اثنين فصاعداً . وأمّا ما يكون لواحد من هذا الباب فنحو :

---

(١) الكتاب : ٢ / ٢٣٨ ـ ٢٣٩ .

(٢) اصلاح المنطق : ١٤٤ ـ ١٤٥ .

(٣) المقتضب : ١ / ٧٢ ـ ٧٣ .

عاقبتُ اللصَّ وطارقت النعلَ وعافاه الله » (٤) .

وقال الفارابي :

« هذا الباب تأسيسُه على أن يكون بين اثنين فصاعداً ؛ يفعل أحدُهما بصاحبه ما يفعله هو به . ثم يتفرّع منه فروع :

« فمنها : مايأتي بمعنى فَعَلَ ؛ كقولك : دَفَعَ ودافَعَ .

« ومنها : مايكون بمعنى أفْعَلَ ؛ كقولك : أعفاك اللهُ وعافاك ؛ وراعِنا سمعَك وأرْعِنا .

« ومنها : ما يجيءُ على معنى فَعَّلَ ؛ وهو كقولك نَعَّمَ وناعَمَ ؛ وصعَّر خدَّه وصاعَرَه .

« ويكون فاعَلَ بمعنى تَفَاعَلَ ؛ كقولك : سارَعَ الى كذا وتَسارَعَ وجاوَزَه وتَجاوَزَه .

« ويكون فاعَلَ بمعنى نفسه من غير أن يُراد به شيءٌ من هذه المعاني ؛ مثل قولك : سافرتُ وضاعفتُ » (٥) .

وقال الزمخشري :

« وفاعَلَ لأن يكون من غيرك اليك ما كان منك اليه ؛ كقولك : ضاربتُه وقاتلتُه . . . ويجيءُ مجيءَ فعلتُ كقولك سافرتُ ، وبمعنى أفعلتُ نحو عافاك اللهُ وطارقتُ النَّعلَ ، وبمعنى فعَّلتُ نحو ضاعفتُ وناعمتُ » (٦) .

وقال أيضاً :

« وتَفاعَلَ لما يكون من اثنين فصاعداً نحو تضارَبا وتضاربوا . ولا يخلو من أن يكون من فاعَلَ المتعدي الى مفعول أو المتعدي الى مفعولين ، فان كان من المتعدي الى مفعول كضارَبَ لم يتعدَّ ، وإن كان من المتعدي الى مفعولين نحو نازَعته الحديث وجاذبته الثوبَ تعدى الى مفعول واحد كقولك تنازعنا الحديثَ » (٧) .

---

(٤) المقتضب : ٢/٩٩ — ١٠٠ .

(٥) ديوان الادب : ٢/٣٩٣ — ٣٩٤ .

(٦) المفصَّل : ٢٨١ .

(٧) المفصل : ٢٧٩ — ٢٨٠ .

• • •

والمستفاد من اجماع النصوص المتقدمة بمجموعها ان بناء (فاعَلَ) بناء عربي فصيح ؛ يراد به الدلالة على غرض معيَّن هو صدور الفعل من اثنين فصاعداً ؛ يفعل أحدُهما بصاحبه مثل ما يفعله هو به ، وذلك هو المعنى العام للمشاركة أو المقابلة بالمثل . وليس من الشطط أو التسامح أن نقول بقياسيته فيما دلَّ على هذا الغرض خاصة ؛ لكثرة ما أُثِر عن العرب من أمثلته وشواهده ، على أن نشترط في صحة هذا القياس وجود الفعل في الأصل دالاً على فِعْل الفاعل ؛ أو وجود اسمٍ منسجم مع معنى المشاركة ؛ ليكون (فاعَلَ) حينذاك دالاً على وقوعه بين اثنين فأكثر .

أمّا الفعل (ساهَمَ) موضوع البحث فقد ورد في معجمات اللغة بمعنى قارَعَ ، أي انه مأخوذ من « السَّهم » الذي كانوا يتقارعون به ، ولا مانع من أن نستعمله بمعنى (شارَكَ) مشتقاً من السَّهم نفسه ؛ بعد ما تطور مفاد هذه الكلمة فأصبح لها معنى النصيب ، قال الزمخشري :

« السَّهم في الأصل واحدُ السهام التي يُضرَب بها ، ثم سُمِّي ما يفوز به الفالج [أي الظافر] سهماً ؛ تسميةً بالسهم المضروب به ، ثم كثر حتى سُمِّي كلُّ نصيبٍ سَهْماً » (٨) .

وهكذا يكون (ساهَمَ) مشتقاً من اسم العين مباشرة بمعنى كان له نصيب ، كما اشتقوا : سانَهَت النخلةُ (من السَّنَة) وعاوَمَتْ (من العام) ، وكما قالوا : نخلةٌ تُرامِق بعِرْق (من الرَّمَق) وساحَلَ فلانٌ (من الساحِل) (٩)

ومع أن هذا التخريج كافٍ ومقنِع في تصحيح استعمال الفعل المذكور في معناه المعاصر الجديد ، يمكن أن يوجَّه القول بصحة (ساهَمَ) بوجهٍ آخر ؛ انطلاقاً من كونه بمعنى أسْهَمَ ، وهو فعل مستعمل معروف ، وقد ورد في الاستعمالات الفصيحة المأثورة منذ العهد النبوي الشريف (١٠) . وكان السلف من اللغويين قد نصُّوا — كما تقدَّم — على أن فاعَلَ قد يجيءُ بمعنى أفْعَلَ .

---

(٨) الفائق : ٢/٢١٢ .

(٩) ديوان الأدب : ٢/٣٨٩ و ٣٩٠ و ٣٩٢ .

(١٠) المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي : (سهم) .

• • •

واذا شئنا أن نزداد وثوقاً واطمئناناً بصحة استعمال الفعل (ساهَمَ) في معنى المشاركة فعلينا مراجعة آثار السلف الشعرية والنثرية التي تكوّن المعين الثرّ للنماء اللغوي الذي لم تدوّنه المعجمات ، وقد وقفنا فيها — بلا جرد أو استقصاء — على الشواهد الآتية التي استعملت هذا الفعل في هذا المعنى نفسه :

١ — البيت المنسوب لأبي الأسود الدؤلي :

ابـا ثابتٍ ساهمتَ في الحزم أهلَــه
فرأيُك محمود وعهــدُك دائـــمُ (١١)

٢ — قال الشريف الرضي محمد بن الحسين في رسالة له الى ابي اسحاق الصابي يعزيه : « وأنا المُساهِمُ له في تحمل النازلة ، والآخذ معه بأوفر الأقسام من النائبة » (١٢) .

٣ — قال ابن سيده :

« وعادّهم الشيءَ : تَساهَمُوه بينهم فساواهم ، وهم يَتَعادُّون : اذا اشتركوا . . الخ » (١٣) .

٤ — روى ابو تمام في حماسته قول الحكم الخُضريّ :

تَسَاهَمَ ثَوْباها ففي الدرع رادةٌ
وفي المرط لَفّاوانِ ردفهما عَبْلُ

وقال المرزوقي في شرح البيت :

« معنى تساهم : تقاسَمَ ، ولذلك قيل : سُهْمَة فلان من هذا كذا : أي قِسْمَتُه ونصيبه . ويجوز أن يكون أصله من السِّهام : القِداح التي تُجال بين الخصوم اذا تقارعوا ليستبدّ كلٌّ بما يخرج له لقِسْمَته وبِدّته ، وفي

---

(١١) ديوان ابي الأسود الدؤلي / المستدرك : ٤٠٢ .
(١٢) رسائل الصابي والشريف الرضي : ٦٣ .
(١٣) المحكم : ١ / ٣٦ (تركيب عدد) .

القرآن : (فساهَمَ فكان من المُدْحَضين) ، فكأنه استعار – وإن كان أصلُه ما ذكرتُ – للتقاسم ؛ إذ كان يُفعَل للقَسْم وما يُشْبِهه لا غير . فيقول : انقسم جسمُ هذه المرأة بين درعها وإزارها . . . الخ » (١٤) .

٥ – قال الزمخشري :

« ومن المجاز . . . لي في هذا الأمر سُهمة : نَصيبٌ ، وأخذتَ نَهْمَتَكَ من النوم وسُهمتَكَ : حاجَتَكَ ونصيبك . . . وتساهموا الشيء : تقاسموه ، قال :

تساهم ثَوْباها (١٥) (الى آخر بيت الحماسة المتقدم) .

٦ – قال ابن الأثير في شرح حديث (يردُّ مُشدُّهم على مُضعِفِهم) :

« يريد : ان القويَّ من الغزاة يساهم الضعيف فيما يكسبه من الغنيمة » (١٦) .

٧ – قال ابن منظور في مقدمة معجمه :

« فاستخرتُ الله سبحانه وتعالى في جمع هذا الكتاب المبارك الذي لا يُساهَم في سعة فضله ولا يُشارَك » (١٧) .

* * *

وخلاصة القول : لا غبار على صحة استعمال الفعل (ساهَمَ) بمعنى شارَكَ ، بل صحة غير ساهَمَ أيضاً مما يشتقُّ على زنة (فاعَلَ) ، على أن لايتجاوز نطاق ما نصَّ عليه اللغويون والمعجميون وما وضعوه لتحقيق هذا الغرض من شروط والتزامات .

وفوق كل ذي علم عليم .

---

(١٤) شرح الحماسة : ٣/١٣١٧ ؛ والبيت من الحماسية ٥١٩ .

(١٥) أساس البلاغة : (سهم) .

(١٦) النهاية : ٢/٢٠٨ (تركيب شدد) .

(١٧) لسان العرب / المقدمة : ١/٧ .

الصدفة أو المصادفة *

شاع في العصر الأخير استعمال كلمة (الصّدفة) للدلالة على وقوع أمرٍ غير متوقّع ؛ أو حدوث ظاهرة مجهولة السبب ، أو حصول لقاء بين اثنين أو شيئين بلا قصدٍ أو انتظار لذلك . وقد دخلتْ هذه الكلمة في عداد مصطلحات الفلسفة والرياضيات والعلوم ، ثم تناولتها ألسن العامّة فتداولتها في كلامها الدارج .

وعندما نعود الى المعجمات اللغوية والكتب التراثية المعنية بمفردات الألفاظ لنستعلمها حقيقة الأمر ؛ لانجد لهذه الكلمة فيها ذكراً أو أثراً ، وانما الوارد بهذا المعنى (المُصَادَفة)(١) ، وقدفُسِّرت بالمُوَافقة (٢) تارة ؛ وبالمحاذاة(٣) اخرى .

وكذلك كانت المعجمات الحديثة والموسوعات العلمية المعاصرة في صدِّها واعراضها عن(الصدفة) بعد الاجماع فيها على (المصادفة) ، وشذّ عنها محيط المحيط للبستاني فقال في تركيب صدف : « الصدفة : الاسم من المصادفة للقاء اتفاقاً من دون قصدٍ أو انتظار ، أوهي مولّدة» ، وضُبطت الكلمة فيه بكسر الصاد ، وتابعَه على ذلك مؤلف المنجد ناصّاً على توليدها ، ولعل كسر الصاد من فعل العامة ولحنها ؛ وإنْ روى السلف ورود (فِعْلَة) بمعنى (فُعْلة) (٤) .

(*) مذكرة مقدمة الى لجنة الاصول بتاريخ ٢٧/١١/١٩٨٩ م .

(١) وهي(المصادفة) أيضاً في جميع النصوص التي اشير اليها في المعجم المفهرس لألفاظ الحديث .

(٢) لسان العرب : (صدف) و (وفق) .

(٣) تاج العروس : (صدف) .

(٤) اصلاح المنطق : ١١٥ ــ ١١٦ وديوان الأدب : ٤/ق ١ /١١ ــ ١٢ والمخصص : ١٥/ ٩٢ و ٩٣ .

وأوردت الموسوعةالفلسفية المختصرة كلمة (الصدفة) في حرف الصاد ، وجاء فيها ما نصه : « الصدفة : انظر / الاحتمال ، ومذهب حرية الارادة» (٥). ولما رجعتُ الى هذين العنوانين وقرأتُ ماورد بشأنهما رأيتُ المترجمين قد استعملوا فيهما كلمة المصادفة (٦) لا الصدفة ، الأمر الذي يدل على أن ذكر كلمة الصدفة في حرف الصاد انما هو انسياق مع اللفظ الشائع في الألسنة ؛ وليس اختياراً لها أو اعترافاً بصحتها .

واذا كان الأمر عند السابقين واللاحقين على هذه الشاكلة ؛ لم يكن بدٌّ من الاقرار بأن لفظ (المصادفة) هو اللفظ الفصيح المأثور للدلالة على المعنى المراد الذي تقدَّم ذكره .

* * *

وعلى الرغم من القطع بأن لفظ (المصادفة) هو الفصيح الثابت الذي لم يؤثر غيره ؛ يجدر بنا أن لانعجل باصدار الحكم الصارم برفض لفظ (الصدفة) وتخطئته قبل أن نقف عليه وقفة الفاحص المدقِّق ، عسى أن نجد له في ضوء القواعد العامة المسلَّمة وجهاً من الصحة والقبول .

ولما كان تحديد الموقف من ذلك معتمداً قبل كل شيءٍ على معرفة المراد ببناء (فُعْلَة) في اللغة العربية وموارد استعماله فيها ، كان لا بدَّ من استعراض ما ورد في كتب السلف بهذا الشأن .

ولعل ابن السكِّيت أول من ذكر هذا البناء أو الصيغة ؛ فنصَّ على أن (فُعْلة) من النعوت – ساكنة العين – « في معنى مفعول به » (٧) .

وذكر ابن دريد مثل ذلك وعدَّه باباً « يطَّرد فيه القياس » (٨) .

---

(٥) الموسوعة الفلسفية المختصرة : ١٩٨.

(٦) الموسوعة الفلسفية : (الاحتمال) : ١٨ (مذهب حرية الارادة): ٣٠٥.

(٧) اصلاح المنطق : ٤٢٧.

(٨) الجمهرة : ٣/٤٢٤.

وسار على نهجهما ابن سيدة فقال : « فُعَلة للفاعل وفُعْلة للمفعول ، و كلا البابين مطّرد في جميع الأفعال الثلاثية المتعدّية وغير المتعدية فيما حكى ابن دريد» (٩) .

وذكروا من أمثلة ذلك :

الهُزْأة : مَنْ يُهزَأ به . والسُّبّة : من يسبُّه الناسُ . والطُّلْبَة : من تُطلَب منه الحوائج . والسُّخْرَة : من يُسخَر منه . والضُّحْكة : من يُضحَك منه . واللُّعْنَة : من يُلْعَن (١٠) . ونحو ذلك كثير .

ولن يؤثّر على سلامة هذه القاعدة ورود ألفاظ على هذه الزنة يراد بها الفاعل ؛ كقولهم : رجل قُفَّةٌ أي مُسِنٌّ ؛ وعُضْلَة أي داهية ؛ وبُهْمَة أي شجاع ؛ وعدة ألفاظ اخرى غيرها (١١) ، مادام الأكثر قد ورد في معنى المفعول ، وما داموا قد نصُّوا على كونه مما يطّرد فيه القياس .

واذا كان بناء (فُعْلَة) قياساً مطّرداً في النعوت والصفات بمعنى المفعول به كما أسلفنا فانه كذلك أيضاً في فُعْلَة بمعنى الاسم المفعول أي الذي انتقل من معناه الوصفيّ الى الاسميّة ، وقد نصّ على ذلك الفارابي بقوله :

ان فُعْلَة « اسم مفعول كقول الله جلّ وعزّ : (الاّ مَن اغتَرَفَ غُرفةً بيده) ، وصفةٌ بمعنى مفعول نحو قولك رجلٌ لُعْنَةٌ وسُخْرة» (١٢) : أي ان فُعْلَة تكون صفة وتكون اسماً فيه معنى المفعول .

وذكر الفارابي من أمثلة ذلك :

الأُهْبَة : الاسم من التأهُّب .

الخُطْبَة : اسم المخطوب به .

الدُّرْبَة : الاسم من دَرَبَ بالشيء أي اعتاده .

الرُّجْبَة : الاسم من ترجيب النخلة .

الغُرْبَة : الاسم من الاغتراب .

---

(٩) المخصص : ١٦ / ١٧١ – ١٧٢ .

(١٠) يراجع في ذلك الجمهرة والمخصص .

(١١) المخصص : ١٦ / ١٧٠ – ١٧١ .

(١٢) ديوان الأدب : ١ / ٧٩ .

القُرْبة : الاسم من التقرب .
النُدْبة : الاسم من نَدَبَ الميّتَ .
النُسْبة : الاسم من نَسَبَه الى أبيه .
النُهْبة : اسم ما يُنْهَب .
الحُجّة : الاسم من الاحتجاج .
الدُرْجة : اسم الشيء الذي يُدرَج .
الدُلْجة : الاسم من الإدلاج .
السُبْحة : الاسم من التسبيح .
القُمْحة : الاسم من الاقتماح .
النُسْخة : اسم المُنْتَسَخ .
العُمْدة : الاسم من الاعتماد .
العُوْذة : ما يُتَعَوَّذ به .
الحُفْرة : اسم الشيء المحفور .
النُقْرة : اسم الشيء المنقور .
النُهْزة : الاسم من الانتهاز .
الحُبْسة : الاسم من الاحتباس .
الخُلْسة : الاسم من الاختلاس .
القُبْضة : اسم الشيء المقبوض .
السُلْطة : الاسم من التسلُّط .
الجُرْعة : اسم الشيء الذي يُجرَع .
الجُمْعة : اسم الشيء المجموع .
القُرْعة : الاسم من الاقتراع .
المُتْعة : اسم الشيء الذي يُتَمَتَّع به .
النُجْعة : الاسم من الانتجاع .
البُلْغة : ما يُتَبَلَّغ به .
الخُرْفة : الاسم من الاختراف .
الطُرْفة : ما يُستَطرَف .

الغُرْفة : الاسم من الاغتراف .
الكُلْفة : الاسم من التكلُّف .
النتْفة : اسم ما يُنتَف .
الحُرْقة : الاسم من الاحتراق .
الدُّقّة : اسم الشيء المدقوق .
الحُنْكة : الاسم من الاحتناك .
الظُّلّة : الاسم من الاستظلال .
الدَّوْلة : الاسم من التَّداول .
العُزْلة : الاسم من الاعتزال .
المُثْلة : الاسم من التمثيل .
المُهْلة : الاسم من الإمهال .
النُّقْلة : الاسم من الانتقال .
الحُرْمة : اسم الشيء المحرَّم .
الحُزْمة : اسم ما يُحْزَم .
الطُّعْمة : الاسم من الطِّعام والإطعام .
الكُوْمة : الاسم من التَّكويم .
اللَقْمة : الاسم من الالتقام .
الحُقْنة : اسم ما يُحْقَن به المريض .
الوُجْهة : الاسم من التَّوجُّه .
الأُسْوة : الاسم من التَّأسّي .
الحُبْوة : الاسم من حَبَا .
الحُشْوة : اسم ما يُحْتَشى به .
الحُظْوة : الاسم من حَظِيَ .
الخُفْية : الاسم من الاستخفاء .
الصُّفْوة : المُصْطفى .
القُدْوة : الاسم من الاقتداء
القُنْوة والقُنْية : الاسم من الاقتناء .

الكُسْوة : الاسم من الاكتساء .
المُنْية : الاسم من التَّمنّي .
النُّهْيَة : الاسم من نَهى (١٣) .

* * *

ولعلنا في ضوء هذا العرض لبعض أقوال السلف في بناء (فُعْلَة) ؛ وبعد الوقوف على بعض أمثلتها ؛ نستطيع الوثوق بصحة النتائج المستخلَصَة الآتية :

١ ــ ان صيغة (فُعْلة) يريد العرب بها معنى المفعول به سواء أكان صفة أم اسماً .

٢ ــ ان ماورد على هذه الزنة قد يشتق من الفعل الثلاثي كالخُطبة من خَطَبَ والقُبْضة من قَبَضَ والجُمْعة من جَمَعَ ، وقد يشتق من المزيد كالرباعي في الدُّلجة من أدلج والمهلة من أمهل والطُّعمة من أطعم والمُثْلة من مَثَّل والحُرْمة من حَرَّم والكُومة من كَوَّم ، وكالخماسي والسداسي في كثير مما قدَّمنا من الأمثلة .

٣ ــ ان شواهد هذا البناء قد بلغت من الكثرة حدّاً يسوِّغ لنا القياس كلما دعت الحاجة اليه .

٤ ــ وانطلاقاً مما تقدَّم يتوجَّه القول بصحة استعمال (الصُّدفة) اسماً مشتقاً من صادَف لإرادة المجهول من الأسباب ؛ والذي لا يُعرَف تعليله من الظواهر ؛ والذي لم يُتَعمَّد من اللقاء ، أي انها اسم يراد به ما يُصادَف ، كقولهم : الحُجَّة لما يُحتَجُّ به والعُوذة لما يتعوَّذ به والقُرْبة لما يُتَقرَّب به . بل يمكن القول بصحة استعمال الفعل (صَدَفَ) بهذا المعنى أيضاً وإن لم يرد في المعجمات ومصنفات الأفعال ، لورود اسم مفعوله في الشعر العربي الأصيل ؛ في قول الأعشى :

---

(١٣) أورد الفارابي نحواً من (٤٤٠) كلمة على هذا الوزن ، يراجع ديوان الأدب: ١ / ١٦١ ــ ١٧٥ ، و ٣ / ٢٣ــ٢٨ و ٢١٢ ــ ٢١٣ و ٣١٩ ــ ٣٢١ ، و ٤ /ق ١ / ١٢ ــ ١٤

ولقد ساءها البيـــاض فاطَّـــتْ
بحجابٍ من دوننا مصدوفِ (١٤)

والمصدوف هنا كما فُسِّر : المستور (١٥) ، ولا بد أن يكون مشتقاً من صَدَف الثلاثيّ الذي فات المعجمات ذكره .

وفوق كل ذي علمٍ عليم .

* * *

(١٤) ديوان الأعشى : ٢١١ .

(١٥) لسان العرب: (صدف) .

بنـــاء (فعالة)

بين السماع والقياس(*)

كانت لجنة « التربية وعلم النفس » في المجمع العلمي العراقي قد وضعتْ كلمة (القَزَامة) مصطلحاً عربياً يقابل كلمة (dwarfism) بالانكليزية ، واعترض بعض أعضاء هيئة تدقيق المصطلحات على صحة هذه اللفظة لغوياً لأنها لم ترد في المعجمات ، ثم وقع الاتفاق على وضع كلمة (القَزَميَّة) بدل القَزَامَة مقابلاً للمصطلح الأعجمي المذكور .

وأثرتُ هذا الموضوع في احدى اجتماعات لجنة الاصول الاسبوعية، طالباً دراسة بناء (فَعَالَة) في العربية ؛ للتثبت من كونه سماعيّاً أو قياسياً ؛ في ضوء مالدينا من شواهد ونصوص في هذا الخصوص . وعرضتُ على اللجنة أشتاتاً مما وقفتُ عليه في مصادر السلف مما يتعلّق بهذا البناء ؛ ثم جمعتُ تلك الأشتات وغيرها في هذه الصفحات ، عسى أن يكون فيها ماينفع ويفيد ، والله ولي التسديد .

* * *

قال سيبويه :

« ومـمّا جاءت مصادرُه على مثال لتقارب المعاني قولك : يئستُ يَأْساً ويآسَةً وسئمتُ سَأْماً وسَآمَةً وزَهِدتُ زُهْداً وزَهَادةً . فانما جملة هذا لترك الشيء » الكتاب : ٢ / ٢١٨ ــ ٢١٩.

« وقالوا : قَنِعَ يَقْنَعُ قَنَاعةً ؛ كما قالوا : زَهِد يَزْهَد زَهَادة » ٢ / ٢١٩

« وقالوا : نَصَحَ نَصاحةً » ٢ / ٢١٦.

« وقالوا : الشَّكاسَة ؛ كما قالوا : السَّقَامة » ٢ / ٢٢٠.

(*) تُليت فقرات من هذه المذكرة في اجتماع لجنة الاصول في ١٩٩١/١١/٥ م .

« وقالوا : الظَّماءة كما قالوا السَّقامة ، لأن المعنيين قريب ؛ كلاهما ضررٌ على النفس وأذىً لها » ٢ / ٢٢٠.

« قولك : قَبُحَ يَقْبُح قَبَاحةً . . . ووسُمَ يَوْسُمُ وَسامةً . . . وأمـّا الفُعْلُ مـن هـذه المصادر فنحو الحُسْن والقُبْح ، والفَعَالة أكثر » ٢ / ٢٢٣.

« وقالوا : النَّضارة كما قالوا الوَسَامة . . . وقالوا : سَبُطَ سَبَاطةً ، وقالوا : مَلُحَ مَلاحةً وسَمُحَ سَماحةً ، وقالوا : شَنُعَ شَناعةً » ٢ / ٢٢٣.

« وقالوا : نَظُفَ نَظافةً كصَبُحَ صَباحةً ... وقالوا : طَهُرَ طَهارةً » ٢ / ٢٢٤.

« وما كان من الصِّغَر والكِبَر فهو نحوٌ من هذا ؛ قالوا : عَظُمَ عَظَامةً ونَبُلَ نَبالةً وصَغُرَ صَغارةً وقَدُمَ قَدامة . . . وقالوا : كَثُرَ كَثارةً ... وقالوا : شَجُعَ شَجاعةً . . . . وقالوا : الوَقارة كما قالوا الرَّزانة ؛ وقالوا : جَرُؤَ يَجْرُؤ جُرْأةً وجَراءةً . . . وقالوا : قَوِيَ يَقْوى قَوايةً ؛ كما قالوا : سَعِدَ يَسْعَد سَعادة » ٢ / ٢٢٤.

« وقالوا : كَمُشَ كَماشةً . . . ولَؤُمَ لآمةً ؛ كما قالوا : قَبُحَ قَباحةً ودَنُؤَ دَناءةً ومَلُؤَ مَلاءةً . . . وهي النَّباهة . . . وهي النَّضارة . . . . وقالوا سَعِدَ يَسْعَد سَعادةً وشَقِيَ يَشْقى شَقاوةً » ٢ / ٢٢٥.

« وقالوا : اللُّبّ واللَّبابة ؛ كما قالوا : اللُّؤْم واللَّآمة . . . وقالوا : الفَقاهة (١) والفَهامة ؛ كما قالوا اللَّبابة . . . وقالوا : لَبِقَ يَلْبَق لَباقة » ٢ / ٢٢٥ – ٢٢٦.

« وقالوا : رَزُنَ رَزانةً . . . وقالوا : رَقُعَ رَقاعةً ؛ كقولهم : حَمُقَ حَماقةً لأنه مثله في المعنى . . . وقالوا النَّواكة » ٢ / ٢٢٦.

« وقالوا : ضَنِنْتَ ضَنَانةً كسَقِمْتَ سَقامة » ٢ / ٢٢٦.

---

(١) صحفت هذه الكلمة الى (النقاهة) في طبعة بولاق من الكتاب.

وذكر الفارابي بناء (فَعَالِ) ثم قال: «فاذا كان بالهاء فهو مصدر الطبائع»(٢)، وأورد عدداً كبيراً من المصادر على زنه (فَعَالة) مثل:

الصَّحَابة، الصَّلابة، القَرَابة، الكَثَاثة، الوَثَاجة، الرَّقاحة، الوَقاحة الهَوَادة، البَشَارة، الخَسَارة، السَّرارة، المَرَارة، الوَزَارة، الوَقارة الحَزَازة، الكَزَازة، الحَمَاسة، النَّجَاسة، الحَسَاطة، السَّلاطة، الرَّضَاعة، العَفَافة، الكثافة، الحَمَاقة، اللَّبَاقة، المَسَاكة، الجَعَانة، الجَهَالة، الخَمَالة، الخَوَالة، الدَّلالة، الكَلالة، النَّبَالة، الوَكالة، السَّآمة، العَلامة، الغَرَامة، الكَرَامة، الرَّطَانة، الضَّنَانة، المَجَانة، الرَّفَاهة، الغَوَاية، الوَلاية، وكثير غير ذلك (٣).

وقال ابن سيدة في عنوان احد ابواب كتابه:

«باب الخصال التي تكون في الأشياء وأفعالها ومصادرها وما يكون منها فطرةً ومُكْتَسباً». وقال:

«ونبدأ بالتي في الفطرة .... أمّا ما كان حُسْناً أو قُبْحاً فانه مما يُبْنَى فِعلُه على فَعُلَ يَفْعُل؛ ويكون المصدر فَعَالاً وفَعَالةً وفُعْلاً»(٤).

ثم قال بعد ذلك:

«وقالوا: اللُّبُّ واللَّبَابة ولبيبٌ؛ كما قالوا: اللُّؤْمُ واللَّآمَة ولئيم. وقالوا: فَهِمَ يَفْهَم فَهماً وهو فَهِمٌ ونَفِهَ يَنْفَهُ نَفَهاً وهو نَفِهٌ. وقالوا: الفَهَامة كما قالوا اللَّبَابة .... وقالوا: لَبِقَ يَلْبَقُ لَبَاقةً وهو لَبِقٌ لأن هذا عِلْمٌ وعَقْل ونفاذ؛ فهو بمنزلة الفَهَم

---

(٢) ديوان الأدب: ١/٨٥.

(٣) ديوان الأدب: ١/٣٨٤ و ٣٨٥ و ٣٨٦، و ٣/٦٧ — ٦٩ و ٢٣٣ و ٢٣٤ و ٣٦٩؛ و ٤/ ق ١/ ٤٩ و ١٨٢.

(٤) المخصص: ١٤/١٤٧.

والفَـهَـامَـةَ» (٥)

« وقالوا : رَقُعَ رَقَاعَةً كقولهم : حَمُقَ حَمَاقَةً ؛ لأنه مثلُه في المعنى » (٦)

• • •

ويستفاد من مجموع ما تقدَّم : أن أكثر المصادر التي أوردتها المعجمات على زنة (فَعَالَة) انما هي مصادر للفعل الثلاثي المضموم العين ، – أي الباب الخامس من أبواب الفعل الثلاثي المجرد – ، غير أن عدداً لا يستهان به منها قد ورد مصدراً لأفعال الباب الرابع ، وتقدَّم بعضه فيما سبق ، كما أن منه أيضاً ممّا لم يذكر سابقاً :

الشَّماتة ، الرَّمادة ، الزَّهادة ، السَّعادة ، الشَّهادة ، الجَفاسة ، الشَّراسة ، الشَّكاسة ، النَّفاسة ، القَناطة ، التَّباعة ، الجَلاعة ، الضَّراعة ، القناعة ، المجاعة ، السَّلامة ، النَّدامة ، التَّبانة ، الزَّمانة ، الشَّقاوة (٧) .

وجاء في حرف الهمزة من القاموس المحيط – وقد استقريتُ هذا الحرف فيه شاهداً ومثالاً – ممّا لم يُذكَر فيما سلف من مصادر الباب الرابع :

البَذاءة ، البَراءة ، الخَراءة ، الدَّفاءة ، الشَّناءة ، الظَّماءة ، القَضاءة ، المَراءة ، النَّشاءة ، النَّهاءة ، الوَباءة ، الوَثاءة ، الهَناءة .

وورد بناء (فَعَالة) في بعض الأمثلة مصدراً مشاركاً لبناء (فَعَلٍ) – وفَعَلٌ مصدر قياسي لأفعال الباب الرابع – ، نحو :

الكَثَث والكثاثة ، والوَقَح والوَقاحة ، والخَسَر والخَسارة ، والجَفَس والجَفاسة ، والشَّرَس والشَّراسة ، والنَّجَس والنَّجاسة ، والنَّفَس والنَّفاسة ، والقَنَط والقَناطة . والتَّبَع والتَّباعة ، والرَّضَع والرَّضاعة ، والضَّرَع والضَّراعة ، والقَنَع والقَناعة ، واللَّبَق واللَّباقة ، والسَّأم والسَّآمة ،

---

(٥) المخصص : ١٤ /١٥١ .

(٦) المخصص : ١٤ / ١٥٢ .

(٧) ديوان الأدب : ٢ /٢٢٦ و ٢٢٩ و ٢٣٦ و ٢٣٧ و ٢٣٩ و ٢٤٠ و٢٤١ و٢٤٢ و ٢٥١ و٢٥٢ و٢٥٣ .

والكَرَم والكَرَامة ، والنَّدَم والنَّدامة ، والزَّمَن والزَّمانة .

* * *

ان دراسة النصوص والأمثلة التي أسلفنا ذكرها ؛ والوقوف على ما أوردته المعجمات من هذا البناء ممّا لم يتسنَّ انا ذكره في هذه العجالة ، تحملنا على أن نقول — بثقة وقناعة واطمئنان — :

ان (فَعَالة) مصدر قياسي ثابت القياسية للفعل الثلاثي المضموم العين في الماضي والمضارع « الباب الخامس » ، وليس في ذلك أي مسوّغ لتوقُّف أو تردد .

وأمّا ما كان فعلُه من غير هذا الباب فيمكن القول : ان ما يدخل منه في عنوان « الأوصاف والطبائع » فبناء مصدره على فَعَالة قياسي أيضاً — خصوصاً اذا كان من الباب الرابع — ، لكثرة الأمثلة والشواهد ، ولأن المصادر قد تأتي على مثال واحد « لتقارب المعاني » كما نصَّ سيبويه ؛ و « لأنه مثله في المعنى » كما نصَّ ابن سيدة .

ولقد ذكر سيبويه أيضاً : ان العرب « يبنون الأشياء اذا تقاربتْ على بناء واحد » ، ومثّل لذلك قائلاً : « وممّا تقاربت معانيه فجاؤا به على مثال واحد : نحو الفِرَار والشِّرَاد والشِّمَاس والنِّفَار والطِّمَاح ؛ وهذا كلُّه مُبَاعَدَة ، والضِّرَاح اذا رَمَحَتْ برجلها .... وقالوا : الشِّبَاب ؛ شبَّهوه بالشِّمَاس ... وقالوا : الحِـلاء والحِرَان . . . لأن هذا فَرَقٌ وتَبَاعُد» (٨) .

وهكذا يصبح من الممكن القول أو الجزم بصحة استعمال (القَزَامة) مصدراً لقَزِمَ يَقْزَمَ قَزَماً ؛ بجواز صياغة مصدر الباب الرابع من الفعل الثلاثي على بناء (فَعَالة) مشاركاً لـ (فَعَلٍ) ، بل جواز عدّ فَعَالة مصدراً لكل أفعال « الأوصاف والطبائع » ، لأن العرب تبني مصادر المعاني المتقاربة على بناء واحد . والله تعالى هو العالم .

---

(٨) الكتاب : ٢ / ٢١٧ و٢١٨ .

الفعـــل الممـــات(*)

يتكرر في معجمات اللغة ومصادر العربية منذ العهد الأول للدراسات اللغوية ؛ استعمال كلمة «الفعل المُمَات»، ويراد به في الأكثر الفعل الماضي الثلاثي الذي لم يُؤثَر استعماله عن العرب مع ورود مضارعه أو أحد مشتقاته الأخرى مستعملاً في لسانهم ، كما يراد به أيضاً : ذلك الأصل الثلاثي المفقود لكلمة فصيحة مأثورة يزيد عدد حروفها في الأعم الأغلب على ثلاثة أحرف .

وقد لفت نظري الى هذا الموضوع وأثار اهتمامي به ورود هذه التسمية في جميع المعجمات العربية بلا استثناء ؛ والتزام المعجميين قاطبة بنعت الفعل بـ «الإماتة» وكأنها المصطلح الخاص الذي لامفرّ من استخدامه في هذا المورد .

* * *

وكان الخليل بن أحمد أول مَنْ وقفنا على تنبُّهه – بحسِّه اللغوي المرهف – لافتراض وجود هذا الفعل الثلاثي حين الوضع الاول لتلك المفردات المعنيَّة ؛ ثم تُرِكَ عدماً في التداول والاستعمال على مرّ الايام ، فاستحق بذلك وصفَه بما يُشْتَقُّ من الإماتة لا الموت ؛ إشارة الى قصدِ ذلك وارادته .

ونورد – على سبيل الاستشهاد لا الحصر – أمثلة توضح مراد الخليل وتفسيره لما اصطلح عليه :

١ – قال الخليل : « يقال : عِنْدأْوَةٌ – فِعْلَأْوَةٌ – ، والأصل أُميت فِعْلُه ، لايُدْرى أمِنْ عَنْدى يَعْنْدي أم عَدَا يَعْدُو ، فلذلك اخْتُلِفَ فيه » (١)

٢ – قال الليث : سُئل الخليل عن نَصْب مَرْحَباً فقال : « فيه كَمِينُ الفِعْلِ ، أرادَ : انْزِلْ أو أَقِمْ ، فنُصِبَ بفِعْلٍ مُضْمَر ، فلمّا عُرِفَ معناه المرادُ أُمِيتَ الفِعْلُ » (٢) .

(*) مذكرة مقدمة الى لجنة الأصول في ١٩٩٢/٤/٢٨ م .

(١) العين : ٢١٥/٢ .

(٢) العين : ٢١٥/٣ .

٣ – «أيْس : كلمة قد أميتتْ ، وذكر الخليل ان العرب تقول : ائتني به من حيث أيْسَ وليْس ، ولم يُستعمَل أيْس الاّ في هذا ، وانما معناها كمعنى من حيث هو» (٣) .

° ° °

ثم جاء سيبويه بعد الخليل باحثاً ودارساً فلم يغفل هذا الفعل : بل ذكره ونبّه عليه في عدّة مواضع من كتابه ، ولكنه لم ينعته بـ « الإماتة » كما اصطلح الخليل ، بل اختار كلمات اخرى غيرها كـ « الاستغناء » أو « عدم الاستعمال » أو « عدم التكلّم » : قال :

« أمّا استغناؤهم بالشيء عن الشيء فانهم يقولون : يَدَعُ ؛ ولايقولون وَدَعَ ، استغنوا عنها بـ تَرَك . وأشباه ذلك كثيرة » (٤) .

« ومثله في أنه جاء على فِعْلٍ لم يُستعمَل : مَريٌّ ومَرِيّةٌ ، ولاتقول مَرَتْ . وهذا النحو كثير » (٥) يريدانهم يقولون : أمْرَتِ الناقة ولايقولون مَرَتْ .

« وقالوا : فَقيرٌ ؛ كما قالوا صغير وضعيف ، وقالوا : الفَقْر كما قالوا الضَّعْف ، وقالوا : الفُقْر كما قالوا الضُّعْف . ولم نسمعهم قالوا : فَقُرَ ؛ كما لم يقولوا في الشَّديد شَدُدَ ، استغنوا باشْتَدّ وافْتَقَرَ ، كما استغنوا باحْمارّ عن حَمِر . . وقالوا : رفيع ولم نسمعهم قالوا رَفُعَ ، وعليه جاء رفيع وإن لم يتكلموا به واستغنوا بـ ارْتَفَعَ » (٦) .

« وقالوا : اسْتَنْوَكَ ، ولم نسمعهم يقولون نَوِكَ ، كما لم يقولوا فَقُرَ » (٧) .

« كما قالوا : أدْنَفَ الرَّجُلُ ، فبَنَوه على أفْعَلَ ؛ وهو من الثلاثة ،

---

(٣) العين : ٧ / ٣٣٠ .

(٤) الكتاب : ١ / ٨ —

(٥) الكتاب : ٢ / ٢١٣ .

(٦) الكتاب : ٢ / ٢٢٥ .

(٧) الكتاب : ٢ / ٢٢٦ .

ولم يقولوا دَزِيفَ كما قالوا مَرِضَ » (٨) .

«ومما جاء على فَعِلٍ لا يُتَكَلَّم به كراهيةَ نحوِ ما ذكرتُ لكَ – والواو أوّل – : وآءةٌ وويْحٌ وويْسٌ وويْلٌ – بمنزلة اليَوْم – ، كأنها من وِلْتُ ووِحْتُ ، وأُوْتُ – وإن لم يُتكلَّم بها – تقديرها عُعْتُ » (٩) .

« وجاء اسْتَحَيْتُ على حَايَ مثل باعَ ، وفاعِلُه حاءٍ مثل بائعٍ مهموز ، وإنْ لم يُسْتَعْمَل . كما انه يقول يَذَرُ ويَدَعُ ولا يستعمل فَعَلَ ، وهذا النحو كثير » (١٠) .

* * *

ثم جاء المعجميون بعد عصر الخليل وسيبويه فساروا على آثارهما ملتزمين بذكر ذلك ؛ وباستعمال ما اصطلح عليه الخليل لفظاً ومدلولاً كلما وردت عليهم كلمة من هذا الباب ، مما لا مجال لسرد ذلك كله وبيانه بالتفصيل (١١) .

وقد وجدتُ بعد البحث والمقارنة ان المعجمي المعروف محمد بن الحسن بن دريد الأزدي المتوفى سنة ٣٢١ ؛ صاحب كتاب « الجمهرة » ، كان أكثر المعجميين الأوائل عناية بهذا الموضوع : ذكراً له ؛ واستقراء لمفرداته ؛ ونصاً صريحاً عليه في كل مورد من موارده . على النحو الذي أمكن أن يعدّ فيه خير تال للخليل ، وأبرز سائر على هداه في هذه السبيل ، بل المكمّل الأفضل – بكلّ جدارة – لشوط الخطوات الخليلية الاولى في هذا الاتجاه .

---

(٨) الكتاب : ٢ / ٢٣٦ .

(٩) الكتاب : ٢ / ٣٧٦ .

(١٠) الكتاب : ٢ / ٣٨٩ .

(١١) يراجع – على سبيل المثال – تركيب (نذر) في التهذيب ، وتراكيب (لخم) و (جعن) و (رون) في تكملة الصغاني ، و (نرز) و (دان) و (جعن) و (مدن) و (دره) و (وده) في لسان العرب ، و (عشز) و (لخم) و (مدن) في القاموس .

وبالنظر الى أهمية ما أورده ابن دريد في هذا الخصوص ، والى كون جمهرته – كما أسلفنا– أشمل المعجمات الاولى الرائدة جمعاً واستيعاباً لذلك ، قمتُ بجرد أجزائها الثلاثة كلها ؛ واستخراج جميع ماورد فيها من فعلٍ ممات مصرَّح به ومنصوص عليه ، آملاً أن يكون في هذه الجريدة المفصَّلة المطوَّلة مايعين على الوصول الى الأصح والأجود من الآراء فيما يُسْمَح بهأولا يُسْمَح في ضوء ذلك كله .

قال ابن دريد :

١ – تَقَّ تَقّاً . . . « ثم أميت هذا الفعل ورُدَّ الى بناء جَعْفَر في الرباعي ؛ فقالوا : تَقْتَق » ١/٤١.

٢ – الهَثُّ : « أميت وأُلحق بالرباعي في الهَثْهَثَة ؛ وهو اختلاط الصوت في الحرب أو في صخب » ٤٨/١ .

٣ – الجَعُّ : « أميت ؛ فأُلحق بالرباعي في جَعْجَعَ ، والجَعجعَة : القعود على غير طمأنينة » ١/٥٣ .

٤ – الكَحُّ : « أُميت فأُلحق بنظائره فقيل : كُحْكُح ، والناقة الكُحْكُحُ : الهَرِمة التي لا تحبس لعابَها » ١/٦٣ .

٥ – القَحُّ : « أميت فأُلحق بالرباعي فقيل : القُحْقُحُ وهو العَظْم الذي فوق الدُّبر » ١/٦٣ .

٦ – ذَعْذَعَ الشيءَ : اذا فرَّقه « وكان الأصل ذَعَّه ذَعّاً ، ثم أميت هذا الفعل وأُلحق بالرباعي في ذَعْذَعَ » ١/٧٨ .

٧ – رَفَّ الطائرُ : « فعلٌ ممات ؛ أُلحق بالرباعي فقيل : رَفْرَفَ اذا بسط جناحَيْه » ١/٨٥ .

٨ – شَعَّ يَشَعُّ : « أُميت وأُلحق بالرباعي » ١/٩٧ .

٩ – شَغَّ : أي دَقَّ « أُميت وأُلحق بالرباعي » ١/٩٧ .

١٠– الضَّغُّ : « أُميت وأُلحق بالرباعي في الضَّغْضَغَة » ١/١٠٤ .

١١– طه ه ، هه ط « لها وجهان مُماتان أُلحقا بالرباعي ، قالوا :

فرسٌ طَهْطاه وهو المطهَّم التامُّ الخَلْق ، والمَطْهَطَة : السرعة في المشي » ١١٠/١ .

١٢- لَعَّ : « أُميت وأُلحق بالرباعي فقيل : لَعْلَع وهو اسم موضع . وتَلَعْلَعَ من العطش : اذا اضطرب منه » ١١٣/١ .

١٣- القَهُّ : « أُميت فأُلحق بالرباعي فقيل : قَهْقَهَ » ١١٩/١ .

١٤- وَتَرٌ حُظُبٌّ : غليظ « واشتقاقه من حَظَبَ يَحْظِب وهو فعل ممات » ٢٢٦/١ .

١٥- البَحَنُ : « فعلٌ ممات ، ومنه اشتقاق البَحْوَن الرَّمْلِ المتراكب » ٢٣٠/١ .

١٦- امرأة لُبَاخِيَّة : تامة الخلق والجسم ، « وأصل هذا الفعل ممات » ٢٣٩/١ .

١٧- الحَتْف : « والجمع حُتُوف ؛ وهو الموت والمنيَّة ، وليس له فعل يتصرف » ٤/٢ .

١٨- فَرَسٌ عَتِدٌ : « صلب شديد ، وليس له فعل يتصرف » ٨/٢ .

١٩- العَتْصُ : « فعله ممات ، وهو فيما زعموا كالاعتياص ، وليس بثبت لأن بناءه بناء لا يوافق أبنية العرب » ١٨/٢ .

٢٠- العَدْث : « فعل ممات ، وبه سُمِّيَ الرجلُ عُدْثان ، وعُدْثان هو سهولة الخلق » ٣٧/٢ .

٢١- الشَّعْرُ : «ممات ؛ وهو أصل بناء الشُّعْرور .. ضربٍ من النبت» ٣٩/٢ .

٢٢- العَكْثُ : « أميت أصل بنائه ؛ وهو اجتماع الشيء والتئامه زعموا ، ومنه اشتقاق عَنْكَثَة - النون زائدة - . والعَنْكَث : ضربٌ من الشجر سُمِّي عنكثاً لاجتماعه وتكاثف ورقه » ٤٤/٢ .

٢٣- ثَهْلان : « جبل معروف ، وأحسب أن اشتقاقه من الثَّهْل وهو فعل ممات ، والثهل : الانبساط على وجه الأرض » ٥١/٢ .

٢٤- حُنْجُوْد : « اسمٌ .. وهو فعل ممات . وبنو حنجود بطنٌ من بني العنبر » ٥٣/٢ .

٢٥– السَّفْنجُ : « فعل ممات ، ذكر الخليل ان منه بناء السَّفَنَّج – النون عنده زائدة – وهو الظَّليم » ٢ / ٩٤ .

٢٦– الجَعْنُ : « التقبُّض ، فعل ممات ، ومنه اشتقاق جَعْوَنة ، الواو زائدة » ٢ / ١٠٤ .

٢٧– العَهْج : « فعل ممات ، ومنه اشتقاق ظبية عَوْهَج وهي الطويلة العنق ، الواو زائدة» ٢ / ١٠٦ .

٢٨– اشتقاق الدَّرْياحة من الدَّرْح « وهو فعل ممات » ٢ / ١٢١ .

٢٩– الحَنَطُ : «أُميت فعلُه ، ومنه قولهم : رِمْثٌ حانِطٌ اذا أثْمَرَ.. ولا يقولون حَنَطَ الرِّمْثُ انما يقولون : أحْنَطَ ؛ ثم يقونون : حانِط ، تركوا القياس » ٢ / ١٧٣ .

٣٠– الوَطْحُ : « فعل ممات وهو الدفع باليدين في عنف » ٢ / ١٧٤ .

٣١– اللَّحكُ : « من قولهم لَحِكَ يَلْحَكُ لَحْكاً ولَحَكاً : اذا تداخل بعضُه في بعضٍ ، وقد أُميت هذا الفعل واكتفوا بأن قالوا : تلاحَكَ القومُ تلاحُكاً » ٢ / ١٨٥ .

٣٢– المَحْنُ : « فعلٌ قد أُميت ، واستُعمِل منه امتحنتُه امتحاناً » ٢ / ١٩٥ .

٣٣– الوَنْحُ : « فعل ممات ، استُعْمِل منه وانَحْتُ الرجلَ مُوَانحةً مثل واءمتُه مواءمةً ، وليس بثبتٍ » ٢ / ١٩٧ .

٣٤– النَّيْحُ : « فعل مماتٌ ، واستُعْمِل منه : ما نَيَّحْتُه بشيء أي ما أعطيته خيراً » ٢ / ١٩٨ .

٣٥– الدَّخَشُ : « فعل ممات ، دَخِشَ يَدْخَشُ دَخَشاً : اذا امتلأ لحماً . وأحسب أنهم سموا دَخْشَماً من هذا ، والميم زائدة » ٢ / ٢٠٠ .

٣٦– الخَفْدُ : « فعل ممات ، خَفَدَ يَخْفِد خَفْداً وخَفَداناً : اذا أسرع في المشي ، ومنه اشتقاق الخَفَيْدد وهو الظَّليم» ٢ / ٢٠١ .

٣٧- لَخْمٌ : « قبيلة من العرب ، اشتقاق أصله من قولهم لُخِمَ الرجلُ : اذا كَثُرَ لحمُ وجهه وغلظ ، وهذا فعل ممات لا يكادون يتكلمون به » ٢ / ٢٤٢ .

٣٨- العَذْرُ : « فعل ممات ، وقد سموا عُذَاراً ، والعَذْرُ : الجرأة والإقدام » ٢ / ٢٥٠ .

٣٩- الغَرْدُ : « فعل ممات استُعْمِل منه غَرَّد الطائر تغريداً وهو مُغَرِّد : اذا طرَّب في صوته » ٢ / ٢٥١ .

٤٠- الرَّدْكُ : « فعل ممات ، استُعْمِل منه غلامٌ رَوْدَكٌ وجارية رَوْدَكة : في عنفوان شبابهما » ٢ / ٢٥٤ .

٤١ - العَسْدُ : « أصله الفَتْل الشديد ، عَسَدْتُ الحبلَ أعْسِدُه عَسْداً ، وقد أُميت هذا الفعل ، والعِسْوَدَّة : دُوَيْبَّة . . . وجمل عِسْوَدٌّ ورجل عِسْوَدٌّ : اذا كان قوياً شديداً» ٢ / ٢٦٣.

٤٢ - الدَّسْقُ والدَّسَق : « فعل ممات ،ومنه اشتقاق الدَّيْسَق - الياء زائدة - وهو ترقرق السراب على الأرض» ٢ / ٢٦٣.

٤٣ - الدَّلْسُ : «فعل ممات ،منه دالَسَ يُدَالِس مُدَالَسَةً ودِلاساً : وكأنه الخيانة والغدر » ٢ / ٢٦٤.

٤٤ - الهَدْس : « لغة يمانية مماتة ، أصله من قولهم هَدَسْتُه أهْدِسُه هَدْساً : اذا زجرته وطردته ، وقد أُميت هذا الفعل » ٢ / ٢٦٨.

٤٥ - العَشْدُ : «فعل ممات ، من قولهم عَشَدَ يَعْشِد عَشْداً : وهو جمعك الشيْ » ٢ / ٢٦٨

٤٦ - الدَّفْصُ : « فعل ممات ، وهو المَلُوسة ، ومنه اشتقاق الدَّوْفَص وهو البصل الأبيض الأملس ، الواو زائدة» ٢ / ٢٧٢.

٤٧ - الصَّدْلُ : « زعم قوم انه فعل ممات ، ومنه اشتقاق الصَّنْدَل ، وهذا مالا يُعْرَف ، وليس يجب أن تكون النون فيه زائدة ، لأنه ليس في كلامهم صدل فيوضح الاشتقاق زيادة النون ، وليس بالصَّنْدَل المشموم ، بل يقال بعير صَنْدَل وصُنَادِل : اذا كان صابا » ٢ / ٢٧٤.

٤٨ – الضَّدْنُ : « فعل ممات ، يقال ضَدَنْتُ الشيءَ أَضْدِنُه : اذا أصلحته وسهّلته ، لغة يمانية » ٢ / ٢٧٧.

٤٩ – العَلْدُ : « فعل ممات ، عَلِدَ الشيءُ يَعْلَدُ عَلْداً وعَلَداً : اذا اشتدّ وصلب ، ومنه رجلٌ علَوَّد وبعير علَوَّد » ٢ / ٢٨١.

٥٠ – القَدْلُ : « فعل ممات ، وهو أصل بناء القَنْدَل – النون زائدة – وهو الصلب الشديد » ٢ / ٢٩٣ .

٥١ – دِلاَنُ – بالتخفيف – : « اسم من أسماء العرب ، وقد أُميت أصل بنائه ، وأحسبه مقلوباً من اللّادَن » ٢ / ٢٩٩.

٥٢ – المَدْنُ : « ذكر بعض أهل اللغة انه فعل ممات ، من قولهم مَدَنَ بالمكان: اذا أقام به ، وبه سُمّيت المدينة في لغة هؤلاء ، وأنكر ذلك قوم وقالوا : مَدِينَة – مَفْعَلَة – من قولهم : دِينَتْ أي مُكِلَتْ» (١٢) ٢ / ٣٠١.

٥٣ – الوَدْهُ : « فعل ممات ، وَدِهَ يَوْدَهُ وَدْهاً ، وأَوْدَهَني عن كذا وكذا : أي صدّني عنه ؛ وهي لغة قديمة » ٢ / ٣٠٦ .

٥٤ – العَذْفُ : « فعل ممات ، يقال : ماله عَذُوف يومٍ أي قوت يوم ، وما أكلتُ عَذْوَاً أي ما أكلتُ شيئاً » ٢ / ٣١٢ – ٣١٣ .

٥٥ – الوَذْنُ : « فعل ممات ، ومنه الوَذيلة وهي السَّبيكة من الفضة أومن الفضة والذهب » ٢ / ٣١٨ .

٥٦ – الهَذْل : « الاضطراب ، وقد أُميت هذا الفعل ، وأصله : هَذِلَ يَهْذَلُ هَذَلاً وهَذَلاناً ، ومنه اشتقاق اسم هُذَيْلٍ . . والهَوْذَلة : الاضطراب ، الواو زائدة » ٢ / ٣١٩ .

٥٧ – الزَّغْرُ : « من قولهم : زَغَرْتُ الشيءَ أَزْغَرُه زَغْراً وهو اغتصابك اياه ؛ فِعْلٌ ممات . وزعم ابن الكلبي ان زُغَرَ امرأة .. وزُغَرُ : اسم رجل » ٢ / ٣٢٢ .

٥٨ – الزَّنْرُ : « فعل ممات ، تَزَنَّرَ الشيءُ : اذا دَقَّ ، ولا أحسبه

---

(١٢) مُكِلَتْ : أي اجتمع الناس فيها من مُكُول البئر وهو اجتماع الماء في وسطها وكثرته .

عربياً صحيحاً ، فإن كان للزُّنَّار اشتقاق فمن هذا ... والزُّنَّيْرُ (١٣) : حصى صغار » ٢ / ٣٢٧ .

٥٩ــ النَّرْزُ : « فعل ممات ، وهو الاستخفاء من فَزَعٍ زعموا ، وبه سُمّي الرجل نَرْزَةَ ونارِزَة ، ولم يجئْ في كلام العرب نون بعدها راء الا هذا ؛ وليس بصحيح » ٢ / ٣٢٧ .

٦٠ــ المَسْرُ : « فعل ممات ، مَسَرْتُ الشيءَ أمسُرُه مَسْراً : اذا استخرجته من ضيق الى سعة » ٢ / ٣٣٧ .

٦١ــ السَّنَرُ : « فعل ممات ، وهو شراسة الخلق ، ومنه اشتقاق السَّنَّوْر زعموا » ٢ / ٣٣٨ .

٦٢ــ الصَّمْرُ : « فعل ممات ، وهو أصل بناء الصَّمير ، رجل صَمِيرٌ : يابس اللحم على العظام » ٢ / ٣٥٩ .

٦٣ــ الضَّرْكُ : « فعل ممات ، ومنه اشتقاق الضَّرِيك وهو المضرور ، ولا يُصرِّفون للضَّريك فعلاً ؛ لا يقولون ضَرَكَه في معنى ضَرَّه » ٢ / ٣٦٦ .

٦٤ــ العَرْطُ : « فعل ممات ، ومنه بناء اعْتَرَطَ الرجلُ : اذا بعد في الأرض » ٢ / ٣٦٨ .

٦٥ــ الغَطْرُ : « فعل ممات ؛ يقال : مرَّ فلان يَغْطِر بيديه مثل يَخْطِر سواء ، هكذا يقول يونس » ٢ / ٣٦٩ .

٦٦ــ رجلٌ عِظْيَرٌ : كَزٌّ غليظ ، « وربما سُمّي السَّيّئُ الخُلُق عِظْيَراً ، وهو اسم مشتق من فعل ممات ؛ من عَظِرَ الرجلُ : اذا كره الأمر واشتدَّ عليه ، ولا يكادون يتكلَّمون به ولا يُصرِّفون له فعلاً » ٢ / ٣٧٧ .

٦٧ــ الرَّمْغُ : « فعل ممات ، رَمَغْتُ الشيءَ أرْمَغُه رَمْغاً : اذا عركته بيدك كالأديم ونحوه . ورُمَاغ : موضع » ٢ / ٣٩٦ .

٦٨ــ القَنْرُ : « فعل ممات ، ومنه اشتقاق رجل قَنَوَّر : وهو السَّيّئُ الخُلُق الشَّكِسُه » ٢ / ٤٠٧ .

---

(١٣) كذا الضبط في مطبوع الجمهرة ، وهو في اللسان : زُنَيْبِر .

٦٩- الهَرَلُ : « فعل ممات ، ومنه اشتقاق الهَرْوَلة - الواو زائدة - وهي عَدْوٌ شبيه بالحَمْز » ٢/ ٤١٥ .

٧٠- الرَنْمُ : « فعل ممات ، منه اشتقاق التَرَنُّم » ٢/ ٤١٦ .

٧١- الرَوْنُ : « أميت الأصل فيه ، ومنه اشتقاق الرُوْنَة ، ويقال : هذه رُوْنَة الشيء أي معظمه ، هكذا قال يونس .. ومنه يومٌ أرْوَنَانُ : اذا بلغ الغاية في فرح أو حزن » ٢/ ٤٢٠ .

٧٢- العَشْزُ : «فعل ممات ، وهو غلظ الجسم ، ومنه اشتقاق العَشَوْزَن وهو الغليظ من الابل والناس . وأرضون عَشَاوِزُ : غلاظ » ٣/ ٢ .

٧٣- الضَّعْزُ : « فعل ممات ، وهو الوَطْء الشديد ، لغة يمانية . وضَيْعَزٌ : اسم رجل أو موضع ؛ الياء فيه زائدة » ٣/ ٣ .

٧٤- العَقْزُ : « فعل ممات ؛ وهو تقارُبُ دَبيب الذَرّ وما أشبهه . والعَنْقَزُ نبتٌ ... والنون فيه زائدة ، وهو من العَقْز » ٣/ ٦ .

٧٥- الزَّعْكُ : « فعل ممات ، ومنه اشتقاق قولهم : رجل أزْعَكِيٌّ وهو الدَّميم . وذكر يونس انه سمع : رجل زُعْكوكٌ : قصير مجتمع الخَلْق » ٣/ ٦ .

٧٦- الزَّهَلُ : «املِيلاس الشيء وبياضه ، زَهِلَ يَزْهَل زَهَلاً ، وقد أميت هذا الفعل ، ومنه اشتقاق الزُّهْلول وهو الأملس من كل شيء » ٣/ ١٩ .

٧٧- الضَّعْسُ : « فعل ممات ، اشتق منه رجل ضَعْوَسٌ (١٤) : اذا كان حريصاً نهماً » ٣/ ٢٤ .

٧٨- العَسْطُ : « كلمة مماتة منها اشتقاق العَسَطوس وهو ضرب من الشجر .... وأحسب ان عَيْسَطانَ موضع ؛ وقد جاء في الشعر الفصيح » ٣/ ٢٥ .

---

(١٤) كذا في الجمهرة ، وفي اللسان : (ضَعْرَس) بالراء .

٧٩- الفَسْطُ : « فعل ممات ، ومنه اشتقاق الفَسيط وهو قلامة الظفر » ٣/٢٦ .

٨٠- الطَّوْس : «فعل ممات ، ومنه اشتقاق الطاووس . وذكر الأصمعي ان العرب تقول : تَطَوَّسَت المرأة والجارية : اذا تزيَّنتْ » ٣/٢٩ .

٨١- العَقْس : « فعل ممات ، منه اشتقاق عَوْقَس وهو ضرب من النبت ؛ قال ذلك ابو الخطاب وليس بثبت » ٣/٣١ .

٨٢- السَّكْفُ : « فعل ممات ، منه اشتقاق أُسْكُفَّة الباب . والعرب تسمّي كلَّ صانع : إسْكافاً وسَيْكَفاً » ٣/٣٨ .

٨٣- السَّهْقُ : « فعل ممات ، ومنه اشتقاق السَّهْوَق وهو الظَّليم الطويل الرجلين » ٣/٤٤ .

٨٤- القَهْسُ : «فعل ممات ، ومنه اشتقاق قَهْوَس اسم رجل . والقَهْوَسَة : مشيةٌ فيها سرعة » ٣/٤٤ .

٨٥ - السَّكْمُ : « فعل ممات ، ومنه اشتقاق سَيْكَم وهو تقارب خطوٍ في ضعف » ٣/٤٦ .

٨٦- الطَّهْشُ : « فعل ممات ، ومنه بناء طَهْوَش وهو اسم ، وأصل الطَّهْش اختلاط الرجل فيما أخذ فيه من عملٍ بيده فأفسده » ٣/٥٩ .

٨٧ - القَلْطُ : « فعل ممات ، ومنه اشتقاق القَلَطيّ وهو القصير المجتمع الخَلْق . ورجل قُلاَط : قصير » ٣/١١٣ .

٨٨ - المَظْعُ : « فعلٌ ممات ، ومنه اشتقاق مَظَعْتُ العُودَ : اذا تركته في لحائه ليشرب ماءه » ٣/١٢١ .

٨٩ -- القَعْلُ : « فعل ممات ، منه بِنْيَةُ القَعْوَلَة وهو ضرب من المشي ، جاء يُقَعْوِل قَعْوَلةً : اذا كان يسفي الترابَ بصدر قدَميه في مشيته » ٣/١٣٠ .

٩٠ - العَهْقُ : « أُميت فعله لمجاورة الهاء والعين ؛ ومنه اشتقاق العَوْهَق ففصلوا بينهما بواو ، والعَوْهَق : الطويل . والعَوْهَقَان : نَجْمانِ » ٣/١٣٥ .

٩١ – العَهْل : « فعل ممات ، ومنه اشتقاق ناقة عَيْهَل وهي السريعة » ٣/١٤١.

٩٢ – العَهْم : « فعل ممات ، ومنه اشتقاق ناقة عَيْهَم وعَيْهَامة وعَيْهَمَانة وهي السريعة » ٣/١٤٣.

٩٣ – الهَمْغُ : « أميت ، ومنه اشتقاق الهِمْيَغ وهو الموت الوَحِيّ . وخالف الخليلُ الناس فقال : الهِمْيَع – بالعين غيرمعجمة – ، وذكر أنه لم يجئْ في كلام العرب حرف فيه هاء وغين وميم » ٣/١٥٢.

٩٤ – الهَكْف : « زعموا السرعة في المشي والعَدْو ، وهو فعل ممات منه بناء هَنْكَفَ عنّا :اذا تنحّى » ٣/١٥٩.

٩٥ – الفَلْمُ : « فعل ممات ، ومنه اشتقاق الفَيْلَم وهي الجُمَّة العظيمة » ٣/١٥٩.

٩٦ – الهَلْفُ : « فعل ممات ، ومنه اشتقاق رجل هِلَّوْف : وهو الكثير الشَّعر الجافي » ٣/١٦٠.

٩٧ – النَّفْهُ : « ممات ، منه رجل مُنَفَّهٌ : ضعيف القلب ... والنّافِهُ – أيضاً – : المُعْيي ؛ مستعمل صحيح . وقالوا : نُفِهَ فهو مَنْفُوْهٌ ؛ وليس بثبت » ٣/١٦١.

٩٨ – النَّهَقُ : البياض ، «ثَوْرٌ هَقٌ . . . وليس له فعل يتصرَّف» ٣/١٦٥.

٩٩ – النَّوْقُ : «فعل ممات ، ومنه اشتقاق تَنَوَّقْتُ في الشيْ : اذا بالغت فيه . . . والنَّوَقُ : بياض فيه حمرة يسيرة . . . والنِّيقَة : من التَّنَوُّق » ٣/١٦٧.

١٠٠ – البَتْوُ : «فعل ممات، ثم قالوا : بَتَا يَبْتو بَتْواً فلم يهمزوا ، وهمز قوم فقالوا : بَتَأَ يَبْتَأُ بَتْأً : اذا أقام بالمكان ، وليس بالثبت » ٣/١٩٩.

١٠١ – التَّبْوَ : « فعل ممات ، ثم قالوا : تَبَوّا يتَبَوا ؛ فلم يهمزوا ، وهمزه قوم فقالوا تَبَوَّأَ يتبوّأ تَبَوُّءاً : أقام بالمكان» (١٥) ٣/١٩٩.

---

(١٥) كذا في الجمهرة ، والصواب انه من بَوّأ كما هو واضح .

١٠٢ — جُعْتُبٌ : «اسم مأخوذ من فعل ممات . والجَعْتَبَةُ : الحِرْصُ والشَّرَه » ٣ / ٢٩٥.

١٠٣ — الكَمْشَرَةُ : «فعل ممات ؛ وهو تداخل الشيءُ بعضه في بعضٍ واجتماعُه ، فإنْ كان الكُمَّشْرى عربياً فمن هذا اشتقاقه » ٣ / ٣١٨.

١٠٤ — «عَنْجَد ؛ وقالوا عُنْجُد ؛ وهو رديْ الزبيب . . . وليس له اشتقاق يوضح زيادة النون ، لأنه ليس في كلام العرب عَجْدٌ ولا عَجَدٌ ؛ الاّ أنْ يكون فعلاً مماتاً » ٣ / ٣٢٣.

١٠٥ — ضَمْحَل : « أُميت ، ومنه اشتقاق اضْمَحَلَّ الشيءُ : اذا ذهب » ٣ / ٣٢٩.

١٠٦ — سَمْدَعَ : « فعل ممات ، ومنه اشتقاق السَّمَيْدَع وهو السيد الشريف » ٣ / ٣٣٥.

١٠٧ — العَذْطُ : « فعل ممات ، ومنه اشتقاق العِذْيَوْط » ٣ / ٣٣٦.

١٠٨ — زَمْهَل : «أُميت ، ومنه اشتقاق ماء مُزْمَهِلٌّ : صافٍ» ٣ / ٣٤٢.

١٠٩ — هَمَيْسَعُ : اسمٌ ، «هذه الأسماء مشتقة من افعال قد أميتَتْ وقدم الزمان بها » ٣ / ٣٧٢.

* * *

وبعد :

فهذا هو الفعل الممات كما جاء في المصادر الاولى للعربية ؛ وكما عُني به ابن دريد في جمهرته — وقد أوردتُه بحسب تسلسل وروده فيها — . فهل ترى اللجنة الموقرة بعد الاطلاع على ذلك ما يسوِّغ إعادةَ الحياة الى ما نحتاج الى إحيائه من هذا الممات المندثر من الكلام العربي الفصيح ؟ — كالنَّوْق والطَّوْس : من التنوُّق والزينة ؛ والرَّنْم : من التَّرنُّم ؛ والمَدْن من التَّمدين والتَّمصير ؛ والغَرْد من التغريد ؛ والرفّ من الرَّفرفة ؛ الخ — أم ترى

أن نبش الميت هتك لحرمته ، وأن تجريده من اكفانه عمل محرَّم لا يستساغ ؛ وأن من الضروري الإبقاء عليه على حاله الاولى مدفوناً تحت الركام والأنقاض(١٦) .

ذلك ما أترك للزملاء الأفاضل اتخاذ القرار الحاسم فيه .

وفوق كل ذي علمٍ عليم .

(١٦) ومما تجب الاشارة اليه ان جملة من هذه الأفعال التي نصّ ابن دريد على إماتتها ؛ قد وردت في بعض المعجمات المتأخرة عنه — وخصوصاً اللسان والقاموس — حيّة متداولة كسائر الأفعال الاخرى التي مازالت مستعملة حتى اليوم

فهرس المصادر

١ ـ أدب الكاتب / لابن قتيبة	القاهرة	١٣٨٢ هـ
٢ ـ أساس البلاغة / للزمخشري	القاهرة	١٣٧٢ هـ
٣ ـ اصلاح المنطق / لابن السكيت	القاهرة	١٣٧٥ هـ
٤ ـ الأفعال / لابن القطاع الصقلي	الهند	١٣٦٠ هـ
٥ ـ الأفعال / للسرقسطي	القاهرة	١٣٩٨ هـ
٦ ـ الانصاف في مسائل الخلاف / لأبي البركات الأنباري	ليدن	١٩١٣ م
٧ ـ تاج العروس / للزَّبيدي	القاهرة	١٣٠٦ هـ
٨ ـ تفسير / الرازي ـ نشرة المطبعة البهية ـ	طهران	طبعة مصورة
٩ ـ تفسير / الطبري	القاهرة	١٣٧٣ هـ
١٠ـ التكملة / للصغاني	القاهرة	١٩٧٠ م
١١ـ التنبيه على حدوث التصحيف / لحمزة بن الحسن	بغداد	١٣٨٧ هـ
١٢ـ تهذيب اللغة / للأزهري	القاهرة	١٣٨٤ هـ
١٣ـ جمهرة اللغة / لابن دريد	الهند	١٣٤٤ هـ
١٤ـ الجيم / لأبي عمرو الشيباني	القاهرة	١٣٩٤ هـ
١٥ـ خزانة الأدب / للبغدادي	القاهرة	١٢٩٩ هـ
١٦ـ الخصائص / لابن جني	القاهرة	١٣٧١ هـ
١٧ـ ديوان / ابي الأسود الدؤلي	بيروت	١٤٠٢ هـ
١٨ـ ديوان الأدب / للفارابي	القاهرة	١٣٩٨ هـ
١٩ـ ديوان / الأعشى	فينا	١٩٢٧ م
٢٠ـ ديوان / العجاج ـ صنعة السطلي ـ	دمشق	١٩٧١ م
٢١ـ رسائل الصابي والشريف الرضي	الكويت	١٩٦١م

٢٢ـ شرح الألفية / لابن عقيل	القاهرة	
٢٣ـ شرح الحماسة / للمرزوقي	القاهرة	١٣٨٧ هـ
٢٤ـ شرح الشافية / للرضي الاسترابادي	استانبول	بلا تاريخ
٢٥ـ شرح الكافية / للرضي الاسترابادي		
٢٦ـ شرح المفصل / لابن يعيش	القاهرة	ط المنيرية
٢٧ـ شرح نهج البلاغة / لابن ابي الحديد	القاهرة	١٣٧٨ هـ
٢٨ـ الصاحبي / لابن فارس	القاهرة	١٣٢٨ هـ
٢٩ـ الصحاح / للجوهري	القاهرة	١٣٧٦ هـ
٣٠ـ الضاد (مجلة) ـ العدد الرابع ـ	بغـــداد	١٤١٠ هـ
٣١ـ العباب الزاخر / للصغاني	« المخطوط » والمطبوع	
٣٢ـ العين / للخليل	بغـــداد	١٤٠٠ هـ
٣٣ـ غريب الحديث / لابن قتيبة	بغـــداد	١٩٧٧ م
٣٤ـ غريب الحديث / لأبي عبيد	الهنـــد	١٣٨٤ هـ
٣٥ـ الفائق / للزمخشري ـ الطبعة الثانية ـ	القاهرة	بلا تاريخ
٣٦ـ القاموس المحيط / للفيروزابادي	القاهرة	١٣٥٧ هـ
٣٧ـ الكامل / للمبرد ـ طبعة دار نهضة مصر ـ	القاهرة	بلا تاريخ
٣٨ـ الكتاب / لسيبويه	القاهرة	بولاق
٣٩ـ الكشاف / للزمخشري	القاهرة	١٣٨٧ هـ
٤٠ـ لسان العرب / لابن منظور	بيروت	١٣٧٤ هـ
٤١ـ مجاز القرآن / لأبي عبيدة	القاهرة	١٣٧٤ هـ
٤٢ـ مجمع البيان / للطبرسي	صيدا	١٣٣٣ هـ
٤٣ـ المحكم / لابن سيدة	القاهرة	١٣٧٧ هـ
٤٤ـ المخصص / لابن سيدة	بيروت	طبعة مصوّرة
٤٥ـ المزهر / للسيوطي ـ نشرة البابي الحلبي	القاهرة	بلاتاريخ

٤٦ـ مشكل إعراب القرآن / لمكي بن أبي طالب	بغـــداد	١٩٧٥ م
٤٧ـ المصباح المنير / للفيومي	القاهرة	١٩٢٦ م
٤٨ـ معاني القرآن / للفراء	القاهرة	١٣٧٤ هـ
٤٩ـ المعرّب / للجواليقي	القاهرة	١٣٦١هـ
٥٠ـ المفصل / للزمخشري	بيروت	طبعة مصورة
٥١ـ مقاييس اللغة / لابن فارس	القاهرة	١٣٨٩ هـ
٥٢ـ المقتضب / للمبرد ــ نشرة عالم الكتب ــ	بيروت	بلا تاريخ
٥٣ـ المقرب / لابن عصفور	بغـــداد	١٩٨٦ م
٥٤ـ الموسوعة الفلسفية المختصرة ــ مترجمة باشراف الدكتور زكي نجيب محمود ــ	القاهرة	١٩٦٣ م
٥٥ـ النهاية في غريب الحديث / لابن الأثير	القاهرة	١٣١١ هـ
٥٦ـ همع الهوامع / للسيوطي ــ طبعة دار المعرفة ــ	بيروت	بلا تاريخ
٥٧ـ الوافي بالوفيات / للصفدي	طهران	طبعة مصورة

❊ ❊ ❊

فهرس مطالب الكتاب

٤١٠
آ ٩٢٥ آل ياسين ، محمد حسن
مسائل لغوية في مذكرات مجمعية / محمد
حسن آل ياسين :ـ بغداد : مطبوعات المجمع العلمي
العراقي ، ١٩٩٣ ٠
ص ؛ ٢٤ سم
١ ـ اللغة العربية آ ٠ العنوان
م ٠ و
١٩٩٣/٢٨

المكتبة الوطنية (الفهرسة أثناء النشر)

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد ٢٨ لسنة ١٩٩٣

السعر (٥) دنانير